

بيد المشقة فليجدها في الامور التي لا تخفى صلاة مع قول اليه مسعود البكري لو صليت صلاة لا
اصحى قبل علي محمد وال محمد لا يثبت ان ما اتفقوا عليه من الحديث الاول وما معه يشهد بالوجوب
والشرعية وقوله اليه مسعود ويشير الى الصحة مع العقول الاول مشددة والثاني منهف وزعم
الامر اليه رتبتي الميزان ومن لا حديث اليه في مرقع مفتاح الصلاة الطهور ولو لم يكن
واحد من التسليم اي قولنا صلى الله عليه وسلم مع قولنا لا ما راى حقيقه رضي الله عنه
المراة بالتسليم المشددة وقوله عبد الله بن مسعود خيابة واحدة قيل التسليم من صلاة
فالحديث الاول على التفسير الاول مشددة والآخران بعده محققان في جميع الامور التي رتبتي الميزان
ومرة في الحديث الامامة والله والشايع رضي الله عنه خبا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم صلاة المغرب فمما يشايعه في علمه صلى الله عليه وسلم ان لم يقرأ شيئا فقال
ان كنت ابرز جيش الى الشام فمما قلت ان لها منفعة من صلاة حتى قدمت الشام فبعثتها
والفباها واسلمتها واخبرها فقال العوفي باعده عن رواة واسع رواية اليه في عن عمر
قال حين علم به انه لا يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان في كعب والحجوة قالوا استأنا قال
قال يا ايذا ومنع رواية اليه في عن علي بن زياد قال له في صليت فلم اقرأ الا الحمد والركعة
والسجدة قال نعم قال قلت صلاة فالتا الاول مشددة والآخران ضعفتان في جميع
الامر اليه رتبتي الميزان في جميع ما في الجمع بين قولنا الصلاة الواجبة ان شاء الله تعالى
وانه يحل ان يكون المراد بالمرأة قراءة السجدة بقداها تحتمل جميعا بين الا حديث والاعادة
كانت باجتها منه ومن في الحديث الشيخين في رواية لما قالوا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم احرم الصلاة ثم ذكره حيث قالوا ففصلهم لم يقرأه في نظر ما صلى
بهم اي ولم يابرم بالاعادة للاخبار مع رواية اليه في رواية اليه في رواية اليه في رواية اليه
صلى بالناس في يومه حيث فاعادوا واوبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروي السمرقاني
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاعادوا ولم يابرم بالاعادة فروي في رواية اليه في رواية اليه
صلى الله عليه وسلم كان في الحديث الاضطراف الحديث الاول منهف ان صح عنهم كانوا يحاولوا
فيه الاحكام الشاذية مشددة مع اثر علي في مع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون
المؤمن وزعم الامر اليه رتبتي الميزان وفي القول المسنون في حجة كذا رواه اليه في رواية اليه في رواية اليه
ثوبان وعنه خبا في رواية الصلاة القليلة عنه واستألف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر انه
يقول ما مضى في الاول مشددة والثاني منهف وزعم الامر اليه رتبتي الميزان في الحديث اليه في
روايها افا جاءكم المسجد فليقلب عليه فليتنظر فيه مما حث فان وجد خبا فليصمهما
بالارض ثم ليصل فيهما وحديث اليه في تمام صلاة انها سبيلات من المرأة فليقل فيهما وتشتري
الكان القدر فمما قلت ان الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمه ما جوده وفي رواية له

عن أبي هريرة قلنا يا رسول الله انما يريد الله ليكن الله عليه وسلم
الطريق يجل من اجسدها فقصه ربي حديث اليه يتي رفقنا اذا ولى احدكم بعلية في الذي فان
التراب له طهورا انتهى مع ما اخذ به الامام الشافعي في غير ما يعلو ويوجب غسل التراب والمغسل
ان الخرس من الغندرية الارض فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك
حديث مسلم عن عائشة قالت لقد رايتني اقول للمنى من قوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا
ذية رقاية له فاحته عنقه وبيد رقاية اخرى اليه يتي لقد رايتني رانا الله ونعم الخ من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا غسلته مع رقاية الجاري عن عائشة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان اذا غاب قوير الحيف من الصاب منه ثوب ثم خرج الى الصلاة وانا انظر
الى اثره في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالاول مخفف والثاني مشدد سوا كل الغسل
لغسله في اول الصلاة فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث اليه يتي الميزان ان امرأته
بالية المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصيب عليه من ثوبه ما مع قول رقاية من كباد
الشافعية ومع قول الامام ابو حنيفة كذا الارض يصبها على الخشب الا انك مشدد والشافعية
ولولا ان ابا قال بنزوا با حنيفة رايه في ذلك شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله
ومخرج بعدهم برفعه فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال لا يعلو شرط
الشافعية من ثوبه ما مع قول الامام ابو حنيفة من ثوبه من غير جرد فلم يجز فلا صلاة له
وكان على رضى الله عنه بقول لا صلاة له بخار المسجد الا ان المسجد فقيل له من خارا المسجد
من الله المتأذي قال اليه يتي وقد روي ذلك في ثوبه مع ما روي من ثوبه من ثوبه صلى الله عليه
وسلم بغسل الصاب على الصلاة واحدة في بيته ولم يلبس بالامادة فالاول مشدد والثاني
مخفف فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث اليه يتي الميزان في ثوبه من ثوبه
ان لا يور بالباس مع قول الشافعية في الميزان انه يور بالباس في ثوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث اليه يتي الميزان انه يور بالباس في ثوبه
مع حديث عرو بن مسكين ان كان يوم فقه في الميزان والمجاير المساجد وكان في سبع اوست
استيق فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث اليه يتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يعلو خلف الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة
مع حديث الجاري ان ايا بكوة دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم في كعبه روي الصف
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا يعلو خلف الصف ولا تغد فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى من يتي الميزان ومن ذلك حديث حنيفة بن ابي اسود روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يور
الامام فوقه يتي الناس خلفه وبيد رقاية له من ثوبه لا يعلو الامام على شي اعلى عليه
مخاير مع ما روي اليه يتي عن صالح بن مولى التومة قال كنت انا وابو هريرة فوق ظهر المسجد

صل على الامام وذلك في امكنه به فالاول مشدود الثاني مخفف وجميع هذا الاول على من صلوا له تكبير
 والثاني على من صلوا له فرج الامر الى بيتي الميزان وفي الحديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم جمع باربعين رجلا يوم قال جماعة من الصحابة والتابعين وتحدث اليه في مرفعا ليس في ايامه
 الحسين جعة مع حديث النبي عن ام عبد الله الدوسييه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجعة والجنة على كثرة وان لم يكن فيها الا رعة وقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جعة
 ولا شقة الا في مصر جامع وعرف ذلك من الاثر فالاول ومما معه مخفف من حيث عدم الوجوب
 والثاني ومما معه مشدود من حيث الوجوب فرج الامر الى بيتي الميزان ومن قال حديثا لم يذكر
 في الحديث غيره فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره الصلاة في بيت العطر والاصح سبعا في الاول
 وحسب في الثانية سبعة تكبيرة الصلاة مع حديث النبي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه عليه
 وسلم كان يكبر في الاصح والعطار بجا تكبيرة في الصلاة وكان عبد الله بن مسعود يقول التكبير
 في العبد في خمس في الاول واربعة في الثانية في الحديث الاول مشدود والثاني مخفف في الحديث
 فرج الامر الى بيتي الميزان وفي الحديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الكوفة في كل ركعة اربع ركعات وثمة رواية حسن ركوعا وفي رواية ثالثة ركوعان
 مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكوفة الشرب يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين
 في كل ركعة ركعة واحدة وقال ابن عباس لم اذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكوفة
 ركعتين في كل ركعة ركوعان فالاول بجميع طرقه مشدود والثاني مخفف فرج الامر الى بيتي الميزان
 ومن قال حديث النبي عن عروة الخطابي رضي الله عنه انه كان لا يصلي الا في الارض لا في الدار ولا في
 غيرها من الارباب كاطلة او موت احد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه
 صلى في الارض ركعتين في اربع سجرات وخمس ركعات وسجدتين في ركعة وسجدتين في ركعة
 وثبت مشدود ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت عنه من غير ما جاء به ان المرأة من الارواح التي
 صلى الله عليه وسلم كانت تقبل له فذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اراهم
 اية فاسجدوا واية اعظم من ذلك ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه صلى في الارض وكان ذلك قبل طلوع الشمس
 فاشهر وعنه مخفف ما ذكره جماعة مشدود فرج الامر الى بيتي الميزان ومن قال حديثا لم يذكر
 ويعظم عنده الخوف في الله فيكون السجود كمالا الذي يصيب على النار يخفف حرها فالاول
 على من لم يكن عليه كراهة ذلك الخوف فرج الامر الى بيتي الميزان ومن قال حديثا لم يذكر
 مرفوعا على الرجل وبين الشوك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية النبي في تركها فقد كفر
 مع ما ورد في الاحاديث المعروفة بعلم كرهوا الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدود
 والثاني مخفف فرج الامر في الاثرين الميزان ومن قال حديث البخاري وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دفن شهدا احدى يداهم ولم يجعل عليهم ولم يفلحوا مع حديث النبي في غير

[illegible]

2

ويصح حاله على حاله المأهولة الفرية عرقا والثاني على أصل الترتيب والفتاوى في ذلك على ما يهتدى به من أنى عسر
 وبغيره أنهم كانوا يفتون في أصل خلاصته وكافة وكلاما إذا كان في بيته من مائة راية على أن يوسع
 وعشان ما كان في من ديني ويقتله فهو مائة على أنه يكفركم وما كان من يفتنون قالوا وكافة فبه حقيق
 بيبته مع قولها وغيره ليس عليك في دينك لكافة وإن كان دونها فلا وبه قال عروفا بيبته
 وعكرمة خلاصته مشدود الثاني محقق فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان في حديث العارضي وبغيره عن
 أن عمر بن عبد الله بن عبد الله عليه وسلم صدقة رمضان ما كان من تراوحتا من شير ورواية
 صاعا من الطعام أو صاعا من شير أو صاعا من تراوحتا من شير أو صاعا من شير أو صاعا من شير أو صاعا من شير
 وأبو جعفر أو صاعا من شير أو صاعا من تراوحتا من شير أو صاعا من شير أو صاعا من شير أو صاعا من شير
 وزجج الأمر إلى ترتيب الجزان من حديث الشيخين عن عائشة قال قال خالد بن الوليد عليه وسلم
 أو الهبة المرأة من يديه زوجها غير مشددة فهذا الجرح أو له مثله ونرواية أخرى أن من مثله لك
 بما الكتب ولها بما الحقة لا يتفق بينهم أبو بعض شيئا مع رواية البيهقي عن أبي حمزة أنه سئل
 عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الأمر فوئتا ولا الجرح بها ولا يلحقان تصدق من مال
 زوجها إلا بالبدن وغير ذلك من الآثار قالوا لا تصدق على المرأة والثاني مشدود فيجوز الأمر إلى ترتيب
 الجزان فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان من حديث الشيخين عن عائشة قال قال خالد بن الوليد عليه وسلم
 حديث مسلم وغيره أنسوا الناس شيئا فمن مال الناس أو لمالكهم أو ما يمشون أو ما يمشون أو ما يمشون
 منه أو ليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن أنس بن مالك عن أبيه أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 أسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوجني من ابنته فقال لا والله ما يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 ومن شاترك إلا أن يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 ما المحل في فضل من الاختلاف كان من جازا فالأول فيه تشديد في مقابلة فيه تخفيف كما ترى
 فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان
 فمن ذلك ما عروبي مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 من هذا أن قول لا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 روي عنه أنه قال لا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 بلحيا راعا ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته ولا يزوجني من ابنته
 قبل الروايات وأوجه القريب العزوب وقيل في أوجه تبييت التنية وسواء نظرنا في أصل الله
 عليه وسلم من حيث التنية قبل الجرح أو الحساب له فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان فيجوز الأمر إلى ترتيب الجزان
 البيهقي عن عائشة أنها سئلت عن صور اليوم الذي يشك فيه فقالت لا لأن صور يوم من شعبان
 الحسب إلى من أنظر يوم من هذا ما مع حديث البيهقي عن أبي حمزة أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

فاسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان رتبة رواية اذا انصف شعبان فلا تقوموا وقد روى البيهقي
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما من شهر رمضان صوم يوم من شهر رمضان
عليه السلام ومع قول ابي هريرة من صام اليوم الذي يشاء فيه فقد عسا بالانعام صلى الله عليه
وسلم قال لا تقل صمت في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع سبيله وسيا في وجوبه
مذهب لامة الادعية في الجمع بين قولهم وسح الامر الى رتبة الجبران وفي الحديث الشيخين عن
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً في رمضان من جماع غير احتلام
فذلك الخبر فيعتل به ويصور مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي من صام جنباً اخطأ ذلك
اليوم فان لم يشك في قول ابي هريرة والادرج الامر الى رتبة الجبران وفي الحديث اود
والبيهقي من صام يوماً من ربه الفتي وهو مسلم فليست عليه قضاء فان استغنا فليقتصر مع رواية
البيهقي من اي الدد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة ومع رواية ابنه ابراهيم
لا يظن من قائل ان لا من احتمل فالرواية ما بين صفت ومشدد ومقتل فيرجح الامر الى
مرتبة الجبران كما ترى وفي الحديث البيهقي من صام من البر الصيام في السفر مع حديث
الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحمل الشديد قطع ذلك بغير مسلم عن
ابن سعيد الخدري قال كما نعرف من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صام في رمضان فضا الصائم
ومن المظن فلا يجد الصائم على المظن ولا المظن على الصائم يروى ان من وجد قوة فصام فان
ذلك حسن ويروى ان من وجد مغنا فاطن فان ذلك حسن وكان الذي في ذلك يقول للمسايل
ان اظن ان رمضان الله وان صفت فهو افضل فالاول صفت والثاني مشدد في رواية احمد في حديث
المقبيل فيرجح الامر الى رتبة الجبران وفي الحديث البيهقي من صام في الحار البلي قال لا تتعد
خطيه مكة يقول احمد ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسببت الروية فان لم تراه وشهد
شاهداً عدل شككاً بشهادة فاضاً فان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا بعين
الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم واوي بيده الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث
البيهقي ان عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبلوا شهادة رجل واحد في رمضان وامر الناس
بصيامه فالاول مشدد من اجل ان شرط العدد في المشهود خفف من حيث الصور والثاني الحكم
ورجح الامر الى رتبة الجبران وفي الحديث الشيخين عن عائشة مرفوعاً عن عائشة وعليه سببهم
عنه وفيه مع رواية البيهقي عن عائشة نافي عن ابليس احد رتبة رواية عن عائشة فافقوا
عن من تأكلوا اطعموا عنهم فالاول خفف في الشهر والثاني مشدد بلا طعام ويصح ان يكون الامر العكس في
حقا على الوفاية والثاني فان اطعموا عندهم لم يحن من الصبر ورجح الامر الى رتبة الجبران وفي رواية
رواية البيهقي عن عائشة واي عبيدة نال الجراح انها كانا يقولان من كان جنباً فضا رمضان فان شأ
فضاه مفرقاً وان شأ مثاباً مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعاً عن عائشة كان عليه صوم رمضان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكل او ينزل الكل فخرج الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي عنه الحسن بن شريح قال سئل عن امرائه
كان يبيعن الاجر او من قصارا او المسترقين فيهما فقالوا قد سرقوا بغير حق فقال الشافعي انما البيع في المسترق
بيته هكذا كنت تترك له اجرك اياك الذي عليه لك من جهة معاملة او غيرهما وما رواه البيهقي
عن علي بن ابي ابي الله عنه انه كان كان يبيعن القصار والصبيان ويقول لا يبيعن النساء لان ذلك مع زيادة
البيهقي عن علي بن ابي ابي الله عنه وعن حنبل انه كان لا يبيعن صانعا ولا اسير فاما الاول فله شدة والآخر
مخفف فخرج الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن هراقل الخطاط انه بعث الى امرأة
في ثمة يدعيونها اليه ففرحت فالتفت ما في بطنها فافق في بعض العصابة انه لا يبيعن الا عسر
زقالوا له انما انت مريد من مع ما افناه به علي بن ابي طالب من العصابة فالاول مخفف والثاني
مشدد بتعني الامامية المحدود والمعلم في الشافعي فخرج الامر الى من يتبع الميزان وحصل بينهم
بين ذلك بين ان يكون الفاء فيما يقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة في ذلك عليه في
الزاد الحسان دون الاصل لان ذلك حدث ثابت في الشريعة لا صان فيه ومن ذلك حديث
الحارث بن ابي اسحق ما اخذتم عليه امر كتاباه مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت
حدث رجلان فاهديا الى قريسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ان كنت تبيع ان تطوق بطوق من تارفا قبلها وتبيع رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له
حجرة فقلت تارفا تبيع كفتك او قال فقلت لها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الامر
على من به خصاصة والثاني على صاحب الثروة وعدم الحاجة الى شدة ذلك فتبيننا المعادة
على الاجر الديوي ولما فيه من جرم المروعة فخرج الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع من كنيها بحمار واهضابا والاصابع مع روايته
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع من كنيها بحمار واهضابا والاصابع مع روايته
مشدد والثاني مخفف بحمل النبي للثمن فخرج الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع قطع الصدر وقال من قطع سدة صوب الله
راسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيرهم انهم كانوا يقطعون السدنة زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يكره عليهم ومع ذلك البيهقي غسلوه بما وسدروا لو كان قطع
الصدر منهيبا عنه لذاته لم يامرنا صلى الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد
ان صح والثاني مخفف فخرج الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن فضالة بن ابي
ضوان مع حديث البيهقي ايضا من شاة جاره ان يمزج خبثه في جداره فلا يفسد فالاول مخفف
والثاني مشدد يدل على الجار على كل ما يملك جاره من خبثه في جداره مع انه مشترك الاكالة
على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم اخوة له فخرج الامر الى من يتبع الميزان قال الامام
الشافعي رحمه الله تعالى ففما امره صلى الله عليه في امره المنقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع

فيها الضمير المرأة اذا كان الضمير عليها اتين من صيرها الى شيان من منه كالحق في الامانة والحق في الدين
وقال انها امرأة ابلت فلتعبر لاشك خواتمها يفتن مؤلف زوجه فخرج الامر الى امرئ القيس
فيه هذه المسئلة كذلك الى تخفيف بالزواج وتشدب بالصبر الى اثنين مؤتمرا كانتا في مؤتمرا
وفي الحديث اللقطة الذي رواه البيهقي من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا بنات
تعرفن من مع خديج ايضا انما تعرفن وقتا واحدا ثم ياكلنها او يتفقع بها فالاول تشددت والثاني
تحقق ان لم يجمع وجود الاضطرار الواجب واستدلوا بالثاني بان عليا رضي الله عنه وتجدد بنا را
فاقربه فاطمة فخرجت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو ذك ساقراه اليكم
فاستقر عليه عليا الحار وديقا وطحرا واكلها فان هذا يقبل ان عليا اتفق الدنيا وقبل
التعريف في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت فقط وراي ذلك كافي في التعريف فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
من صدر توريثهم فالاول محقق على ذوي الارحام مشددة كالفدية الورثة والثاني عكس ذلك
من الحديثين قصة طويلة تكاد كرها اختصارا فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي
وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يري في ابي صاحب لك ما احب ففرض لا طين مال
يتيم مع حديثه كالبخاري اما وكذا في البيهقي في الحديثين واما في السلسلة والحق فيهما
فالاول مشدود ويشير الى الاول بالضعيف ثم لا يتركه في الثاني واليتم والثاني محقق فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
وديج مع ما رواه من عمره من الوديع فالاول محقق والثاني مشدود ان ثبت انه حقه
من غير تفرع فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي
من اقرباهم فخرج من قولهم مع حديث البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
فالاول مشدود وصرف الى السبلين فقط والثاني محقق ان محققا من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
البيهقي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
البيهقي ايضا مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
وتع رواية التيب نيل اليم فالاول مشدود والثاني محقق لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
شأنك بين اليم والولي ثم قدما بقوله الحق وقد مع الضمونه فوجب ان مع منها فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من مرفوعا من توريث ذوي الارحام مع حديث كلام
عن قتيل المرأة لزوجها فتالة السخاخ مع ما عليه البيهقي من صحة ان الميراث ذلك
في العقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ساء محلا ولا على صحة الكحل لان المحل
هو المشت للمل فلو كان فاسد المسام محلا فخرج الامر الى مرتبة الميزان فحينئذ وتشد
وديج محلا الاول على ذي الرحم من المحل الاكبر والثاني على غيرهم كاحاد القولين

[illegible]

[illegible]

والله يوتي حديثا في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
عن امر الله كان يصرف الحديث في التفسير في اوله محقق والثاني مشدد فوجع الامر في رتبتي
الميزان في حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
والثالث قال يوتي الله في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفق في ناقة البراء بن عازب ان عليا هذا الاموال
حفظها بالها ورواها في التواتر في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
ذلك بالحق لا يثبت في لا يقبل قول المديني في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
القيمة على المديني ايماني على المديني عليه فلا اول يثبت في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
عدم تصديقها وان غنونا في السارقا ما جوتي لا بد ان لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
ومن ذلك حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
والله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
تستعبر الحلو والمشاخ على السنة للناس ثم تجد ما لا اول محقق والثاني مشدد ان ثبت في التواتر
فلمحت بسبب الحياتة فذكرنا انها لما قطعت بسبب السقفة في وقت الغروب في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
ووفق الميزان ومن ذلك حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
ما اسكر كثيره فطلبه حارره مع حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
والثالث محقق في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
الميزان ومن ذلك حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
الغزاة الله قال له سجد افقنا من هو الله هم جيسوا انهم في الصوامع يستلوا في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
وقال هو الله هم جيسوا انهم في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه فالاول محقق في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
يلهم فرجع الامر الى الميزان ومن ذلك حديث الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
ايام القضية يوم العيد ويوماك بعده مع ما قاله في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
العيد ومع ما رواه الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
لا اول مشدد ومقابل محقق في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
يدع عن السلام شلطان مكافئنا وعن الجارية شلطان لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن كذا وعن الحسين كذا في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
مشدد في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير
الله يوتي في حقيقته بغيره لا يحد الاية فيقف مع غيره مع ما رواه الله يوتي غير

عليه وسلم قال لا اكلها ولا احرمها فالاول محقق والثاني فيه نوع تشديد
 الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم فيها وزد في الضيق والتخفيف والتفصيل والمبالغة
 كله يرجع الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان الضيق الكافي في رواية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم وهم ياكلون مع حديث
 الميهن في انهم صلى الله عليه وسلم فمن اكل الضيق فالاول محقق والثاني مشدد في جمع الامر
 فيه الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر
 كبا الحمار وفي رواية من من الدار مع حديث الميهن ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم احبهم وامرهم بجمع يستأجل من طعامه فالاول مشدد والثاني محقق في جمع
 الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان في شيء من ادويةكم جرف في شرطة الحمار او شربة عسل او لعة تبارق في
 الدار فما احب ان الكوفي مع حديث الميهن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كرم
 زلزلة من الشوكه والكوفي في عشرين الف مرة وكوبه خلاول كالمشدد والثاني محقق
 في جمع الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن فارة وقعت في سمن فقال لا تقوما وتساخا وكلا باقها فقتل يا رسول الله ثم
 ان كان النمل يابعا قال لا تقوما ولا تاكلوهما مع حديث الطاري والمحكم من قوله ان رسول الله
 حرمهم الحر والميتة والحرير فقتل يا رسول الله انما تهيئ لهم الميتة فانه يطيل بها السفن
 عيدها بها الجلود ويستخرج بها الناس فقال لا هو حرام ولا ولا يفسد في الشايفي
 مشدد في جمع الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من من الحلف بغير الله وقال لا تسلموا بكم مع حديث الحاكم وفيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يبرجل عليه على الصلاة ويقرأها في البيت ما يصدقها الاول
 مشدد والثاني محقق في جمع الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الخطاب انه كان يقبل شهادة المنافق الا ان كان مع ما رواه ايضا عن اناس من رجع
 وعينهم كلفوا يقولون لا يجوز شهادة المنافق الا ان كان مع ما رواه ايضا عن اناس من رجع
 فالاول محقق والثاني مشدد في جمع الامر الى مرتبة الميزان ومنه لا يمارى الميهن في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن مجاهد انه لا يجوز شهادة العبد لقوله تعالى ولا تستشهدوا بشيئين من رجاكم
 مع ما رواه عن انس وابي سعيد وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة قالوا
 كذلك في رواية ما فالاول مشدد والثاني محقق في جمع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك
 لكم في شهادة العبدان فقد منها ان جاس وجوزها ان لا يبر فيها ايديهم من الجرح

[illegible]

والشام والجزيرة والروم واليمن وقد عرفت عن استخراج تقرير علم واحد منه من القرآن ولا عرفت ما
 فيه شيئا ومن ذلك فأن القرآن على وجهه كذا في كل سورة الفاتحة الذي منه ليست بسهولة ميل
 ولا عاين انتهى وقد استخرج أيضا فضل الدين من سورة الفاتحة عاين القرآن العظيم والدين العظيم
 وتحتاية تسعة وتسعين على وتلك هذه السمات طوبى القرآن العظيم شررها كلها إلى المصلحة
 ثم إلى الدنيا ثم إلى النعمة التي في الدنيا وكان ربي الله عنه يتخذ لا يكل الرجل عند مقام المعرفة
 بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب المتهدين فيها من أي حرف كان من حروف
 الحروف التي ويؤيده في ذلك قول الله عز وجل على ربي الله عنه لو شئت لأزقنكم ثمانيين بغير حساب
 النعمة التي في الدنيا فلهذا كان سبب عدم جميع آيات القرآن التي خلفت المتهدين في
 مقامها بغير مصنف فلهذا كانت من ذكر مرتبة التشديد في القرآن في باب الأكار
 على العلم بالله تعالى وبأحكامه وأماناته وصحت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاستدلال بها
 الأكار على الآية فاعلم ذلك وأما ذكرت الأحاديث الضعيفة فلهذا كان المصنف قد احتج بها
 لم يعلوها فقد تكون صحيحة في نفس الأمر فاقابل الحديث الضعيف في بعض المواضع بالضعيف
 الذي أخذ به مجتهد آخر كذا في كتابه ما مع أئمة الدلائل في بيانهم عن أن من نظر بعينها لا يفتأ
 علم بالقرآن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد لو صح عنه ما استدلال به وكذا
 صحة الحديث استدل به مجتهد به مذهبه فترأى من النظر في هذه الميزان لم يجد ذلك إلا في
 مناهله المتهدين وأقول لم يخرج عن أحدهم من يتبع الشريعة أبدا وكل من لم يتقرب إلى الله في
 حاله ما شرع له إلا في قومي منهم طوبى بالعلم بالتشديد ومن منعه منهم فطوبى بالعلم
 بالاختصاص لا يغير كلامه في الأصول الأولى والحديث من العقول

انتهى الجمع بين الأحاديث والشرع في الجمع بين أقوال الأئمة المتهدين وبينان
 كيفية وردها إلى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد مضدين بمسائل الإجماع
 والافتقار في كل باب من كتابنا نظرا إلى إخراجها إلى أبواب الحق وتبيان ثواب الشريعة
 بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبينان أن الأئمة المتهدين كانوا على الحقيقة كما هم على
 بالشريعة فافهم كلامنا في أقوالهم من هذه الأئمة الحقيقة والشريعة معا بل آخر في بعض أهل
 المكشفت أنهم أئمة الحق أيضا وإن كل مذهب طائفة من الحق ينبغي أن به لا يهتدون عنه كالأئمة
 ثم اعلم أن هذا الأمر الذي التزمته في هذا الكتاب لا اعلم أحد أعلم مني في التزمته من أول
 أبواب الحق إلى آخرها أبدا كما مر بيانه وأما المصنوع السابعة وتقدم هناك أن الحقيقة
 لا تعالج الشريعة أبدا عند أهل المكشفت لأن الشريعة الحقيقة هي الحكم بالأمور على ما هي عليه
 في نفسها وهذا علم الحقيقة نفسه فلا تعالج شريعة حقيقة ولا حكمه وإنما امتثالاً لما
 كلاً من العلم للشاخص كالأمر بوجود الحق وأما في نظرنا فما إذا حكمنا

مثال

مثال في الكلام من سائر الحيوانات المأكولة وغير المأكولة فيه كون الفسالة المذكورة كالفسلة المظلمة
لاخذ بالاحتياط المأكول المتوفيه من شلالا كحلال ان يكون ذلك الفسلة المذكورة من الجوارح ويكون فساد
المذكورة كالجماعة المتوسطة احسان الحظ ببعض الاحسان وانه لم يترك كبيرة وانما تركت صغيرة
ورب من قال انه يجوز لظلمة به مع الكراهة احسان الفل بدلك المتوفيه اكثر من ذلك الاحسان وانه
لم يترك كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في مكره او عيبا الاول فيشال الفسالة البغوض من شلالا
الاول فيشال البراهيت او العيشان ومثله لك لا يورثه الما فيهما يغفرنا في العادة وتسمعت
سبيدي علي الخراساني انه يقول علمنا ان الجوارح العظام تفسد من الاثانة الا ان لها اعضاء العبد
نظافة وحسنها ونقصها ظاهرا وباطنا والما الذي خرج منه الخطايا حاسا وكثرا او قديرا وايانا
لا يزيد الا عشا الاتعذر او قبحا بقا لفتح تلك الخطايا التي خرجت في الما فلو كشفت القبح لاوليها
الذي يظهر منه التمس في الظاهر في غاية العذرة والتمس فكانت حقة لا تطلب باستحالة
كلا لا تطلب باستحالة الما القليل الذي يمات من كلبا وحره امانة او مخدوك كالبحر في السميتان
على اختلاف تلك الخطايا التي خرجت من الجوارح متعارف ومكروهات وخلافه لاولي في ذلك فافان
كان الامام ابو جعفر رحمه الله عنه او يونس من اهل الكشف حيث قال انه سمع الما المستعمل
نقلا رحمه الله عنه نعم كان يوجب فيه ومما سمع من اهل العلم الكشف فكان اذا اراد الما الذي
يتوابعه التمس في الجوارح تلك الخطايا التي خرجت في الما ويمنع منه الكبار عن الصغار
والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاول كالا من الجدة حاسا على حدسوا له
وقد بلغ الله دخل مطهرة جامع الكوفة فزاي شاي يوقم فظفر في الما المظلمة منه فقال له
تب عن عقوب الوادي ضاللت الى الله عنه ذلك وراي عساه شئ اخر فقال تب الى الله فقال
تب من ذلك وراي عساه شئ اخر فقال يا اخي تب من شربا لم يمتحاح الاث الموصفات
تب منها كانت هذه الامور كالصنوعة عنه في حدسوا من حيث اهل علم بها ثم بلغنا انه قال
انه تعالى ان يحجبه عن هذا الكشف ما به من الاطلاع على سوان الناس فاجابنا انه لا يعلم
ان الامام كالكشف كان قوله في الما المستعمل تا قبلما يراه قد خرج من الخطايا من الجوارح متعارف
ومكروهات وخلافه لاولي لا انه كان به بالقول بالفسالة كمالا خرج من المظهر على حدسوا
فدينوه بعض مفكرين فابن عسالة الرنا والواط وشربا اخر وحقق الوالدين وكل الرشا
والدائم والمساكين ثم ذلك من عسالة امطر الى الاحياء او القبلتها او الوقوعها على
الفاحة او الوقوع في العيبة وانما عسالة هذه المذكورة الاخير من عسالة استعمال الكوفة
كالاستجابا لغير من خرجت وتقدم قبل اليد اليسرى على اليمنى مثلا وكذلك الحكم في عسالة
خلافه لاولي كوسيع الاكام بين الحاجة وتكبير القامة والتسبب بالاكل والمشرب وما الدور
ومثل ذلك كقول العقلة في حين من الاجابان عن شئ من امور الامة انتهى فقلت لهذا حكم اهل

منها ويؤيد الذي أصله المكشوف أن ما في القوميين لم يقبلوا في ذنب فذهبوا باثباتها ثم كما
 كان المحاجة فيقولون مع بعضهم بعضا في الظاهر بذلك قال مالك ذنابة كاذب كذب له من مآخر
 يه ذلك الحامى الذنوب نجيب على طرديك وكان مجرمي غشالة الذنوب وبهم نفت الذلوم
 من المكروه من خلافه الأولى وكلفت معهم ميثاق المدونة المرمية فالأولان يستجني من الخطي
 فظفر به ورجع فذلك لهم لا يظهر ذنبا لا ريت في عتلة ذنب كبير فهو في هذا الوقت وكذا
 أنا قد ريت الشخص الذي دخل في الشيخ وخرج فبعثه وأجرته الخبر فقال صدق الشيخ قدوة
 لي فلو نأتم بما في الشيخ وآتاه هذا امر شدة من الشيخ وأرسله من قهر من هذا الذنوب فأحكم
 ما لم يقع منه ذنب قبله لك أن من فالجواب العليلان يقول مثل هذا من له ما هو طاهر في قس
 غير طاهر فخير لصنع روحانيته بأزالة الماع الذي كان يقع من هذا الصلاة وكذا قال في ما طهارة
 الصبر فان قيل لا يخفى عند العام أبو حنيفة في الطهارة من الحدث وخفف في ما إذا لا الجاسة
 وقالوا بها وقال بكل ما يجزئ من بدل فالجواب أن باب الحاشى أصح وأب الجاسة أوسع فيبدل علوه
 في المثل الذي يصير نجاسة من أنه يظهر استحاشه بالرب إذا عكس فيه استحباب عليه وفي رواية
 يظهر ما بعده يعرف من الأولى قالوا لا يغني بذلك فان قلت فادع به من قال أنا لا نأظهر الجاسة
 إذ عرفت بها فالجواب وجه القياس على طهارة الصلاة من الموجد في التارم بدخول الجنة
 بعد ذلك كما أنها ظهرت الصلاة من الذنوب المحوكة كذلك تظهر الجاسة المحوكة فانه قد تحذف
 عيدي علينا المراسم والله يقول من شك فإن ذهب الامار في حجبته وخيلته فته وبها انما
 من غير في الاستماع من الظاهر من ميثاقه الساجد طيبون منا من الأبار والاهار والليليل المملح
 وتبخر انتقاش عكابه فانه يجد ما قد انتفت بذلك أكثر من الما الذي يخلف فيه ابدي النام
 ومن هنا يتفقد لك يا اخي من الامور الطهارة بالماء ثم التراب عند فقهه او العز من استعمال
 ذلك انه انما شرع لنا الطهارة به لاحتيايا بعضنا فالتمنا من الما مع ميلوا انتقلت كاتر
 قال تعالى ويغتسل من الما كل من حيا قال يوقون ولم يطعم بعضهم على هذه الصلة فقلان
 فصبية صالحة الما الطهارة فبعد في لا يقول فانه اتفق والمنا عن طهارة من مودة
 وهي احتاش الاحتشاشا وما بعد فمورها او توفاه فانه من قلت فقل انما هذا الذي
 في الما المستعمل يجري في التراب المستعمل فقل فخر طابا المتيصا بالتراب والمزايكا ورد في الما
 فالجواب لو رشيها فتمت عليه وذلك فقله لصنع روحانية التراب في وعيد وكلام
 الما من ذلك في التراب المستعمل فليخفف هذا الموضع من كفاية بما فكذلك فتمت طهارة الجاسة في
 والمحمد رب العالمين ومن ذلك قول الامامة الصادقة باستماع الطهارة بالماء المالح كبر الجاهل
 كرحمهم وهو مع قول الامام ابو حنيفة واحدا ويرى ان الطهارة به انما يطبخ ويغسل على اجزائه
 فالأول منه فشق الما والاشافي فخرج الأثر لا يبق الما في ذنوبه الا لا تصنع روحانية

الما المذكور من اجزاء الاصل او غشائها في نظر من كان له ان يظهر وجه الثاني المظهر الى قوة روحانية
 الما من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الما بطبعه من الطاهر شيئا وكثرة التعقيد جاعل في طلب
 على اجزائه وبوجه اول حديث الما بعد لاجنه شيئا لا مظهر على طهره اوله اوجبه وقد اخذ
 اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل الما على المتبدل لان الما قد لا يدخله شيء
 غيره فاذا سب على الما غيره فيكون ما يخرج مانع من دخول احداهما في الاخرى ولا ذلك مما كانا
 شيئين ولكن لما كان يلزم من افتراق الما الطاهر ان تفرق معه شيئا من ذلك الما لوطيه
 اشتبهت من استعماله واللفظنا عليه اسم الحرف شيئا بشروطه فوسعا كان اهل الكشف
 يطلعون عليه اسم الطاهر كذلك توتعا ونوع الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم
 الامن حيث الملة فاعل الكشف يقولون علمه منع استعماله اغترافا ذلك الحرف مع لاجنه
 نية ذاته وغير اهل الكشف يقول الملة قد لا تكفي فاحتمر من كمال اتفاق الامة
 على ان تغير الما بطول المكث لا بغير نية الملتزم مع قول محمد بن سيار بن عبد الطاهر به
 فالاول مختلف والثاني مشدد فوج الامر الى التفرق الميزان ووجه الاول عدم حدوث شيء
 في الما على عليه المنصف لو عاينته ووجه الثاني وجود التعريف من حيث هو كالطاهر الميزان
 بطول المكث فانه قد شرعا وعرفا فلا ينبغي المظهر به كما لا ينبغي في الطاهر الميزان وكل شيء
 لا يجبه لعل الطاهر السليمة فاحتمر من كمال اتفاق الامة الثالثة ان الشرع يميز بين
 نية القاتلة فظهر ما منع قول الامام في حقيقته ان النار والشرع يميز بين بعض شيئين
 الاكوار لا لا اصف جلد كنهه منه طهر بلاديج واذا تجتست لاجنه في الشرع ووجه
 وعازت القاتلة عليها لا التيم منها فالاول مشدد والثاني مختلف فوج الامر الى التفرق الميزان
 ووجه الاول ان الملة ان الاصل نية المظهر ان يكون الما في المحدث والمحدث ووجه
 الثاني ان المراد زوال ذلك الملة في شرعي الحق فلا فوق عنه نية الما وبين ان الذي
 بطول الزمان او غيره لك وتبلي لم قوله صلى الله عليه وسلم في بل الما على الملة
 اذا اصابت به جاسة يظهر مما بعده يمكن من الميزان الميزان فاحتمر من كمال اتفاق الامة
 القليل اي دون المثلين اما وقت في جاسته ولزم يتغير عند الاختلاف في حقيقته والثاني في
 في احدي روايته مع قول الما لعل الملة في الرواية الاخرى ان طاهر لم يتغير فان تغير
 في زمان بلع حلقين فالاول مشدد والثاني مختلف فوج الامر الى التفرق الميزان وكذلك الما لعل
 نية الجاري فانه كالأرك عند الامام اي حقيقته واحدة في الميزان من مذهب الشافعي وقال مالك
 لا يجوز الجاري الا بالمقير فليلا كان او كثر واختلاف جاسته من اصحابنا في حقيقته كالمقير ولا م
 للمقير والقزالي فالاول مشدد والثاني مختلف فوج الامر الى التفرق الميزان في المشدد في حقيقته
 المبيلة والتي قبلها وجود جاسته في الجملة فتنفرد بها ولو لم تظهر لنا ارباع استغناء عن التفرق

فيه مستكن في بناء هذا البناء عندنا على هذه النماذج في شدة رأي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 خاصة في بناء هذا البناء ومن قال في الآية الآية ان استغفار الله لا ينفعه حتى يعزى بها الذنوب
 والقول في حق من على الدنيا والآخرة الآية قوله تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 قال في هذه الآية في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 على هذا الآية في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 من اجل ان يكون في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 وقد وقع هذا في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 البشير في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 مع قول في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 الشك في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 ان كان في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 ووجه الثاني في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 والله هو واجب لا يمتنع ان ياتي بتركه في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 فالاول في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 بالسؤال ان كان في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 متي الله عليه وسلم في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 فمن يجهل في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 ووجه الثاني في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 الذين لا يمتنع عليهم ذلك في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 شق عليهم تركه في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 بما يشق عليهم ذلك في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 الجواب في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 واهم في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 والاشارة في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 الصواب في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 ان الله على كل شيء قدير في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 بجس الكمال على ما يلائمه في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي
 في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي ما عتقته تعالى في حق من خفف رأيي

لذلك ولكن فربما يقع الشك في كبر من المستأجر بل قد ورد في عدة أحاديث الاشارة الى الخبز
في اطلاق صفة الدار الذي عليه سبحانه وتعالى كما في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
من انه وهو حديث من ادخلني وليا فقد اذني واهله ذلك المراد من ان من منتهى من منتهى الله تعالى
سبحانه وتعالى انما هو غايته كما هو مقرر في مسنده من اجل الله فانه من اجل الله تعالى في كل شيء
في القدر وكون مثل ذلك الراجحة هو في الاشياء طرق العبادة كالان من الله عليه وسلم
بذلك الصلة في بعض الشهادتين في البيان والبيان في قوله اذا كانت الشهادة قد سئل عنها
الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوه بالمعقورة والرجحة فلا ينبغي ان تكون مقصورة على ما هو
في قول الله المبين فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

باب الخامسة

اجمع الامة على جملته النفس الا انها حكى عن داره قال بطحا في كتابه من غير علم وكذلك انفسه على
الحرارة اذا تحللت بنفسها طهرته وجميعها في ان ميتة الجراد والسلك طاهرة وتعالى الجنب او
الحايط والمستأجر اذا غشي في ما طهره فالمايق على ما تارة واقفوا على ان الوطية التي يخرج
من الحقة بحثة الاحكام من اوجيها وهذا انكرته من مسائل الاجماع والافتقار وما
ما اختلفوا فيه في ذلك قول الامة الاربعة ان الحرجية مع قوله او بطحا في كتابه من غير علم
كما هو الاول في هذه المصلحة الزهر والشايف محقق من جهة عدم وجوب الطهر فيها لانه لا يولد
من غير ما جهات فيها كاليسر والاضا والاركة وما في حجة من حيث معناه في هذا
الكتاب قوله تعالى انما المشركون نجس فخرج الامر الى من يتقوا الميثان وان كان الشايف معفيا
جاءا فلهذا من ذلك قول الامام الشافعي في حجة من جهة الكلب مع قول الامام
مالك بطحا في كتابه من غير علم في طهرته وفي طهارة من ولوه سبوا فلهذا من جهة
ابن حنبل فانه يقول الفضل منه مرة ان ذلك الميثان طاهر ولا ينجس من غسله حتى يغسل
على الطل ان الله تعالى ولو بعثني مرة واكثر كذا في الطهارة لا سبعا وقال مالك هو طاهر
ويستلزم ولو غلب سبعا لانه لا ينجس بل ذلك تعدي لا ينجس وكذلك القول في هذا اذا دخل
الكلب عضو من اعضاءه في الاطعمة كالولوغ في خلاها لكانت طاهرة فانه من غسلها لا ينجس
فقط وجب الامر الى من يتقوا الميثان من قال بجهالة طهرته وصفته معافاة من ان كان
الصفة من الذات ورجحه من قال بطهارة ولما ان المسلم في الاشياء الطهارة وانما الطهارة
فان من فاتها صفة من تكون في الله تعالى الله من الطاهر ومن الادب فينا بطهارة عنهما
ثم ان داينا انهما يصير استهما لهما في هذا او في اجنبيا لها وقد اجمع اهل الكوفة على ان
الاكل والشرب من سور الكلب يوفى الفسوة والكلب لا يصير القيد من الحيوان وطهر ولا
صل من الحيوان وقد عرفت ذلك شفي من احباب المالكية فتدبر من ان شره كلب

طهارة الجراد

الكلب
الكلب
الكلب

فكذلك تسمى مشهوراً وهو يطلق من كثر من كاد لا يبين حاشيياً الذي جعل منه شاذاً وحيثما
يجوز إطلاق المصانعة عليه سواء كان مع الصفة أو المصنعة فقط كما أطلقه سقراط في الاسم
بما لا يشك من حيث صفتهم التي هي الكثرة فإذا سلم استخدام طهر فلو كانت الحاشية ليعلم
بالأصل من حيث هو عليه المراسم رحمه الله يقول ليس لأولى على حاشية أن الكلب
الشارع منه الشارح من بيعه لو اكل منه وأما من جهة صفته فهو من حيث أن سور يبيت
الكلب فيجب لبقائه كما يجب سماعه في من حيث من رجا في اليد مع القول بطلانه فلا يتأخر
بل هو أولى بالاعتناء به لا من غير بيع الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب حشياً من حيث أن حشاً هو
من حيث صفة كاسمي الله تعالى المحركين بحشاً والميسر والاضراب والالام وحشاً مع إجماع
العلماء لا ريب في طهارة جسم المحرك وكذلك للماء الفار والاضراب والالام كما كان
سواء الكلب يورث في الكلب الذي عليه هذا الجسد مؤثراً أو منفصلاً عنه من قول المولى الذي هو
الجسد تابع الشارح صلى الله عليه وسلم في العقل من أشره سبحانه احتلاقاً بترابها فضلاً
الأثر بالكلية فانه جمع فيه بين الماء والتراب الذين إذا انفكوا انبثاق الزرع فسلم أن الشارح
بالعقل من أشره بوجه سبحانه لا يتأخر في القول بطلانه جنة كالتباني مع حقه كاسر فلهذا لا يلزم
الشارح في الأمر العقل منه سبحانه أحياناً يتوجب مباينة في تشقه في ديننا والوجه هنا
وكذلك لا يبا في القول بطلانه صفته العقل بطلانه جنة لعدم انقطاع الصفة المذكورة
من أن ان انفك العقل لا يفسد الشارح ومن وافقه حاشية الكلب ذاة وصفة توتسأ كذا
لما لك ومن وافقه الملاي الطهارة على الكلب ذاة وصفة توتسأ وتغلب على من انك لا تفسد
عن مؤمنين وعكس كاسر وكان في حاشية الدين حقه الله يقول الطيب في أن الكلب طاهر المعين
بمن الصفة انتهى وسمعت سيدي علياً القزويني يقول لا اختار من قال أن العقل وجب العقل
من الكلب ما استغنى به العقل لا تغفل عما لا يناسب لانه ما طلع عليه أحياناً إلا بغير
أهل الكشت فقط وقد أزم بعضهم من قال أن العقل من الكلب تصدق لا يقتل بالذات بل يودي إلى
أن الشارح طاهر لأنه لا يعمون له معنى في ذلك كما قال في موضع حاشية القسبي الذي يقره
عنه منصب الشارح وقد امر به أن يبيح للناس ما اتوا به من أمرهم وانه لا يكون
الأبأن يبيع البهيم للفظ والمعنى بلفظها شامها بحيث يظلم امرؤ فلا يلبس عليهم منه شيء
وقال له فانه تفعل فابلغت رساله وهو معصوم من عدم اليقين مطلقاً انتهى فاست
وقد ورد هذا الأمر بلان مثله ذلك قد يكون جاحداً لا يبان لبعض الناس على كيد وفت إلى
امتنان الأمر بطلان ذلك الشيء ولهم يتفعلوا علته أم يتعلمون من المبالغة خير بطلان كونه ذلك
وقد قال أهل الكشت أن العقل إذا لم يعلم بشيء كان في موضع مقام الإيمان فاعظم أجره إذا علم
لأنه لا يكون معتمداً لغيره الكلف حينئذ على العقل حكمة تلك الصلة من ثوابه وعجزه لا يخفى

امثال امرائه تعالى قدسوله بذلك نقص من مقام الكمال والله اعلم وصيحت شيبه عليا الخواص
وجعله يقول لا ينبغي ان يظن ان الكلب يلهي في الفل من دونه بل يري الخواص واما
وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في الصلة او في التبع وقد عاينا الاختلاف في
الملة والمعدن قد لا يتجرح في الدين فلا يتايل بطانة الكلب قايلا بالتسلط من كونه قايلا
التبع فمن ولو جملنا الامر فيه للاستحياب فقد يهتزم الاجتهاد الى الوجهين كليهما بل
بماسته فاعلم ذلك لخاصة تيسر وقد التفتا في ذلك من انما ذكرنا غير ذلك من لطيف
الاسيلة والخراب فيها وتعا صولة لان اهل الكنت متفقون مع اهل الفل في الحكم بجملة
الكلب والفضل منه واما اختلافوا في الصلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في الصلة لا يفتح
نية الاحكام فعلمته الاصلية عند اهل الكنت مما استصفت من حيث انها تبت القلبية
كالخير واليسر والاعتناء بالامر لا من قصد من كونه وقن الصلة في حاشه عند غير اهل
الكنت ما جاسته فيه وصفته معا بصلته لا يتقبل عندهم قايلا بطلان كونه لاهل الفل
منه نصيدي ولا يفتح في هذا الامر بالفضل منه شيئا بيشق بجاسته ولا بد من الا
كان كلام الشارع كالبحث فلو كان القول بجاسته امانا فانما صفة انقي من ذلك
قولا لانام الشاخي يوجب بجاسته الخبير وانه يغفل عنه سبب ما من الشاخي وقر
هذا الامر بما يبينه نظيره ما تقدم في الكلب مع قولنا ان لا يعلل انما حيا قالوا ان
مشده والشافعي مختلف في الامر لا يري بجاسته وقد اختلفا في الاحكام الغوي لمانته
من حيث الدليل فتا لانه خرج المذهب الرابع من حيث الدليل انه لا يكون في قوله الخبير
فصل واحد بالانزاع وبهذا فلا اكثر الصل او كونه الشاخي لان الامر له وجوب الفصل
منه كالكلي جريده في الشرع الحافة بالكلية التي توجه من الحنه بالكلب وجوب الفصل
منه كونه انما جما لخاصة الكلب فبما عليه الكلب واضح ووجه من قايلا بجاسته
عدم ورود نص في الفل منه سيج قوله كالكلي واما ان يقرم كونه فلا يلزمه بالكلية في القاسة
نعم هو من له نص في الحقيقة والحرر ولما امرنا الشارع بالفضل من ما سبعا احدا من تراب
ناقص من ذلك عدم وجوب الفلده في سائر الجاهات عندنا في حقيقته وما لا الشاخي
ولم يرد في حديثه وايضا مع الرواية الاخرى عنه انه يبيع الفلده في سائر الجاهات غير
الذين يبيعون روايته عنه انه يجب غسل الانا سبع مرات وفي رواية اخرى لا وفي رواية
اخرى يسقط الفلده في باطن الكلب والحرر في الاول مختلف ومقابل له مشدد في جمع
الامر لا يري تنقي الجبر ان فالاول خاص بقول الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط
والشافعي خاص بكابر الناس كالمعلم والساحين نظيره ما ورد في النقص عن الفرج وعدم
النقص به كاسيا في بسطه في بابنا ان عا لا تعالج من ذلك قولنا لانام الشاخي انما يبيته

هذا هو المخرج عندنا

كلما تلو بالذبح الجبل الكعب والخبز وما تولد منها ومن احدتها وهو احد الروايتين عن محمد بن
الوفاء يبين عن ذلك من قول الامير اي حقيقه في الجلود كلها مظهر بالذبح الجبل الخبز وما تولد منها
انه يتبع جلود الميتة كلها من غيره باع فالاول مشقة من حيث اشتراط الذبح وكثرة المستثنات
والثاني فيه حقيقه فزع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لا نهاية للثبوت من استقامه
الشرع بخلاف ما يمتنع الله تعالى ان يجعله القيد وهو ما استقامت في شرها ووجه الثاني ان
بان جلد الخبز لا يطبخ بالذبح للباقي في الذبحة عنه وكونه يخبث فله مظهر بالذبح
فان فيه حقيقه لا يمكن ان يكون حكمه من الخبز من هذا الوجه ووجه الثالث ان لا يجوز ان لا يطبخ
بجلود الميتة من غير ذبح كل اعادة ذبح الذبحة على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص لا كابر
من العلماء والمطابق خاص من عمومهم في الثبوت والاشخاص باصل الصغر كانت كايدها لغير
الاشخاص فالحق في قولنا المشايخ وهذا الكلام لا يتطابق في الامور كما من قول اي حقيقه
وما لك انها تنقل الآية الخبز يركب الذبيحة عند ذبحها من ذبحه ووجه الثاني انه حرام عند ذبحها
وكونه هو ذلك فالاول مشقة من الثاني فزع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لا
يؤكد حقيقه فلا توثيقا لذلك طهارة ولا طيبا بل حكمه حكمه حقت الله قال تعالى
فمن نبتا محمد صلى الله عليه وسلم ويهرع علم حيايت روحه الثاني انه لا يلزم من طهارته
حله فله حرمه في الطاهر الضرورة في الاكل او ضل لم ياكله الا ياكله وان قيل بطهارته فيمنع
البدن كما يجب ومن شك في طهارته لم يكن الا انه يثبت الكمال الملائمة حتى لا ياكله من طهارته
فصل من طهارته من ان لا ياكله الا من لا ياكله من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته
من قولنا المشايخ الجديان لا يبعثه من قولنا في القديم انه يبعثه عما قد الكف فالاول
والثاني مختلف والثاني مشقة من الامر الى مرتبة الميزان فان قوله لا ياكله الا من طاهر
شر الميتة غير لاهي وسوقها وقربها من قول اي حقيقه واحد بطهارة الشعر والصور والوبر
فان ابو حقيقه نقلا بطهارة القرن والشعر والعظم والبرن ان لا ياكله منه ومن قولنا
بطهارة الشعر والصور والوبر مطلقا سوا كان ياكله كانه لم ياكله الا ياكله كالكلب والخنزير
ومن قولنا لا ياكله الا من طاهر من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته
فزع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
ان سياق الآية فيما ياكله لا فيما لا ياكله من وجوه الاستحالة وهذه الاشياء لا ياكلها الا
فصل من طهارته من ان لا ياكله الا من طاهر من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته
الوبر في الشعر والوبر وهو طاهر من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته
انها تنقل وقومها الى الموت من حيث ان الانسان اوفيه لا ياكله الا من طاهر من طهارته
قول الحكم اي حقيقه وما لك يجوز ان ياكله من طهارته من طهارته من طهارته من طهارته

بكلفه ونعم قولنا في البين سبيلنا الأول مختص بالشاقي مشدداً بالثالث الرابع فيما زعمنا
 تشديدان لم يرد بعد بالكلية المنع فهو اختصار الكلام من هذا الوجه ويستلزم به الامتناع من جميع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارة وجهه الثاني البناء على القول بغيره
 ووجه الثالث والرابع الاختيار لا احتياط فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الامام ماله
 واخذ بالشاقيين انهم قولهم بطهارة الادبي ادعاهم مع قول الامام ابي حنيفة والمرجع
 من قول الشاقيين بانهم يعتبرون بطهارة الغسل فالاول ضعف والثاني مشدد فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول شرطه ان الادبي رعا وجهاً وزوجاً الثاني شرطه ان رعا وجهه فقط
 فانه خرجت من الجسد فخرجت عنه ما كان طاهر الا بستره الزوج فيه كونه مركباً لها وهي
 من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجتماع فكنا ما جاوره فافهم واكثر من ذلك لا يقال
 وضرب لذلك الآية الا بغيره بطهارة سواء بالحدود المحاذية طهر على توفيقه لا يثبت على كونه
 طهر فخرج قول الثوري والاذاعي ان لا يكون له سور غير الاول مشدداً وقوله بالمشددة فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون ملائمة الطهارة بسور البقرة الحارة لا يطعم بهذا الا
 اكابر الصالحين فخرجت من امر الله طهر على التوفيق الا بغيره وبذلك حصل توجيه الشاقيين فاقم
 وخرج قول الشاقيين بغيره ان يكون له سور مطلقاً مع قول مالك واحمد بطهارة رعا من قوله
 اللهم ونعم قول الثوري جميع ابواب الحيوانات الطاهرة طهر ونعم قول ابي حنيفة ذلك الطير
 المأكول كالحمار والعصافير طهر وما عداه نجس فالاول مشدد ومثاله ضعف ولو بالظن
 لاحد شق المستقبل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون البهايم من شأنها ان تأكل مع
 العقلة عزاء تعالى فلا تكاد تذكر بها وما لا يذكر اسم الله عليه فهو قدر شرها كاهو مقرب
 الشبهة وهو خاص باكابر الصالحين الذين يتدفقون بها طهارة الصالحين عن الله
 طهر عليه من شدة الطهارة والمقدس بخلقها لا صغار الذين تعلب عليهم العقلة فالهم
 لا يتأثرون بمقتضى اهل العقلة لعدم قدسية ثوبهم وبذلك حصل توجيه الشاقيين
 وقد جلت الشبهة على مرتبة الحائض وموتبة الوارث والصلوات على النبي وآله وموتبة
 قول الامام ابي حنيفة ومالك بجماعة الميزان الادبي مع قول الشاقيين واحداً طاهر
 زاده الشاقي وكذا من كل حيوان طاهر وما حكم المتن عنه فيجب عليه عند ذلك وطهارة
 وبما لا يعتد ابي حنيفة بغيره وطهارة وبما لا يعتد بالاول مشدداً والثاني مخفف
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع العقلة عزاء تعالى بماله فلا
 يكاد يفتن بذكره بين يديه اياه ابداً بل هم جسد العقلة يتصالحون اللذة وتعلمون
 ان اللذة النفسانية نيت كاهل مرتبة عليه ومنه انهم لا يتأثر بالفساد من خروج البهي
 لكل البعد انما شال البذر الذي فز وضعه من شدة المحاب من الله تعالى كما سياتي في محله

الطهارة وان زوجها السهل لا اقله شدد ثالثا في منتهى فرج الاربعين من الجنان زوجها الاول ان
لذة خروج الحن شديدة لا تقاها لذة تقبيل بين يمين لادمة لك شدة الغبطة والغبية على استقبال
فوقها بالحن من خروج البول والخباط من حيث اللذة لا من حيث جبهة زوجها الثاني ان يكون ذلك
خاطرا بالاكابر الاولين الذين يصفون الغبطة من اغتلاطها بجبهة من الحن والغبية
فالاول خاص بالاكابر الثاني خاص بالعوام فالعلم ذلك في ما قلناه نعم فانه لا غبطة في القول
بعدم نقص الطهارة بالحن الاكونه من الاكابر لا من غير فان من خرج منه الحن من غير الحن
فيكون الشد من مع الحدث الحقة الا من عرفا من في السخا لا من علمه ايجبه لا ينقص من
من المخرج مطلقا اي وجهه كان مع قول المشايخ والقول ادرج من مذهب احمد باستقنا من الزنى
بجلن كلف وزاد احد نقص الطهارة بجلن الذكر بظهر الكفا بقتنا ومع قوله لا من منه يكثر
الحن والافلا فالاول مصنفه الثاني مشددة الثالث فيه تشديده فيج الامر بالزنى الميزان
فالاول خاص بخواص الناس ومقابل خاص بالاكابر وذلك لان الناقص حقيقته هو كماله في الاكل
واما النقص المخرج فانه يخرج اذ في المخرج بل وقد ابلغه عليه وتسلم كان يخرج من اول
لمها وذا لمها والمخرج متباعدة في النزول وليست في جملتها دون حريمه كما اشار اليه
مؤلف الاجمعة من ذلك وقال الاكابر من من خرج فليقتلوا كما اوصى ذلك في كتاب اسرار السيرة
وشيء خالفه هذا الكتاب بوجهه وشهدت بتبديدها القوم من رحمته الله يقول انما قال صلى الله
عليه وسلم لتعلم لطف عدي حين سأل من من المخرج عليه الا بصفة منك ابهره مؤلفا اجمع عليه
احل المكث من الناقص حقيقته انما هو ما كان مؤلفا من الطعام والشراب والمخرج من المخرج
لا من من المخرج وكان طلق في عدي هذا راى اهل القوم تحققت المشايخ عليه رحمة به بخلاف
الاكابر من العلماء والصالحين يوم اخرجهم بالوصو من من المذكور مشاكلة فقام في القوم والنزول
عن من الجوار والمناجج بخلاف الصالحين والزهاد فيهم فان مقامهم لا يقتضون هذه التفرقة
العظيم فرجع الامر الى رتبة الجوار فان قال المشايخ ان حديث خلاص الاجمعة منك منسوخ
فلنا المسافة الحقيقية لا يتناولون بغيره بل هو حكم عدم فلا بد له من وجه بجل عليه وقد مر
جله على مشاهير القوم ووف العلماء والصالحين فينبغي لكل متدين من المتقين ان يتقوا من من المخرج
خروج من خلاف الاجمعة ولا ينبغي له ان يمس فرجه ويبطل بالاعتدال طهارة فان قال القائل
انكم قلتم ان حلقه النقص ليس المخرج انما يكونه من الخارج لانه الله فلم لم يوجب الوضوء
بمن نزل الخارج فانما لم يوجب الا بالوضوء الخارج بالوضوء من من الخارج لا من طهارة فيمنه
علا في حرمه فان العبد حلقه لذة ورحمة بوجه فكانت له لذت فلذلك كان فيه الوضوء
كاملا فيلحق من الخارج الملوث فافهم وهذا من باب قولهم حسناتنا لا تملأ ميات الخريين
واما وجه من نقص الطهارة بجلن الذكر بظهر الكفا او بالبدن الى الخلف فقولوا لا حنطه لكون

ايدي تطلق على ذلك كما في حديث ابي القاسم اخذ بيده الى وجهه وليس بينهما ستر ولا حجاب
فاليقضاء وسبغت من الحري يقول ليس لنا نقض الطهارة الا وهو من تولد من
الكل حي التمسك عند من يقول بانها تنقض الطهارة اذ وقعت في الماء لا خلا
شبه ما خففه فان الجيمان لا يكاد يتسم ضام من التمسك انما هو كما هو عليه الذي
قال ابو حنيفة وما لك لا ينقضه قال لا الذي في ارجح قوله وامر ينقضه انما هو
من من ذكر فمثل القبل والمدير فمع الامر الى من يثبت في ان ومن ذلك قوله الثاني
واحد ينقض طهارة من من من غير صغير كان المني لم يكره انما كان لا يتسامح قوله
انه لا ينقض من من من الصغير من قوله انما لا ينقض طهارة فمع الامر الى من يثبت في ان
ومن ذلك الاول اطلاق نقض الطهارة على ذلك افرجه نفسه فليس على من فرج
غيره انما لا يتسامح ويؤخذ من ذلك فيه قوله لا ما روي في الثاني وما لك بعلم من
طهارة المني مع قوله ما لك ينقضه فان الاى وحفت ذلك لا يشك في ان الاول ليس
بما صار والماني خاص بما كان في التورين قوله افرجه نفسه على الجيمان انما هو
وقوله سواء وب فيه راعية من سوء الامور مع الله وقد صار من الاستغفار عند التور
من خلافه مع الجيمان انما هو خاص من مشاهدة ربه في قوله لا يكاد يحضر مع الله
تعالى في حال خروج الحرف او في حال بلو ذلك انهم لم يثبتوا عند الاى بغيره
منه ابناء ليدعهم الذي شابهنا من من من في حصة ربه فاحضره وانما هو في قوله
مشا الى بيت التورين في ذلك قول ابيهم الدولة بعدم نقض الطهارة على امره بجمل
مع قوله ما لك ايجاب بالرضى ملكه وكيفية كذا في قوله لم افرجه في طهارة المني والثاني
مشده ووجه من عدم وضوحه في الثاني في ذلك فان ذلك ناقض لوجه الثاني
والوجه الثاني واحد وهو ان يكون الحكم افرجه مع الله وانما كان ذلك كانت الهدى في النقض
ليس المرأة الشهوة لا يبرأ والملي او لم كاداة احتياط لانه لم يكن لامة وقال ينقض
الذي يثبت في نفسه مثلاً لانه من من انهم الشارح على شريعة من بعده فكل امرئ بعد
نقض الشارع من شخص او شخص اخر فاعلم ان طهارة ملبس في الشريعة والنقض في
خاص ما رآه الناس وعدم النقض على ما رآه الناس الذين لا يشهدون انما ائتمروا الله
لهم فان تروا انما هو من من في التورين وقد يقال انهم النقض في امرهم
الناس والقول بالنقض خاص بما رآه النبي وآل النبي من مشا كذا في قوله من في التورين
لما رآه الله في قوله لا يبرأ من الله الشك بان الناس الباطل المنة من من جليل ينقض كذا في قوله
ان كانت المرأة محرماً لا يبرأ من قوله ما لك كذا في قوله نقض في قوله افرجه
ان نقض في قوله انما هو من من في قوله انما هو من من في قوله انما هو من من في قوله

كلمة

[illegible]

وقام

عليه سريان شهوته المحبسة من شهوة الحق فلهذا العلة العيون والوجه مثله ومن
 قولهم قال له الابد بالحق ايتها ولا تمسك النساء اجمع قوله وانطلقن من قبله
 فان المراد بالحق هنا اجماع وقد يكون من فاه من ذلك انما قال به كونه مغرور
 لما ان السوء ليس واحد لكن كدسجه ان يكون خاصا وجماع الناس خلا من الاكابر
 فان مقامهم ان يتنزهوا عن متى النساء ولو لم يكن متعفن من الشر والظفر والحق
 ما يتنزهون عن الهلاكة الكواهل الخوض والابد طلاقا على ما عليها كونه هلاكة
 لكما السالطين على ظهورها كما قد لا كونهما انما العز من سائر الحيوانة وكما
 فافهم كدسجته فليس و قد يكون قولهم اجمع ان من فاه مثله على ما هو على
 لا يتنقض وعنه ولا طالع فاه فان وقع انتقم من قوله كما لا يتنقض على ما هو
 والجمع وقد التيام والتميز ومع قول الشافعي انما فاه منكم احق لم يتنقض
 وكما لا التزم ولا انتقض ومع قولهم لا يجمع الى ما فاه منكم انما التزم
 وكما قد كالا والساد عليه الوضوء والتميز فالتنقض وقابله مقول
 فجمع اجمع الى ما بقي الميزان وجهه لو كان التام بالتميز قوي في التنقيط
 عليه بمقتضى الله وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذا التزم الى ما لم يكن مقتضى الله
 استغراق قلبه في التزم على ما فاه الى مقتضى التزم ولذلك فلا يسلخ الطريق من
 راد عنه فوجد عليه مع تحت ربه مدة عالية وفيه على شدة العجز فان فاه يكون لغيبنا
 طارح من قوله انما العلم ان التزم ينقض ولو لم يكن مقتضى الله مع فاه كدسجته
 في التزم انما فاه وجهه الى المقلة وكما الى الموت بدل ما و قد لم يمت التزم
 الى الموت وكان القول بنقض الطهارة في باب الامة بالمسقط وقد تحت
 على الخاص ما يقول وجه من نقض الطهارة بجمع الدم على ما هو وبالجملة او من كان
 مقتضى الله او من ابطا الذي فيه مثان او من ابطا او الاذن او الكفر او الصلابة
 بغير ذلك ما عرفت به الاضمار والاعراض وتعدى الى الكفر والشرب اهتمت بالاشياء ولاها
 تقع احوال القلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو محنت مراقبة العبد لرب
 عنه نفسه عن مس الاذن حسي او من هو على المقلة ربه فاما كانت هذه الامور
 فلاحم صاحبها العتلة من الله تعالى فان بعض هذه الامور بها قال وجميع العاصي
 قوله من اكل وليس لما فاه من قوله انما اكل فان لم يكن اكل لا يما على ما هو
 لا ينقض في الصلاة ولا يتنقض على فاه ولا يخرج من ابطه من ولا يحصل له
 من ولا يجم ولا يصح به بمسبة ما فاه من الكفر والشرب ولا لا يكره ولا
 انما ينقض من الكفر فلا دخل لحظ الله فاهما للمؤمن لنفسه بالعلم من مس

[illegible]

[illegible]

من الناس ما خالط الميت فلما مراد بالحق المصنف والله اعلم.

باب الوضوء

لا يخطئ

لا يخرج عن المحرر انهم لا يخرجون من غير ذلك بحسبهم المذاهب لانيها بلفظ الصلاة دون وضوء
 كانت الصلاة من الله راحة فيمنعها لانيها عن الاوليا فيقال في الذي راحه الله او راحته ولا يقال
 فيه على الله عليه وسلم الا بحكم التبعية لانيها كما هو مفروض في كتب الفقه وبعضها وسمعت
 بعضهم عنه يقول كانا لتمام يوم حقيقه من اكثر الامة او باسرع الله تعالى ولذلك لم يجعل التبعية
 فضا وتسمى لوقا واجبا لكونها شيئا لا سنة لا بالكتاب بل عند ذلك تميز ما راحه الله وتبين
 ما وجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل مضمونا ايضا فان
 ما فرضه الله اشده ما فرضه رسوله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين فرض الله تعالى ان
 يوم جمعة شاول لا يخرج من اطلاق ذلك ثم قال في الابق بكل متدين ان لا يجل علا الدينه سواء كان
 ذلك من الجاهل ام من الملاحدين من حيث انها ما فوقها شرعا وتعلم يقول امامنا ابو جابر فانها
 سنة على كل حال وتعرضنا الى وجوب اجتهاد فان قلنا فواجبه من وجوبية رفع الملة
 الاضطرار الاكراه اجمع الحديث على المكلف فالجواب وجهه ان الاصل في كل حديث قوله
 بينه فلهذا لا يكون الشارع يري انه راح الاضطرار الاكراه فلهذا على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما روي في هذا الباب الصلاة النية منوطا ومعهما في تمام الاجابة عن الامة فراجع
 ونرى في قول الامة ان المطلق بالنية كالنية العبادة مع قولنا الله بكونه المطلق بها فالاول
 كالشروط والثاني كخلف ورجح الامر الى المرتبة الاولى وجوبا ولا راحة حاله غالب الناس من عدم
 وصولهم الى التقليم والصلوات من المطلق او قلله عليهم اذا اقبلوا على فعل الامور
 ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت بهم عظمة الله حتى ينقضي من القدرة على المطلق
 بالنية بين يديهم الا انهم بذلك ولم يصح لنا في الناس بالمطلق بها وسمعت من سبني
 عليا الغوام رحمه الله يقول اني اقدر على التقى بنية العبادة ولا اقدر على المطلق بنية الصلاة
 من حيث ان العبادة مفتاح طريق الصلاة في عبادة من مقام المناجاة لله تعالى فائدة وفوق
 بينهما بل والمخاض فاعلم ذلك فانه تقيس وتساوي بين بيان حكمه المهر في اولي المغرب
 والعشا ان من ضايع الحق جل وعلا ان العبد يزول وجبة وتعظيما كمالا لوقوف
 بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الامرار مستحقا في غير الركعتين الاولتين
 من الصلوات الخمس وانه اعلم من في القول بالنية الثلاثة واحدا والاوليين عن احمد الشيبه
 في الركنين مستحقين مع قول داود واحدا بها واجبه لا يصح الركنين الا بها سواء في ذلك العهد
 والمهر ومع قولنا استحقاق ان نيتها اجران طهارته والافلا فالاول مخفف والثاني مشدد
 والاول محل على حال اهل القربى من شهر وحضرة الله في جمل والمثاني في غيرهم ومعت
 سبدي عليا الغوام رحمه الله يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قسما بالنية
 في الحكم من حيث عدم طهارته بفرونية ظاهر قوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه

بيني ولو انه ذبحها الدم الفاسد الذي يضر الميثاق في الكله فاجعل في بيعة الميثاق وجبا المائدة
ذكر اسم الله عليها بخلاف فبايع اهل الكتاب فان الشريعة ياخذها من اي فان الامة وان
كانت تركت فممن ذبح على اسم الاصنام لظاهرها ما يشهد له ما قاله الشيخ كما يشهد له ايضا
لا يرضون لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهره عند بعضهم نفى الحق وان ظاهره عنهم على الكمال
كلهم وضع في قول الامة الثلاثة ان في الميثاق قبل الطهارة مستحب مع قول احمد ان ذلك
واجب لكن من يوافق في ذلك فمع قول بعض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا بقوله لا يرضون
فان اهل البيت في الاقبال عليها لم يمسكها الا عند الحق الصريح فالاولى ضعف ولما تشبهه
ونجح الامر الى من يثبت الميثاق وضع في قول الامة الثلاثة باستحباب المعصية والاعتقاد
بذلك الوضوح قول الامام احمد في شهر الروايتين بوجوبها في الحديث الاكبر والاصغر فالاولى
ضعف والثاني مشدد اما لظاهر حديث تضعفوا واشتبهوا اخر من صحه فان الامر
لوجوب خفيصه من صراحة وان كان اصله مستحب ونهض به الى الوجوب اجتهاد الجهد في
الامر الى من يثبت طهراته ووجوب الاستحباب ان العلم والافتقار بطلانها من جنس الباطل والحق
ما شئت بالامانة الاصل الظاهر من الميثاق وانقر بها الميثاق على تبديل الاستحباب
ووجوب الوجوب كونا لهم صل المساق والطعام لكم وقع اللسان فيا شئت وكثر له من الجوف حرام
او شبهات وقد صرح في الحديث بان اللسان اكثر الاعضاء التي لا تقبل على الله عليه وسلم
لما في قوله لا يرضون النار على وجوبها لاصحاب السنن فيجب على هذا القول على الجهد
اذ الظاهر ان تبديلها في هذا الجهد بالامانة مع العلم من وقع من يرضونه من سائر الناس لا كذا
من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة واما وجه وجوب الاستغفار في غير ذلك
فان سبب الشيطان كادود وقيل ظهورا لكربا ولا فقه من الحق والحق لا يكون ولا يعلم احد
من هذا الكبر الا انما يرى نفسه في هذا الميثاق اجيب كابسط الكلام عليه اوله في
المشايخ في اجتهاد وقد كان سيدي الشيخ ابراهيم الدوسي يقول كلمة العينية ان شئت في الغاية
من خروج الحج ومن اكل البصر وكان يقول لا ينبغي لداري القرآن ان يجزاه الا بلسان طاهر
من العينية واليمنية والكل الحرام واليهيات فقد اجمع اهل الله على ان كل حرام او وقع
بني حينية فقد تضرع حاشة نفسه من دخول حقرة الله تعالى في الصلاة وغيرها فالاولى
المشايخ لانه لا يفتور احد منهم بما يجري به في الصلاة الا على طهارة ظاهرة وباطنة
من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالعتيق ثم يهز القرآن مثال من يمس مصفا في ذنوبه
ولا شك في كبره وانه مستحب سيدي علي الخواص رحمه الله يقول فاستعمل الله عليه
للصحة والاستغفار وقد تضرع في غل الوجه لاذ نمر به عز وجل لا يفتل الى امرهما
لكنهما لا يفتدان من الوجوه لا بعد امتحان النظر الى باطنهما فلا يقال كان ينبغي لاجلها

عاشه الله عز وجل من مثل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء الادب وقد علمت انه
عاشها باذن الله عز وجل كما اخرج الاذنين كذلك باذن من ربه ان يقي ومنه قولك
الاية الثالثة ان الياض الذي بين شمر الادنى والهيئة من الوجه منع قوله بالله وايضا
انه ليس من الوجه فلا يجزئ من الوجه في الوصف الاول بشدة والمشا في محقق فزج الامر
الي من تبقى البصر ان وجهه الاول حصوله من وجهه الثاني من وجهه الثالث من وجهه الرابع
عدم وقوع المراجعة في حال الشرح قد تبع المراجعة في حال الشرح عند الشرح والاعتماد في وجهه
العبد ظاهر او باطنا ظاهر للشيء تعالى كما شاء اليه في الحاشية في الاية الاسر المنسل لجميع البدن
عند كل صلاة ثم خففنا عن ذلك بالوصف في وجهه في الصلاة مع الاستحسان كما كان في ذلك
فكان لظن الحاشية تعالى في العبد ما شاء تعالى العبد في التوبة من سائر افعاله للظن من العبد
المحفوظ لان المالا يميل الى الخطيئة فالحكم من الاستحسان في الاية الواجبة بان المحققين في ذلك
يتوجه في البين مع قوله في الامام داود والامام زفرهما الله تعالى بما لا يدخل في الاول
مشروء والثاني محقق فزج الامر الى من تبقى البصر ان وجهه الاول انما حصل الارتفاق في كل الحركة
بما فيه فعل الملائكة ووجهه الثاني في كونها مجموع شيئين اية الذراع والراس المحفوظ في كل منهما
للزناجير فحفظ في وجهه الثاني في الامام ما كانت لا تحذف في ظهور الروايات عنه بوجود مسح
جميع الرأس في الوضوء مع قوله في الحقيقة والمشافاة في وجهه البعض فقط مع احتفال فيما في قدره
فالثاني يقول يجب على كل من مسح رأسه بوجوهه فيقول البعض في مسح راسه يكون
ذلك بثلث من راسه فيقول مسح رأسه بوجوهه فيقول البعض في مسح راسه يكون
فالاول مشدود والثاني عليه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فزج الامر الى من تبقى البصر ان
وجهه الاول الاحتياط في مسح جميع راسه في الهيئة التي عند الموقوفين يخرج عن الكبير الذي
فيه مقتضاها ويمكن من حصوله من وجهه الثاني في الهيئة التي كان عند مشقة الدرة من
كبر لا يمكن من دخوله الهيئة في وجهه الثالث كما قد عرفت في الحقيقة وكذلك القول في حقيقة
المشقة من وجهه من يقول في مسح راسه في الهيئة التي عند الموقوفين يخرج عن الكبير الذي
لا بد ان يلمس راسه او يمسح راسه في الهيئة التي عند الموقوفين يخرج عن الكبير الذي
بالقول ان غالبيتهم يمسح راسه في الهيئة التي عند الموقوفين يخرج عن الكبير الذي
تحت حكم غيره الا في حاله في مسح راسه في الهيئة التي عند الموقوفين يخرج عن الكبير الذي
ومن قول الاية الثالثة ان المسح على العمامة لا يجزئ من قول الله بانه يجزئ لكن بشرط ان
يكون تحت الخلع منها شيء واية قاضيه وان كانت مدونة لادخالها بين يدي المشرع
لم يجز المسح عليها وقته في مسح المرأة على قدامها المستند تحت حلقها رداية وهل يشترط ان
يكون لبس العمامة على ظهر راسها فان الاول مشدود والثاني محقق بالمشروط الذي ذكره

ووجه الاول ان الربا حقة في نفس الامر لا فيما عيينا من خلقه او خلقه فوجب مباشرة بالمسح
دفعاً للربا والكبر وحجاً للشاقي ان الربا حقة انما هي في القلب والسرمد لا
عنها لاختلاف ان يكون اسمه مشتقاً من الواسه وتكون معنى من المعاني في ذلك في الاشارة اليه
بالمسح يعني ان يكون ذلك بجايه او بجايه ومن هنا خفت الامة الثلاثة باستقبال مسحه مرة
واحدة فقط وشدد الشاقي باستقبال مسحه ثلاثاً ووجه الاول انه من غير ان يكون له الاكابر الذين
لم يظهر عليهم كبروا الشاقي في الامانة الذين يظهر عليهم الكبر فيسبون راسهم ثلاث مرات
منها لانه ان الكبر الذي عندهم في ذلك قول الامة الثلاثة انما لا ينفك عن الامر يستحب
سمها معه مع قول الشاقي انها عنوان مستقلة في سحران بما جدد بعد مسح الراس
وقال الزهري معاً من الوجه فيضاً لظاهر وتاهلنا مع الوجه وقال المشيخ في جملة
ما قبل منها من الوجه فيضاً معه وقاد برمتها في الراس مع مسحه فالاول منصفه قول
الشاقي مستند وكذا ما يظهر من وجه الاول كون الامة به لا تصدق فيها عيان حقيقة وانما
حماطريان الى قول الكلام الحر لهما الى الطلب فلذلك خفف فيها بالمسح كونا الكلام
الحرار بر علمها ويسمها مساً ووجه الشاقي كونهما كاتاتيا للمول والظن بالناس من
كثرة ما يسمون ذلك ويوملانه الى الطلب فمما كن من سنة سبعة عليه وزعموا وورد
من قبل ما قلنا لك وجب من قبلنا ان لا يخل ذلك الوتر في الظاهر ووجبت على القبل المنة
من سوا الظن في البناء من هنا يعرف توجيه قول الامام في حقيقة الشاقي واحد في احد
الروايتين هما يعقبن مرة واحدة وقول الامام الشاقي بما يعقبن ثلاثاً وهو الذي
الاحري من احد طرفي القولين ان مسحه العنق بالماء اليسر يسه مع قول
ابن حنيفة واحد يعقبن الشاقي به حقيقته بالاولى خفف وعقابله مشدد ووجه
الاول عدم ثبوت حديث فيه مكان مدغم ووجه الشاقي ما رواه الديلمي مع العنق امان من
العنق منع ما جرب من زوال العنق والحمد لله المسح العنق فلا بد لك من حكمة وانما صنف العنق
علينا بالجرم من ذلك الشاقي الامة على ان مثل العنق في المطابقة مع المذرة فمن اذا
لم يكن لا يسل العنق مع ما حكى من احد الاما في الزهري وابن جبرين جاز مع جميع
العنق من وان الانسان عندهم مخير بين العنق وتبين المسح فالاول مشدد معه ثبوت
العنق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والشافعي خفف وقعه ظله القرآن في قراءة الجبر
فزع الامر الى يثبت الميراث ووجه الاول من جهة العنق بالمشي بما في غير طاعة الله عز وجل
وكونهما حاملين المسم كلمة ومدان الله بالقوة على المشي فاذا ضعفنا لهما لغة او العقلة
سري ذلك في احاد كليت بهما القوة الى ما فوقها اذا عسانا انهما كروفا الشجرة
التي تشرب الماء عند الاعشان بالاولى وقا القارصين بهما العنق فون المسح في لسان

ويقال لا يكثر منها الصبيان جالسين من اجله من الاعضاء كما ذكر في مناجية هذا القول لهما مع
قوله بان الصبيان لا يولد وقد كان ان جاسق قد ذكر في الرجلين المسح لا الصبيان فاعلم ذلك
من ذلك القول منهم بكونه المقتضى من الثلاث في ثلاثة ايام من بعد ولادته مع قوله فيمنعهم يوم
الكوحة لثبوتها لاجتماعها على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد
والثاني معتدل في جميع الامر الذي يبقى الميزان في جميع الاول على حاله المقتضى من قوله فيمنعهم
المقام في المضاربة وتحت الشافعي في كابر العلم الذين لا يفتون في حصة فان كان
لحياته ابناءهم يكفونهم الفضل او المسح مرة واحدة او مرتين وتبين ان يكون الامر بالمسح فيكون
الغاية الحقة الواضحة في الاثنان لا ترقى الذي يفتي في الاختصاص في كابر العلم في ذلك
اشارة على الله عليه وسلم في قوله بعد ان يقرأ القرآن في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم
المتى وذلك لانهم كابر العلم في الحقيقة فيطالبون بزمن نفاذ في حياة كل عضو من اعضاء
العضو فاعلم ذلك ومن ذلك قوله في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوب
الترتيب في الوضوء مع قوله في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوب
الاول فيمنعهم في ذلك مع قوله في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوب
بعضها وكما علمنا في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوب بعضها وبعضها
في قوله في الوجه او في غيره منه كالوضوء من كونه وقد كان الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم
بأي احكام الوضوء في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه
الغاية في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
وسلم فيقال ان يكون داخلية في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه
اي غير مقبول لكن في الاستدلال بالاجتهاد كان مقبولا من جيران المشايخ في حكم الجتهاد
واما ما يروى لنا حديث في تقديم اصحاب الحديث او الاذنين على الاخرين كمن تقدم في الامم في الحديث
والصالحين فاعلم ان كون الامم في الحديث في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه
في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
الحق في الاذنان فانه لا يتصور فيهما ما ذكره في الحديث في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
والصفة راسه اعلم في قوله في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
المطابقة مع قوله في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
في جميع الامر الذي يبقى الميزان في جميع الاول على حاله المقتضى من قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
طول عظمها عنه ومن كان ذلك فاعلم ان فيه لا يورثها جوار كل عضو قبل غلظها في قوله
سواء قلنا بوجوب الوضوء في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته
ابدا منهم من كثرة للمصابيح والفتاوى في الايام الاولى من ولادته في قوله فيمنعهم وجوبه في الايام الاولى من ولادته

[illegible]

وهو من قول الامية الثلاثة انه لا باس بالرسوة المتصلة من متصلة الجنب والماضي مع قول احمد
انه لا باس بالرسوة المتصلة من متصلة من المتصلة لانها لا يكون عليها نكاح ولا طهر ولا طهارة ولا طهارة
للماء الوضوء من غسل اليدين والرجلين والوجه والظهر والبقية من غير مسح الا بالرسوة المتصلة
وجوب الوضوء من غسل اليدين والرجلين والوجه والظهر والبقية من غير مسح الا بالرسوة المتصلة
فقد اختلفوا في ذلك على ما لم يكن يشاهد فيها بل كان كما كانت تليق كمالا نظير ما ليس عليه
يدري قد اختلف ما اذا كان يشاهد فيها حالها فانه على طهر من طهره ولا يستلزم
ان الذي بالاكابر المشهور والابن والقار الا في نظيرة لك اتفاق الا في نظيرة لك
اجتهدت ثم كانت كمالا اصل واحد مع قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلها في كل وقت
اختلفوا في اصحابها المشهورين في وجوب غسلها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فان اوله منه والثاني في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وجه الثاني ان المتصل له كونه متصلا بالمتصل الجنب بالرسوة المتصلة فانه لا يكون قد ر
فالجواب للمتصل مع ما فيها اية من شدة الوجع حال الطهر فانه ذلك يقول الله المصنوع
للميت بالكلية المصنوع من خلقه فانه تعالى الى الطهر بالقبول كل شئ منها متوجهة
الى الله ما في نفسه به ذلك كما يظهر بتمام ما في جوار البين فاعلم ذلك فيجوز الامر للميت في كل
وضع في كل المشقة في كل المشقة في كل المشقة في كل المشقة في كل المشقة في كل المشقة
مع قول الامام ابي جعفر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
واحد من ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بالكلية في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ولا يخفى ان شئ من القرآن في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من ان القرآن كلام الله تعالى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تتوابع كل من جميع القلب على كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الى الحضور مع الله لا على كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الفرقان من الاحكام والادراك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان القرآن في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان وجه قوله انه القرآن له وجوه وجه الى حصة صفاته وجه وهو الغاييم بالذات وجه
الى الخطر وهو المكتوب في الصحف والمطويات بزيادة اللسان والمخوف من الغيوب فكلام داود
يتشبه من احد الوجهين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اللسان والمطويات حقيقة واكثر من ذلك لا يقال والله تعالى اعلم

باب التيمم

باب في التيمم

يسمى التيمم على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والتوفيق من استعماله جازم وهو ان يجرى
 التيمم للرب كما هو شأنه في كل صلاة الا ان فيه ما يوجب السقوط عليه في بعضه لشروطه
 وعلى ان الحديث اذا تيمم ثم رجع الى الماء قبل ان يركع في الصلاة لم يضره ولا يوجب التيمم
 استعمال الماء في كل صلاة اذا اراد ان يركع في الصلاة من غير ان يركع في الصلاة ولا يوجب التيمم
 وان كان الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يوجب الطهرت خلف الصلاة ولا يوجب ان يكون من خلفه
 استعمال الماء جازم له تركه وان تيمم بلا خلاف هذا مما يوجب من سبيل الاجماع والافتاء
 وانما الخلاف فيه في قول من لا يركع في الصلاة ولا يركع في الصلاة ولا يركع في الصلاة
 فيلزم من التيمم الاجتزاء بظاهره او بغيره في غير موضع قول من يركع في الصلاة ولا يركع في الصلاة
 فيلزم من التيمم الاجتزاء بظاهره او بغيره في غير موضع قول من يركع في الصلاة ولا يركع في الصلاة
 وزاد في ذلك خلافه من التيمم على الصلاة بالاربعين كالباقين فالله اعلم بالصواب واليه
 المرجع والامر الى ربتي المبين في قوله الاول فربما التراب من الماء الطاهر والحاجة الى
 التراب هو ما حصل من كونه في الماء الذي حصل الله تعالى منه كل شيء في قوله تعالى في قوله
 الماء مختلف الجوفان اصله الزبد الصافي على وجه الماء في قوله تعالى في قوله
 وكان مصطفى الروحانية على كل خلاف في التراب وسبب ذلك في قوله تعالى في قوله
 رحمه الله في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 عن طبع الماء مصنف روحانية فلا يكاد يحسن الصنع المسجوع به ولو لم يكن لا يخلو عنها
 اختلاف الثابتات من كثرة المتغيرات والمختلفات والكل متفاوت وتختلف
 مرة اخرى فيقول لهم ما فعل الشاخص من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية
 بعد فقد الماء لا سيما احصا من كثرته الوفيع في الحقيقة انما يشاهدنا في قوله تعالى في قوله
 استعمال الماء في الصلاة لا يصح وجوب استعمال الجواهر الا في الذي لا يبرهن
 وبهم كذا ان يقيموا بالتراب اذاد وارواحانية في تشاير بعضه من اخرى يقول
 وجه من قال بجمع التيمم بالجر مع وجود التراب كونه واي ان اصل الجهر من الماء كما ذكره في
 الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله سميت اسمك من كل شيء فقال له رجلا انه سمى الله
 عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما خلق الله الا من من طيننا اصله من الماء
 فالطين ما اريد منه والجر ما نزع منه من خلق الله الجبال ولذلك كان الجهر بغير
 ما اذا اودع عليه في النار فخلق الله من الماء ما خلق الله من الماء فخلق الله من الماء
 بالجر لا بعد فقد التراب لانه من تربة صفيقة بالطين للتراب وقد قال تعالى فاشقوا
 ما استطعتم وقال تعالى انه خلقه وسلم اذا التزكم بامر فانوامه ما استطعتم فنحن قد

الغراب كان له ان يتيم بالجرود يبع بيده وجهه تشبها بالماحجين بالغراب وقفا لا تعالجه
 فاصحوا بوجوهكم وادبكم منه فظاهر الآية انه لا بد منه صحة التيمم من مقتضى الجسم من المش
 المضروب عليه في الحقيقة لا يكفي اختصاره في حقيقة من ذلك وان كانت شيئا لطيفا
 وتظهر ما نحن فيه قوله على ما ياتي باب الحج لا يشترط له يستحب ان يراد الحرج عليه
 تشبها بالحافيتين وكذلك الامم هذه ان فقه الغراب لم يزد من رجل الحج تشبها
 بالاضلعيين الغراب من ان قوله مالت والمشاوي وجوب طلبه للقبول التيمم وان شرط
 به صحة وهو لصيقا لقوانين من احدهم من قوله ايجنبه وانعته في الوقاية الا حرج
 بعدم اشتراط طلب العضة التيمم فالاولا مشدود والثاني معتقد وهو الاول قوله تعالى
 فلم يجدها منا فقتلوا قتلا لا قتال فلا فله يمد ما لا يعيد طلبه فلم يجدها ووجهه
 الثاني الملهو قوله تعالى لم يجدوا اي لم يجدوا ما اصابه او اذكم المطاوعة فمثل العفة مع
 الكوفة وعدم الطلب من الجيران ونحوهم في حج الامر الذي يربى الميثاق في المقتضى في جنيته
 والمشاوي في المديونة في اليد بها بالانها الى المرافقة لا تسليح الوضوء من قوله مالت
 واحمدان المسح الى المرافقة يستحب فظهر الى الكوفة في جامع ومع قوله الضربان المسح يكون
 الى الا باط فالاول والثالث مشدود والثاني معتقد وجهه في نفسه وجه الاول انه الاسبق في الميل
 ان يكون في المسح المبدل ما يكون ولو من بعض الوجوه ووجه ذلك ضعف الغراب عن
 روحانية الملة فلا تهم صاحب هذا القول المعنى كله بالمسح الى الاطراف ووجهه
 الثاني شبهة الحديث في المسح الى الكوفة نارة والى المرفقين نارة وكلاهما خاصا لا عاما في
 فقال معاصيهم ايهم يمان من يكثر منهما صديقه فان انصف يفتقر في الكفيتين الى
 المرفقين الى الاطراف فذلك كان المسح مطلوبوا الهذين الملتزمين في حج الامر الذي يربى الميثاق
 وتجهت شيدي على المرفقين وجهه انه غرض الاس والغرابة ولم تزل في التيمم فقال
 انما امرنا الشايع يسع الامم في الوضوء وكلا بان الة الرئيسية الملائمة من هذا طرفه
 في الصلاة والمنه ما وضع الغراب على وجهه فكانه خرج من الكربة لم يخرج الى مسح راسه في
 بالثراب وكفى بوضع الشايع وجهه ذلا وانكسارا ومنه للدخول الامام الشافعي ان المستيم
 اذا وجد الماء فخره فالصلاة انها ان كانت تسقط بالتيمم منوها ولم تنحل وان
 كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها بالتيمم مع قوله مالت انه يفتقر بها ولم يحلل
 ولا يقطعها وهي صحة وجهه قوله ايجنبه يبطل تيممه فيلزمه الخروج من الصلاة ومنه قوله
 انها تنحل مطلعا من الآية الملهو لمرعاة امر العتابة ومنهم المذهب لمراعاة امر الصلاة
 في حج الامر الذي يربى الميثاق ووجه من قال يفتقر في صلاة شافعية فخره انصافا الى اب
 بغيرها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في المحلة ووجه من قال يقطعها وينقضه استقرار

حزقيا لم يزل ان يقف عليه بآية من آياته لا تنفك احدا ولا يتركها كمال الاقبال على كرامة
منه عز وجل حيث سجد عليه الملائكة من ربه عز وجل وقيل ان من كان له من الله عز وجل كرامة
لا يتركها بل يبقا مستمرا واهم ما يكون من كرامته ان يظل في الدنيا الى الابد لا يتركها من كرامته تعالى عليه
ولان الامانة من الكرامة لا تنقطع الوسايل مع استحقاقها بها الوسايل من ربه عز وجل
يتبع الامانة اذا امتنع الوقت فتموت ما فيها من كرامة اخرى من كرامة حطة الله تعالى على من لم
فاستحق ما ان يعطى من كرامته عز وجل كرامة من كرامته لا تنفك من كرامته تعالى عليه فلو ان
زرة من كرامته تعالى على من لم يتركها البذر من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
اربعه من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
ولا شك ان كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
انتم من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
دخول الوقت ووقوع المدة من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها
التي هي من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
اشراط المعاد في حياة النعيم من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فليذكرن الله انهن لم يذكرنه من قبل
الامر بالصلوة فليذكرن الله انهن لم يذكرنه من قبل الامر بالصلوة فليذكرن الله انهن لم يذكرنه من قبل
لا يتعلمن الصلوة من غير ان يذكرن الله انهن لم يذكرنه من قبل الامر بالصلوة فليذكرن الله انهن لم يذكرنه من قبل
بين اثنين منهم كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
يقال ابو حنيفة لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها
والحسن والفضل من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
بين فرقتين الوقت من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
وكل من جمع بينهما من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
الامر بالصلوة من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
وجوهكم الية فبين من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
ايضا من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
بالجملة من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
بالما قلان يقول بعضنا بعضا بالجملة من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها
على كل واحدة من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
الرسول وكرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى
وليس هو بذكر من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى على من لم يتركها من كرامته تعالى

من الله والحق فيها مما لا يحصى منهم فلا حول الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 لاخذة طيعه من كل وقت وايضا لا حول الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 بالمؤمنين مع اشد اشد الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 ان يكون كما ان الله لا يخلص احد من النار الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 المخلد ووجه الثاني في التمسك به ان لا يخلو عن ما يخلو من صلاته في ما يفقد من اجابة بلا
 صلاته للمسلم ومن لا يفتي الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الحشر ولا يخلص احد من النار الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الصلوة والحق فيها مما لا يحصى منهم فلا حول الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 من فقد وعليه المبدأ الحقوقي في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 خرج الوقت المستقيم من كل ما لا يخلو من صلاته في ما يفقد من اجابة بلا
 اي حقيقته المستقيمة من كل ما لا يخلو من صلاته في ما يفقد من اجابة بلا
 امر الصلوة عند فقار الصلوة في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الطاعة لله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 وكالا الذي يخلص احد من النار الا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 عنه المبدأ في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الى طاعة الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الطاعة في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 طاعة الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 استغفار الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 والطاعة في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 به طاعة الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 تخلصوا اياكم في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 بالمؤمنين في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 بعض من احب الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الجيرة في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 وكل الاكل من اصبح غدا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 تيمم وغسلوا في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 طاعة الله في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل
 الاحياء في حق الله واجمع عليه انه اذا اراد ان يخلص احد من النار فافعل

انه لا يمكن الاكثر الجرح او التخرج من ملكه لان شدة العذاب يجلب له روحا فلهذا انما هو من ملكه
 بالحق لان من ملكه الاطلاقا لا يملكه غيره ولا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره
 بذكر الشهادة المصلحة في الشهادة بالحق والحق لا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره
 في السر فلم يملكه الا بالحق والحق لا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره
 وهو احدى الروايتين عنه انه لا يملكه غيره من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 ويملكه وهو الرواية الاخرى من ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 في انما انما هو من ملكه الا بالحق والحق لا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره
 اعادة من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 لقبه بغير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 قول الاخرين في حقه وهو انه لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 الظاهر بوجوب الاعادة وقول الاول انه لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 الاول انه لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 الاخر بالحق والحق لا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره الا بالحق والحق لا يملكه غيره
 قول الامام ابي حنيفة ان لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 في ارجح القولين في ملكه فانما هو من ملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 والرواية اخرى عن مالك بن نبي انه لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 فيه تشديد بينه وبين غيره من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 وتقضي من حقه الشهادة من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 الشهادة للشهادة وتلك من الامم العربية لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 التي قتلت ان يقتل العبد فيها ذلك الذي كان قد فرغ من ملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 وشيابه عذرة ثم نأوي مناديا عند الملك فادركه الملك فصوره الموكب فبني يدهن
 جميع المظلمين بجزوه مثل هذا الشخص في عذر الموت في يده الملك ويمنع منه انه
 لم يرتكب الخطيئة ستمائة في جلب الملك وانما ذلك من شدة العقاب تحترق ولما ناله من
 قلة يملك له الموت فهو ان لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 الميسر لا يملكه بالسرور وقد قدرنا على العتاة دون الشهادة وفيه عيبنا العتاة
 وفيه الخدش والامر بامر لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 قوله قال ان المسألة كانت على الوينيت كما بان فانا نأوي مناديا في الاثر اضرارها في الوقت
 وانها لا تقتضي فيه قتال بعض المملوكه وهو انما هو في حقه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
 بقية الابد والذات منه من وجه الاعادة مما ناله من الموت في ذلك عذر نادرا ما يقع

[illegible]

[illegible]

ظاهر قوله تعالى ولا تفرق بين حقين يطهرن وتما بين المستر والمكشوف عليه فربما هو قوله
 الحق بوثق انتقم فيه فجمع الامر الى مرتبة الحق المبين ومنه الى قول ابي حنيفة هو ما لا يشاقق
 بينه من قوله واحمد في الحديث روايته ان من علي فاما في فخرج لما بين الامر على ما كان عليه
 الاستعداد والحقبة مع قول اخذته يسبق له التصديقين وانما علي في اقبال الامر ونفسه
 في احواله مع قول الشافعي في القديم انه ملوه الغرامة في قد راق في المشهور وباد
 كقول احمد والشافعي عن رقبه بكما لا وفي الرواية الاخرى عن احمد بن داود في قوله من غير
 فرق بين اقبال الامر واداءه بانه فالقول سقط والشافعي منه تشديد وفي الرقبة غاية التشديد
 هنا فجمع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال الفقر الذي لا مال لهم والشافعي محمول
 على حال المتوسط وفي الرقبة محمول على حال الكفاية لا اعتبار من الامر او غيره فافهم
 ومن ذلك قول اكثر العلماء يجوز وطى من انقطع ومنها حتى تقبل ولو كان الانقطاع اكثر
 الجيوش مع قول الامام ابي حنيفة ان انقطع ومنها لاكثر الجيوش جاز وطىها قبل الفصل
 وان انقطع لدون اكثر الجيوش لم يجز وطىها حتى تفصل او بمعنى وقت ملاذ ومعه قول
 الاوزاعي واداءه احلت فوجها بواو وطىها فالاول مشدد وانما في فيه تشديد المأذ
 مخفف جذا ووجه من قال يجوز الوطى من انقطع ومنها حتى تفصل اتصالهما بالبدن كله على
 في الخطيف والخطيفين اتصاله ان ينشطر من الدم الخارج الفرج بانثثار الدم فيظفر او قد
 في حديث فانه لا يدري ان بانث برك ووجه من قال يجوز وطىها اذا انفصلت فوجها فقط ان
 الاذي الذي حرم الوطى لا يجلد لصله بالدم الخارج في الفرج وليس خارج الفرج وهو غير
 ذكر الجناح فاذا انفصلت المرأة فوجها جاز وطىها لان قيم البدن بالماء لا يذوق الفرج طهارة
 ولا نظافة زيادة على فصل دمه الذي في فصل الفرج وقد انفصل في فصل قول الائمة
 بنصرم الرجلي حتى انفصل على من لم تشك ذلك كالشيخ الحروري في قول الاوزاعي واداءه
 من مشددة فقلت كما لا شك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومنه الى قول الشافعي واحمد
 ان الحايض لا انقطع دمه ولو جف ما انها تسبح ويمسكها لمع قول مالك وابي حنيفة في
 المشهور عنه انه لا يحل وطىها حتى تفصل وانما الثلاثة فلفظهم متعدي فالاول مشددة وظاهر
 مشددة فجمع الامر الى مرتبة الميزان وجمع على الاول على خلاف العنت والشافعي على من لم
 يفت ذلك ومن ذلك الفتاة الائمة على ان الحايض كالجنب في الصلاة والشافعي في الفراء
 فقال ابو حنيفة والشافعي واحدا منها لا نفر الفران مع قول مالك في احاديث واستدل
 انها كفر الفران وجمع الرواية الاخرى انها كفر الايات اليسيرة والاول نقلها الاكثر في
 من اصحابه وهو من ذهب داود فالاول في الثالث منصف واحدي الروايتين من مالك مشددة
 فجمع الامر الى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كلا جزاء للمعززة بل قدما

بقوله الصلاة جامعة وقيل انه لا يصح الا بالان تسلم العاقل وانه لا يصح بان المراد للرجال ولا يصح بان
ان كان النجس الجير مستغسله وكذا ان كان الحدث الى ما كان تحته اضره وقيل ان النجس الجير المستغسل
الظواهر ان الشئ المستغسل وانما لا يقبل قبل الوضوء واجمعوا على ان اخر وقت صلاة المصطلح
الشمس والغروب الى ان جبر الظاهر في وقتها ثبوت صلاة المصطلح ان كان يصليها في مسجد الجماعة
هذا ما وجدته من سائر الاجماع والافتقار وانما اختلفوا فيه في ذلك قول الامام في ثبوت
ادفعن الصلاة لا يستغسل من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
اليحيى في من طهر المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
وهو في من طهر المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
اليحيى في من طهر المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
الاختلاف بين الاصل والافعال في المصطلح لا يقع بها في الصلاة المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
منع الله تعالى في المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
لا يقبل عليه فثبت ان المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
منع الله تعالى في المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
الاختلاف بين الاصل والافعال في المصطلح لا يقع بها في الصلاة المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
منع الله تعالى في المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
لا يقبل عليه فثبت ان المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام
منع الله تعالى في المصطلح من حدث ما دام عليه فثبت ان المصطلح لا يقبل عليه منع قول الامام

للقول بين يدي الله تعالى في يوم الدين وكان السوء لا ينافي في ذلك من جهة مدونة عمله وانما
كان في الاذان اولها في استحضار الخشوع في صلاة الجماعة مثلاً وذلك لان الاذان لا يجرى
الى استحضار الخشوع بل هو في حيزه من الصلاة والاشارة الى الجماعة في اي مرتبة من مراتب الخشوع
وقول الله اكبر الذي هو في حيزه من الاستحضار لا يكمل في قول الجماعة الا في مرتبة لا ينافي فيها
الافتقار من قول الشاهد انما نحن في حق من خلاف الخشوع والاشارة في حيزه من الاستحضار لان الاستحضار
بالاستماع لا ينافي في حيزه من الاستحضار لان ذلك في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
الذي هو في حيزه من الاستحضار وانما نحن في حيزه من الاستحضار لان الاستحضار في حيزه من الاستحضار
قول الله اكبر الذي هو في حيزه من الاستحضار لان ذلك في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
ولا ينافي في حيزه من الاستحضار لان ذلك في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
شدة في امر الاذان والافتقار من قول الشاهد انما نحن في حيزه من الاستحضار لان الاستحضار في حيزه من الاستحضار
ووجه ان الافتقار لا ينافي في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
فقد صرحوا في الافتقار في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
ويجوز في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
قول الله اكبر الذي هو في حيزه من الاستحضار لان ذلك في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
عند الشاهد انما نحن في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
والايمان وان لم يخرج المكلف بالفتنة عن حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار
اي حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
يجوز في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
ان كان الله تعالى في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
كبر بالحق تعالى في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
الاية ان التزجج والشهادة في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
مختلف فالاول حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
اشد بالجملة كما يحتاج الى حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
يجوز في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
للمصالح اذا كان في حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
فالاول حيزه من الاستحضار لان الاذان في حيزه من الاستحضار في حيزه من الاستحضار
وبما سمع احد الاذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل من جامع مثلاً فاستأطروا امام احد الصوامع
اكثر من الاذان فاعتقدوا انه الاول فاكل من جامع مثلاً فاستأطروا امام احد الصوامع

فجميع مرتين لا يكون العمل المتيقن كافيا لا يثبت عليهم الا ان الاول كما اشار اليه في كتابه بولس
ان بل لا يؤخذ دليل على كل واحد من احدى الامور ان كان جميعها متفقين او ان يكونوا غير متفقين
فيقاس على ذلك غير العمل المتيقن اذا كانا في امرين مختلفين في العمل ولا يؤخذ دليل على كل واحد من
والا كان متفقين كما قاله احمد بن محمد في جميع الامور في هذه المسئلة التي هي في قوله ان يؤخذ
الاية الثالثة بان التشويب لا يثبت العمل في جميعها في سنة مع قول ابو حنيفة انه لا يكون بعد
الخروج من الاذان ولا يثبت في جميعها في السنة وقال الحسن بن صالح بن يسحق في السنة لو قالوا في السنة
في جميع الصلوات قالوا في المسئلة الاولى في سنة واحدة والثاني في سنة واحدة والثالث في سنة واحدة
مختلفة والثاني في سنة واحدة والثالث في سنة واحدة في جميعها في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
الاولي الاتباع ووجه الثاني في جميع السنة المختلفة فيها عن الثاني في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
من طريق اجتهاد القائلين او اطلاقه على دليل في سنة واحدة في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
وجه الثاني في السنة في جميعها في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
في النهار ووجه الثاني في السنة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
ذلك على فضل تقدم الصلاة على التوسعة في كل صلاة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
او على ما كان هو الثاني في السنة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
احد في رواية انه لا يستدبره في صلاة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
القول في اخذ الاية على الاولين فقال ابو حنيفة من اجله لا يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
الشافعي يجوز وكذلك القول في السنة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
لا يصح ما لا يؤخذ من الاقوال في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
منها كونه داعيا الى سنة واحدة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من غير الصلاة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
اخذ الاجرة على ما في السنة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
الفتي في مراعاة الاوقات في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا محذورة مرة مرة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
ذلك كان بسبب ما في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
ومن الاعلام بوقت الصلاة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
والشافعي ان القائل يجب ان يقول في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
الشافعي عنده مع قول الامام ابو حنيفة في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد
في سنة واحدة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد في السنة في قوله ان يؤخذ دليل على كل واحد

والثاني مختلف من جهة تعلقه بالوقت ووجه الأول لأنه في الذهاب للقاء من ذوالا لشرائط عدا
ووجه الثاني من جهة الوجه الأول لأنه لا استباق الوقت هناك يجوز التأخير في الأول خاص بالآخر
الذي لا يتكلم بآثاره ولا يبيع من فكره والثاني خاص به لا يشتغل بالغير به مزره كمن عليه
دين في حاجة منه في طلبه فمما يكسب ليوفي ذلك الدين فاحضره من القول الغابر الثاني
أن القول وقت الحضر على امتداد كل ما في حقه بعد دخل الاستواء مع قوله مالك أن آخر وقت الحضر
هو وقت العصر في جبل الأشهر وكانا مطالب أي حقيقته أول وقت العصر إذا امتد
على كل شيء عليه من زوايا غروب الشمس ما لا يؤخذ من حيث وجه المطالب لا يكلف
بالقول في الوقت والثاني في ما مضى من حيث توجه المطالب في الكلف في الوقت للمطلوب
وإن كان وجهه مقصود من حيث جواز تأخير المطالب في ذلك الوقت والثالث مختلف فرجع
المعيار من الجواز وجه الثاني في شدة الاحتياط بالوقت الأول فإما من جهة
فإن ذلك يؤيد من اعتبار الزمان والاول خاص من جهة ذلك في الاعتقاد ووجه
الثالث أن الزمان ليس بالوقت وإنما يأتي على عبادة الله تعالى الجواز في الثاني في
يشترط في الوقت ويأخذ به الحق في عبادة الله بأداء الحاجب على العبادة كاستيائه بسطه في
الاعمال على حكمة الميزان والسرية والمجرب في باب مئة الصلوات كما لله تعالى ومن ذلك
قوله الله تعالى في الميزان وقت للمعصية من عرقها لغيره في الاختيار
عند مالك وفي الجواز هذا الثاني مع قول أبي حنيفة ولحدن لها وقتين أحدهما قول
مالك والثاني في الميزان الثاني في وقتها إلى أن يعيده التفتق وهو القول القليل لغير
والثالث هو الميزان الذي يكون بعد المغرب فالاول مشدد والثاني مختلف فرجع الأمر إلى ترتيب
الميزان والأول خاص من جهة فوات الوقت لا اشتغاله بالعبادة أو غيره والثاني خاص
بمن لا ينافي ذلك لكن ملائمة بول الوقت وزيادة في الفضل لا سيما إن كان من أهل الحنف
الأول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت المشاطة يدخل إذا غاب المتفق
عند مالك والثاني واحد ويستعمل في قوله أن المشا لا يخرج من الليل
زينة قول آخر أنها لا يخرج من نصفه فالاول مختلف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان والأول خاص بالضعف الذي لا يزدرون على تحمل الخطيئة والثاني
والثالث خاصان بالأكبر مما لا يوجب العلم للثقل القليل الذي فيه فإن الوجه لا يوجب
الأداء داخل الثلث الأخير فإتاه في بعض الأوقات فيجب من أول المصنف الثاني وإذا وقع
الخطيئة في الثلث الذي كان المشكك به في المصنف الأول كما يعرف ذلك كل من كتب اصطفا
عما به خيرة ذلك لا يمكنه دليل قوله الحق تعالى من عاين فاحصله مؤله فإن من مثل أبي

قولنا لا اية الصلاة ان الحشا رتبه على صلاة الصبح ان تكون وقت الغليسة وقت الاستفاضة وقت
 ايضه ان وقتها الحشا من ايام بين الغليسة والاستفاضة فان كان ذلك فالصلاة الاولى من الغليسة
 الثانية من وقت الغليسة الاولى وفي رواية اخرى لا احد ان الاية ان الحشا رتبه على صلاة الصبح فان كان
 عليهم الغليسة كانا الصلوات افضل وان اجتمعوا كان الغليسة افضل بالاولى منه وذلك ان
 فيه تخفيفا في الثالث خلف ما فيه من التفتيل فوضع الامر الى رتبة الميزان ووجه الاول اخذ
 فنزل الحقة والوجه الخامس الحشا رتبه على الغليسة في الثالث الاخر من قبله وهو غرض الاستفاضة
 ووجه الثاني وجوب التعداد الحقة والعزمية من اجل ان الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص
 بالاقام الذين هم على صلاة الصبح واليوم فاعلم ذلك فانه في الغليسة من قبله انما هو
 الغليسة من قبله وقت صلاة الصبح فاعلم انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 الثاني من قبله شرط اوله لك لعل الحشا رتبه على صلاة الصبح بشرط ان يتقدم من بعده فاعلم
 من قبله الثاني من قبله شرط اوله فاعلم انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 الله عز وجل في ذلك كرهه الله تعالى في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 الى الوقت بين يدي الله مع الصلوات الاول تقطعها لحيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 لا يبعد عليه الحشا من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 في رواية اخرى من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 امر الله سبحانه وتعالى في ذلك كرهه الله تعالى في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 ما لا خلاف في انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 لم يتصور انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 العصر لم يزل فيه بالجهر راحة وشقة بنا على صلاة الصبح فانه اثر على الطهارة لسان
 في الصلاة كما يعرف ذلك من كتاب الطلوع فرجع الامر الى رتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة
 الوسطى ان يزيد العبد في الاختيار اسباب زيادة المستور والمنشور اكثر من غيرها وكان
 مستحب في قبل الحشا من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح من قبله انما كان في صلاة الصبح
 فحسب لك ان يذكر الامانة ويقاس بها ذكرناه بيقية المسائل في هذا الباب

باب في صلاة الصلوة

اجمع ائمة وموافقة عنهم على ان صلاة الصلوة لا تنفع الا مع العلم بوجوب الوقت وبما ان الصلاة
 انما كانت حقة فيكون ان الغلبة في ذلك تكبير الامور ما هي باقية مع الفتنة والفتنة
 والركعة من الجهد والجوسسة في المشقة التي توضع اليدين عند التضرع منه بالاجتماع
 في الجهد والفتنة من الميول واجب وان شرط في صلاة الصلوة ما هو اجتمعوا على ان
 طهارة الجسد في تركه وتدنسه ومكانه واجبة وكذا لا يجوز ان الطهارة عن المذنب

شرط في صحة الصلاة على ما يجب من شروط الصلاة بالاطلاق لا بامكانه على ما يثبت في وقت
دخول وقتها ولو لم يسهل ذلك لكان اجراما على ان استقبلوا القبلة بشرط في صحة الصلاة الا من عذر في وقت
شدة الحر في الحرب وفيه القتل للمسلم او سفره الى بلاد العدو المضرورة مع كونه عاقرا بالانجاب
حال التوجه رتبة كبيرة الاحرام ثم ان كان الحاصل بمقتضى الكعبة توجه اليها ولو كان قريبا
منها لم يلزمه ان كان قريبا فبالاجتهاد والاحتياط والتقليد لاحكامها وما وجد من سائر
الاجزاء التي لا يجمع فيها من رتبة الميزان وانما المصلحة فيها في ذلك من الضرورة
قالا وجوبه والمشاغرة في هذه شروط في صحة الصلاة وتختلف اصحاب مالك في ذلك فقال
بضمهم انه من الشرايط مع التذوق والاكراه لو فقد وعلى من تكلف العزوة مع التذوق في الغتر
كانت صلاته باطله وقال بعضهم هو شرط واجب في بقية الائمة ليس من شرط صحة الصلاة
قالوا فكشوف العورة ما لا يشترطه عند الفرض والحائض عند عجزها عن سائر اجزاء الصلاة
الصلوة مع كشف العورة فقالوا لا الاول مشدد مع ما اختاره من اخروا اصحاب مالك في ذلك
بوجه تشديد من وجه وتخفيف من وجه لمصلحة المستقبل في جميع الامور التي من رتبة الميزان وتوجه
الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يديه تعالى سوا ذلك لا يجمع لصاحبه دخول حجرة
الصلاة ابدان لم يدخل حجرة الصلاة فكانه لم يجر بها فلو صلاته له فهو كمن ترك الحصة
من احكامه بل قد قيل او كمن حيل وعزل عنه عتامة لا يبرح منها وجهه الشامي انه لا يجزى
عن الله شيء في ذلك الامر فافرق عن صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب وكذا بين
صلاة العريان وامانة العورة في الصلاة كمال لا يفتقر في بعضها وان قصرت ثوبه وهذا الموضع
الذي تنجم فيها العورة قد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا خذوا زينةكم عند كل مسجد والذين هم قسرة
بالهيئة بالضرورة للمؤمنة وممنوعة من سبيدي قلبا القوامس رحم الله ليقول المسلمون حاله من
وقف بين يديه تعالى بلباس زينة يقول لاهل تلك المصرة يخرج وجهه العورة بالهيئة المبرورة
اليها انهم تعالوا به على من الشياطين المتكينة مع ان لا استقر حيلة للتوكل في ان الله تعالى
في يوم حوله دينه ومناجاته له بسلامه مع كونه لا يستقر شيئا من ذلك على من هو في شياطين
دفعه عرفة فان حاله يشعور بانه من كثر ان النعمة انفقها وسعته ايضا يعجز عن العاكس
ان يستقيم في الصلاة كالحمار اخذ بالاحتياط فاضد تكون الصلاة في ذلك لا تؤثر لانه كما لا اله الا الله
وعنه الجليل الامين فان هذه الصلاة تفتقن اذا كانت الامة جميلة تخرج على الحرة في الحسن والوصاة
واما وجه من قال انها تستكمل كل عمل فهو جار على عمل طائفة من السلف السالحي الذين جعلوا
الصلاة في وجوب المستور للنساء قبل النفوس الى النظر اليهن فالتوا والامانة لا يشترط فيهن عاقبة لا
بعض من الناس والمناجاة في بيتهم طبعه من انهم ومنهم من يقول ايضا انما الصلاة
تكتشف وجهها وكبرياء الصلاة فاما الباب زيادة التعظيم لله تعالى من هذا الباب فيقولوا اخذهم

هذه في حق الله وحفظه فلا يجوز لاحد ان يعبره اليها بوجه من الوجوه كولد البقرة في حق البقرة
 زحفها والريه كنف وجهها البناية الخوف فانها في حق الله القائمة فكان حكم كنف وجهها
 حكم الحبة التي يجساد بها الطبيعة الفخ في حق الله تعالى فحكم الحشرة ولم ينظر الى وجهه غير
 ولا المصلحة ابتداء جامع الله التي هي في حق الله ومن اشياء الله تعالى فله في ذلك نظرنا
 الطن من الله تعالى ومن هذا المسمى بوضع القباب التجاني على وجهها حال احرامها بكن
 عرفا في القوام من الحق اذ انظر الى الوجه من هي في حق الله تعالى بعينه اذ وجهه
 وتكونه ايضا يقول ان القاب اذ انظر الى امر الشريعة على خلاف الحادة قال وما ينظر
 في حكمه وتبطلها من الله تعالى انتهى وهذا الوجه ذكره من جملة الحكم في ذلك فاشمل
 به فانه قيس في ذلك قول الامام ابو جعفر ومحمد بن محمد تقديم الية على التكبير زمانا ليس
 مع قوله ذلك والثاني في وجوب مقدارها للتكبير ولها لا تقرب في قلبه ولا بعده ومع قول القائل
 تمام الشافعي وما عارضت الية ابتدا التكبير فاعتقد الصلة ومع قول الامام انوشي
 انه كفي المقارنة العربية على المقارنة بحيث لا يجد فاعلم ان اصل هذه التسمية بالادب في سماعهم
 بذلك وفي الامة لا لاول ضعف ولثاني في شدة ومجاورة فيه تخفيف فزع الامير
 الى متى في الميزان واوله هم وحمد دليل من الشارع وهو بمقارنته الية للتكبير فان
 يقول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع للناس الا التكبير فلا يدري ما كانت الية تنفذه
 او تشاركوا في وجوب الشافعي ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا
 بعد وجوده في الشخص الحي فقال اصله في اولها في دعائه حال التكبير وقوله السلام
 الزوري الخفيف من القوام وابتاع ذلك من غلبت روحانيته على جانيته في سماعه في حق
 الحي في الية وقوله واحدة للظاهر الارواح جانيته من غلبت جانيته على روحانيته فانه
 لا يكد يتقبل الامور الاشياء بعد شئ كحافة مجابهة الاول خاص بالاكرام والثنائي خاص بالعلوم لكن
 لا يمتثل الى من غلبت روحانيته على جانيته في حق الحي حقيقة لا من حدة وقوله المزايا في الصلاة
 لا يفتيا حاله كان في الكوفة من صلواته حقيقة فاعلم ذلك فانه فيصير من ذلك في الية
 طائفة كثيرة الامور فمنها لا تتبع الا بفتح ما حكمه من الوجوه ان الصلاة تعقبه واليه
 من ينقطع بالتكبير فالله في شدة والثاني في حق الله في حق الميزان ووجه الاول
 التكبير الى من جل وعلا من كاد مرجه الاصل في حق الله المطلوب لانها باقامة لشمار كبريا على تعالى
 في هذا العالم وتذكير الناس بتكبيره من كل جهة جللت لهم ويقولوا الله اكبر من كل
 كبريا وعظمة جللت لقولنا وهذا خاص بالاكرام والاوليا والعلم بخلاف الصغار فانه ربما
 جللت لهم عظمت الله تعالى فاستحسنهم فلم يستطع احد منهم الحق وايضا فان كبريا الحق لا يجل
 والعبد المذموم الى حاله المجلد وكفاية عالم الشهود فذلك يشهد لجميع اهل الحق فلا

يحتاج الى اقامة شمار فيها لقيام شهود الكبرياء في قلوبها اهلها فانه فان قال قائل فما حجة قول
 المحقق عليه السلام في قولهم كل شيء خطيئنا لك فانه يختلف ذلك فالجواب ان الحد في ذلك يكون
 المصلحة فيفسر عقلة الله عز وجل وانما قال الكبر من جميع ما دخل في الباطن والظاهر من صفات العقول
 لكن من وجه الله تعالى في العبادة كونه من انما يطوار انما يتقواهم بقوله اياك عبدوا وما ايا المستحقين
 بالكلية وتجعل تعالى نفسه بين ما يتجلى بغيره فانه في علم ان خلاص القبول في الجليل
 متجاوزا عن كل ما يتجلى بالبال كما جئته الاكابر من الاولياء وفي قول الامام ابي جعفر عليه السلام لا يخفى
 لفظ الله الكبر بل فيعتقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتمجيد كالعظيم في الجليل خير قول الله
 الله ولم يزد عليه يعتقد اصله من قولنا الشافي بها لا نشك في ذلك ونعتقد بقوله الله اكبر
 ومع قولنا لك واحدنا لا نشك في الاكبر فانه في قولنا لا نشك في الاكبر فانه في قولنا لا نشك في الاكبر
 تخفيفا والثالث مشدد فرفع الامر الى رتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ووجه ذلك
 قوله ما لا يدحضه الشافي انما كان بمنزلة من العرش وكبر في رتبة الميزان لا نشك في الاكبر فانه في قولنا لا نشك في الاكبر
 ابو جعفر يعتقد بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى رتبة الميزان وهو جليل
 كونه والحق تعالى عما يبالغون في جميع اللغات فخر في اللغة العربية والذين يغيرها ووجه الاول
 التقييد بما خرج عن الشائع من لفظ التكبير العربية فهو اولي رتبة بالقرآن لك والشافي واحد
 باضطراب رفع الميقي في ميكنات الكرم والرفع منه من قولنا جئته بانه ليس منه فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى رتبة الميزان وكذلك القول ايضا حد الرفع فان ابا جعفر
 يجعله الى ان يجاوز ذنبه وما لك والشافي ارفع من حيث استهوا وياته الحزم ومكنية فالاول
 مشدد والثاني في رتبة كنهه ووجه الاول ان الميزان لا يميز بين اليمين واليسار بالاصالة كالتقية
 عند الخنزير ووجه الاطلاق وصحة معارضة حصرته فاصح في كل ما هو على ذلك في حال ركوعه وكلف
 حصرته فربه في حال الرفع والاعتناء في الاعتناء في الاعتناء في حال الرفع في حال ركوعه وكلف
 باب ما لا يثبت من حصرته في حال الرفع والاعتناء في الاعتناء في حال الرفع في حال ركوعه وكلف
 التوجه الاول في ما عدم مشهوره في الرفع عند الاعتناء في الاعتناء في حال الرفع في حال ركوعه وكلف
 الحوي المذكور فانه في الحضيض من عز وجل ويزيد منه غاية التعظيم من عز وجل واغنى عن رفع
 اليدين ووجه الثاني في جهنم الاعتناء في الاعتناء في حال الرفع في حال ركوعه وكلف
 مع الله الى اخر صلاته من جهنم معارضة ذلك الحفرة والاحتياج الى رفع وهذا ما لا يابى
 والاول خاص في العوام الذين يقع منهم الخرج من حصرته الله الخاصة بعد التكبير في الاخر فانه
 ووجه الاول في حد الرفع الى الارتفاع كبريا العبد من يديه بالتكبير اشارة الى ان كبريا الى الارتفاع
 فوق ما يتفعله العبد من كبريا الى الارتفاع كبريا العبد من يديه بالتكبير اشارة الى ان كبريا الى الارتفاع
 الشارعية الحية التي كان سبيل الله عليه وسلم بغيرها في كل واحد من كل حال منها حتى في العزوة

من القيمة ومن في القرآن الآية الثالثة فمن جزم عن التمسك في الصلاة سلم حلياً بغير جنبة الذين مستنبط
التمسك فلم يستطع استنباطه على ظهره مستقبلاً برجله حتى يكون أياً في الركوع والجلوس والقبلة
فإن المستطاع أن يركب راسه في الركوع والجلوس من أي طرفه مع قول أبي حنيفة أنه لما جزم عن الأيما
بالرأس سقط عنه وضو الصلاة فلا يلزمه شدة جملتها في الركوع وهو كجملتها الأمر أنكم بأمرها تراسه
فما استلزم والثاني في حقه قد وجه في شقار الصلاة لا تظهر إلا بالجناب ما قاله المتقدم في الآية
بالطريق فلا يقو به شقار لا سيما المختصراً ولم يفتنا عن أحد من السلف أنه أمر المختصراً بما جزم
من الآية بالرأس بالصلاة فهاهنا ذلك راجع إلى جزم المبدع وبه عز وجل كما هو في قولنا لا يمينه
ووجه القيام في الركعة على الصلابة في سجدة سجدتين على وجه التقيد وورق الواسع مع قول أبي حنيفة
لأنه القيام في السجدة فالله لا يسهل ولا يثقل في تخفيف خروج الأمر إلى ما يثبت المبدأ وهو وجه الأول
شدة الاعتناء به من طريقين بين يديه فخره من الأكار الذين لا تشغلهم من الحافة التي قد لا يعرف
المسقوط عن صدور قلوبهم مع أنه روجيه الشك في خوف الشك في عبادته التي قد تقدم المسقط للعب
الشرع الذي هو شرط في صحة الصلاة صده وهو ما من بالاستغناء عن أصله مع ما لا يلتزم به
المشروع والصور فكان المتقدم كل في حقه تقدم حقيقته مع أنه لا يقبله الحامل ومن ذلك
التفاني لا يمينه على استصحاب وضع اليدين على النخال في القيام وما قام مقامه مع قولنا لما في شقار
هو أن يمينه أنه يرسل يدهم أرسل لا وتم قولنا لا يمينه في الركعة فهاهنا لا يمينه في الركعة فهاهنا
وان فهاهنا وقت الضيق ووجه الأول أن ذلك صورة موقف الضيق في الركعة وهو ما لا يمينه
من الأوتار والصلابة بخلاف الأوتار لأن الأوتار لم يمينه كما قاله الله رحمه الله فاصحاح
ذلك الوضع اليدين على النخال في الركعة فهاهنا لا يمينه في الركعة فهاهنا لا يمينه في الركعة
على من حاله الله عز وجل التي في روح الصلاة وحقيقته بخلاف أركانها عينية ثم اختلفوا
في أصل وضع اليدين فقال أبو حنيفة في الركعة وقوله الله والله والشك في حقه من قوله فهاهنا
وقد أحسنه بيان أشهرها كذهب أبي حنيفة ولفظها في الركعة فهاهنا لا يمينه في الركعة فهاهنا
السرة على المستطاع بخلاف وضعهما تحت الصدر فهاهنا جشاج الإبراهيم في الشك في الركعة فهاهنا
إذا حالها الوقت فخرج الأمر إلى ما يثبت المبدأ أن فلذلك كان استصحاب وضع اليدين تحت الصدر
خاصة بالأكار والذين يفتنون على ما كان في شقارها وأن واحد دون الأكار وسعت
سعيه عليها الخواص رحمه الله فيقول وجه قولنا قد بعدم استصحاب وضع اليدين تحت الصدر
مع ورود ذلك من مثل الشايع كون مراعاة الصلابة كما كانت الصدويشقه غالباً على أركانها
كما لا يقال على ما خلة الضرر في كل مكان أركانها أو جملتها في الركعة مع كان لا يقال على ما خلة
والضيق وضع الله أولي من مراعاة الركعة من الحيات فنحن من كسبه المجرى من ركعة كون يمينه تحت
مذون في الصلاة الأصم المنقلة عن كان لا يقال على الصلابة عز وجل أرسل يمينه بيمينه أولي به

مع الثاني في ادم فقال كان مسلما ولم يبعث بمسألة باس من عرفه من هذه الأمة على الجمع
بين الشيعين معاينان واحد كان ومعهم يجمعون من قبله وبذلك حصل الجمع بين قولنا لا اية
بعث الله عليهم انه يجمعون من قولنا لا اية الثلاثة ما استجاب بها الاحتجاج بقدر التكرار وقبل القراءة
مع قولنا لا اية بعد استجابه بل يكرر ويضع القراءة على قول شديد والثاني يختلف في الاجابة
المرتبك الميراث في قول الاول كون الاستفتاح كالايتية ان في الدخول على المولى ووجه الثاني
تقر به الحق تعالى عن النبي حتى يستاذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان المسمع يسمع
ذلك العرف ومما صاحب القول الثاني يبيع ذلك خوفا من زوم الغيرة فلهذا يقول في قوله
بالقول اول ركعة من الصلاة فقط مع قولنا الثاني انه ينبغي ان لا يركع في كل ركعة ومع قولنا
انه لا يجوز في الركعة الثانية ومع قولنا الثاني ان يسيرون اصل التوجه انما هو بعد القراءة فلا يركع
فقط في الثانية في شدوا الثالث فيه تحقيق ذلك في الرابع فخرج الامر الى ان يركع في الركعة
في الركعة الاولى على الكمال خزانة من شدة عزيمته بطرد بليس من حققة الصلاة فلهذا استعادة
مهما اول ركعة ذهب فلم يرجع اليه في ذلك الصلاة ووجه الثاني على العمل على حال حاله
الناس من عدم قوما من رتبة طرد بليس في ذلك كذا في العادة المدة بعد الحق فاحتاج هذا العمل
الى تجديد الاستعادة منه ليطرد عن حضرته في الركعة الثالثة على العمل على شدة العزم في
القيام الى الركعة وشدة قتاله على ان يفتلي فيها ذلك امر عرق بليس كما جئنا به في قوله
في التواضع فان الحق فيها ناقصة والمكلف فيها يفتلي في الفعل في الترك فذلك كان بليس يحضره
فيها ابو سوسله بالاجاب بفتنه وبقية ما يملك على من يفتل كفتله فاحتاج الى طرد بليس
الرابع على قوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاعلم ان القرآن من عند الله وان لا يفتلي في القرآن لانه
شأن من القرآن الذي يجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج المأوى الى طرده بالاستعادة وهذا
تكفه استنبطنا هاهنا لفظ القرآن في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاعلم ان القرآن من عند الله وان لا يفتلي في القرآن لانه
استعادة وان كان القرآن فرقانا فلهذا بطلان الاستعادة في اول الركعة الاولى فقط كما هو
بالاكثر الذين اذا استعادوا احدهم من الشيطان مرة واحدة فمسه فلا يعود يفتلي منه حتى يخرج
من الصلاة والاستعادة في كل ركعة خاصة بالاصحاح الصنف العزم الذين لا يفتل احدهم
بطلان الشيطان من قول الصلاة الى اخرها بالاستعادة الواحدة فلهذا لا يفتل في الركعة الثانية
هذا بالاستعادة في كل ركعة فلو اذ الشيطان له المرة بعد المرة في كل ركعة
يقطعها ركوع وجو في بين القراءة الاخرى فانها قراءتة تجددت بعد طرده من وقتها انما الى
فاذا قرأت القرآن فاستعد بهم فكان في ذلك على بالاحتياط فاذ قلت فالحكمة في
الامر بالاستعادة من بليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فلهذا ذلك حكمه
فالجواب ان حكم ذلك كون الاسم استجابا مقام الحائز الاحتياط بالاسم وليس هو المحضر

الامانة فلهذا لم يرد المبدأ بالاستفادة بالاسم ارحم الملائكة ولا لاي اليه اليه من سائر
 الاسم الواسع واليه يدعى فلا ذلك شدة تعالي على الجبر جميع طرق الامانة الحسية التي يدخل منها
 اليه القلب الصديق بالاسم المباح فان قيل ان ذلك اليه بين تلك الحسنة قد ينفق في حق من
 منه فالجواب انما هو ان تعالي على الجبر جميع طرق الامانة الحسية في تلك الحسنة بمثابة في شدة عليا من
 التي عن حيا من شدة تعالي ولا هذا المستطاع لما كان امرنا بذلك هذا اليه في حق من الحسنة
 من باب وضع الاشياء لا من حيث كان فيل كيف امره ولا في الله عليه وسلم بالاستفادة من اليه
 وقوله مصروفه فالجواب انما هو مصروفه من اجل جوسنة لا من حواره كما اشار اليه في قوله تعالي
 وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا اتينا بالبين انما لا ياكل من عصبه من
 حوله جوسنة من جوسنة ويصح ان يكون ذلك من باب التشرع لامتة ايضا سواء كانا
 او امنا من عدم معصية ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستفادة دون كونها امر او اكثر من
 احتياط الناس في حق الله عن الائمة ما كان استغنى عن ذلك في هذه الامة ايها العبد المخلص
 سيدي عليها التماس رحمة الله يقول في وجه من خال من الائمة ان المصلي يستغفر في الركعة
 الاولى احسان النفس بمرارة من شدة عزه بفرقة الشيطان من اولها في ان يسجد اليه ولو ان
 ذلك المصلي قال في الركعة الاولى ان الله اعلم بما في القلب بعد الركعة الاولى بالاستفادة منه في كل ركعة
 لانه اكثر احتياط وكذا هو وجه من قال في الائمة ان الله يتغنى في كل ركعة وليست هو سون في حق
 ذلك المصلي فافهم وتعلم ان هذا العمل ما كان لا ينفذ في محراب وبه حصل الجمع بين ما قال في الائمة
 واستغفر المصلي بمرارة عن قضيت في غير ما به والله اعلم من ذلك انما لا ينبغي احد من
 القارة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول الائمة انها لا تجزئ الا في الركعة الاولى فقط ومع قول
 مالك في حديثه في ركعتيه بان الله ان ترك الركعة في ركعة واحدة من صلواته جعل الله واجر الصلاة
 الاصلح فافهم ان ترك الركعة في ركعتيه استأنف الصلاة في ذلك مشدودا في الثاني
 فيه تخفيفه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى ترك الركعة واحدة من الصلوات والاحتياط
 وهو خاص باهل المتوفقة في سلامه في كل ركعة ليجتمع قلبه على الله تعالي الذي هو صاحب
 الكلام اذا الشان شئ من امره الذي هو جامع كل امر ولا بد من قراءة الشايع في كل ركعة فان ذلك
 تشرع لامتة لانه داسي لجمع قلبه على الله عز وجل بمرارة او بغيره في وجه الثاني ان من اجتمع
 قلبه في ركعتيه هذه ذلك الاجتماع الاخر صلوة في كل صلاة في كل ركعة من ركعتيه في وجه الثالث
 وجه الرابع في معظم الصلاة الا كانت راجية وثلاثة فكان الباقي كالسنة بغير سجود السهو
 والله اعلم من ذلك ان الامام ابي حنيفة رحمه الله بعد ما يوجب القراءة في المأمور من البحر امر
 بل لائق له الركعة خلف الامام كما لو ترك ذلك قال مالك في الركعة واحدة لا تجزئ الركعة من المأمور
 بحال بل كره مالك للمأمور ان يقرأ فيما يحبه من الامامة في الصلاة الا لم يسمع من صاحب

احمد القزويني خاتمة في الامام من قولك ان في حيا للكلية القزويني بالاسير بالاجل عفا الله عنه
ارجم في القزويني وقال الامام الحسين في صالح القزويني ما لا يدركه العقل عفا الله عنه ولا يرجع في كل منهما
تخفيف ولما قالوا في ذلك من رجوع الامر الى برحق الميراث ووجه الاول والسادس بالاسير عفا الله عنه من قوله
سلي الله عليه وسلم كان ما كان من قوله القزويني القزويني من قوله انتقم وذلك ان مراد المشايخ من القزويني
جمع قلبا المستعملين في شؤره وذلك حاصله جامع قوله الامام حسن حيث المقتضى وحسنه في الامام
من حيث السرور ان الناجين من الامام ابيه ووجه استنباط القزويني خاتمة في حيا الله عفا الله عنه
الجملة قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون القزويني السريفة فانه لا يجمع السماع فيها
ولا الاضمار فكانت القزويني خلف الامام فيها الجلي والناجيه من كره القزويني خلف الامام
من حيث انقضاء حيا الله عفا الله عنه بالطلب كاعليه الامام عفا الله عنه الا لا يكون من تجل في قوله
يجمعوا قرآنه كامر ولما وجه من وجبت القزويني في الامام عفا الله عنه والاختلاف بين حيث القزويني
قلب الجلي في قوله تعالى الجلي وجه التكال لا قرآنه هو وهو خاص بالامام عفا الله عنه من هذا الفرق ولما وجه
من قوله ان القزويني من حيث في الامام القزويني للتعجب في حيا الله عفا الله عنه في قوله في من حيث
لا صلاح الا في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه
واشياء اخرى وحيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه
بغيرها مع قول الامام عفا الله عنه لا تنبغي القزويني بقا فالقوله شدة خاصا لا كابر ولا شافي محتفظ
خاص بالامام عفا الله عنه في كونه الامام عفا الله عنه ايضا من حيث ان الاكابر بمحققين بالقلب على الله
باي شيء فزاد من القرآن بخلاف الامام عفا الله عنه في اللغة الجمع يقال قولنا في المؤمنين الذين
واينصاح ذلك ان من قال يتبعن الفاتحة والله لا تجزي قزويني فزاد او مع ظاهر الاحاد
التي كانت تنقل من الامام عفا الله عنه في السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر
لانها جامعة لجميع الحكم القرآن فمن قرأ بها من أهل الكشف كان تراجم القرآن من حيث القزويني
وفهم جميع احكامه ولذلك سميت لم القرآن قالوا عظمه ليل على وجوبها وتتمها حديث مسلم
من قرأها يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل يقول
الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى عبدي عبدي الي اخره فانه تعالى الي اخره انه تعالى
فسر الصلاة بالقرآن وجعلها جزءا منها واما وجه من قال لا تنبغي الفاتحة بل تجزي القزويني
قراءه المصلي من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى لا يتناول
بني صفات الحق تعالى بل كنهها منتا وبه فلا يقال رحمه افضل من عبده ولا عكه من حيث
الصفات التابعة بالصفات وانما المتفاضل في ذلك ما يرجع الى ما يتعلق بالحق من حيث النعم
والعذاب وقد اجمع القوم على ان لا تفاضل بين الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكلي
شعير قلبا لعبدي على الله تعالى في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه في حيا الله عفا الله عنه

وذكراهم ربهم فليقن قلوبهم قدوة تفصيل بعض آيات السور على ما وجه لعلك فاجرب
 وجهه ان التنا على هذه لك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى الحروف التي هي قديم نظير ما اذا
 قال الشايع لنا قولانية الركوع والصحة المذكورة في بيان فاعلم ان ذلك المذكور من قارة القرآن
 بينه بل يزداد التمرين قارة القرآن بين الركوع وقد لك من حيث ان القاري يثاب عن تلقى تعالى
 في الاخرة كلامه والمناسب له العز الذي هو صلصة الفيتام لا الذل الذي هو صل الركوع
 كما ان الله شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله يعلم من جميع ما ذكرناه ان كل من اعطاه الله تعالى
 القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من اكار لا يلبث اثنين جليلة القراءة بالفاتحة
 بين كل ركعة ومن لا قلا والمحدث الوردية وانما بالخصوص تحمل على الحال عند صاحب هذا
 القول كما في نظار من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة تجار للمجد الاية المجد فانه
 مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما وسقطت سيد عبد الله الخواص
 يقول فذلك الله تعالى لا كابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الطاهرة في كل ركعة فواو ذلك
 كله يحصل من قراءة الفاتحة فلن هو اقرنا لم يكلف الا ما غلبت له من من شدة الكلام
 الالوية السلافة خاصا كابر الاوليا وكلام الامام ابو حنيفة خاصا بالقرآن وروى جكون في حجة
 الفاتحة وصلاة النوار تقيفا عدم تكليفهم بفهمه وقا في جميع القرآن منها كان القراءة غير
 الفاتحة قد تكون تقريبا على الخواص ايها من حيث تكليفهم جميع الطلب على الله تعالى بذلك
 فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والعاب لينة القرفة انتهى وقد لا الامام ابو حنيفة
 وقال ان البسلة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي وسادها متبا في ذلك
 القول لينة المهر بها فان مذهب الشافعي المهر بها ومذهب ابو حنيفة الاسرار بها وكذا لك
 احمد وقال انك ليست تركها والا فتشاح بالحدود رب العالمين وقا لابي اسلم في حجة
 وقال الشافعي المهر بها بدعة فرجع الامر في المسئلة الى المرتضى الميزان ووجه الاقول في المسئلة
 الاول والثانية الاتباع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الفاتحة فلهذا
 وتبين كما اخبري فاخذ كل جهته بما يلزمه من احادي الماهتين وفي ذلك تشريع لا كابر ولا ما فر
 من اهل الكشف والنجاب فنوضع حجاب من دلالة الصلاة كان مشاهدا الحق تعالى بقلبه
 فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار اهل الجباب ومن لم يكشف حجاب المالك صاحب هذه كلام
 الشوفين لبيد ذكره صاحب الاسم كما ورد في بعض الحواشي الراية ان لم تقي فان لم يسجد
 فاخذنا من هذا ان من داه بقلبه لا يورد ذكر اسمه ومن هنا القتر بقلبه ذلك في شجرة

فقال	بذكر الله تزداد الذنوب	وتسقط اليها بر والقلوب
	وذكر الله افضل كل شئ	وتسقط اليها ليس لها عيب

ويورد لك ايضا قول الشبل رحمه الله جيق قالوا له من يستخرج فقال اذا المر الله تعالى الا

اي لان الفكر لا يكون الا في حاله المجامع فهو لا يكون في شاطئ الشبلي لا الجنة الشهيرة لانها هي التي لا يري
به تعالى فيها ذاك الربان كفايتا هذه تعالى وما جات به بالثبوت خضرة التي هي خضرة
هستقوس لثقتنا بطوق اهليتا من طينة في القل قال تعالى في شمس الاموات لا من كان تسبح
الاهنار سمعت اخوانا من الذين سمعوا الله يقولوا لا ذكر باللسان مشروب لا كما برود الامتار لان
حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا الاثنيان فان بدن حجاب لكنه يدق فقط انتهى وهو علمه بغير
لا يوجد في كتابه سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على من يذكره كذا في ذكر
حسنه ان ذلك الذكر كذا على من ذكره من حيث العظمة وترك من حيث الحضور والذهشة
فالاول من الذكر في مفضول والثاني فاضل فالاول من التركيز مذموم والثاني محمود وهو الذي
حلقا عليه قول الشبلي انما سمعت سيدي عليا الرضوي رحمه الله يقول انما كان رسول الله
سكنا عليه وسلم يترك البسلة في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشريفا
لنصفه الله واخبرناهم والامير صلى الله عليه وسلم حاضرا مع ربه على الدوام لانه اول الخيرة
واخر الخيرة واما الخيرة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يترك البسلة في بعض الاوقات والادكار لا او قفوا بين يديكم في الصلاة فاحضروا
ممن ان ينطق بجملة نعموا لهيبته لعل تلك الخيرة ولكن ربما غلبه الحق تعالى في بعض الاوقات
بما هو طائفة فيخرج من الجهر بالبسلة او بالكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم
انما انسى لست في بيما فممن من القول في بعض اصحابنا انهم يبقوا القراءة لا يخلوا
والنهي عن التزيين والاداء فممن من ذلك مع قول بعضهم انه لا ينبغي في الصلاة ليل يتخلل
العباد عن كمال الاتكال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشددة الثاني مخففة فيجوز الامر للمؤمن
المؤمن في قوله الاول الانتفاع بغير قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم اي حسنوا
اصواتكم بالقرآن لان القرآن من حيث هو قرآن لا يصح من لهجته لانه قديم وصفه
من صفاته الحق تعالى واما التخصيص راجع للقراءة والتمسك بالقراءة لا بالقرآن للقول ومع ذلك فراهية
ذلك في الصلاة خاصة بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله وقدم مراعاة ذلك خاص بالامناء عن
الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخطا والله اعلم في القول في الجنة
وهذا الذي من حسن الله تعالى ولا يغيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي لا يصح بقدرها
فالقول مخففة والثاني مشددة فيجوز الامر للمؤمنين المؤمنين في قوله الاول الحق في قوله فممن
لأن من لم يحسن الله تعالى ولا يغيرها من القرآن انه يسبح الله بلسانك وقد قلنا بعضهم ان الانتفاع
اولي من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن حبيصة لا توجد في غيره من الادراك
من القرآن مشق من القرآن الذي هو العلم بجميع العتب على الله واما وجه الثاني فانه من جماع
خلع قوله تعالى وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم في الذكر فممن من قبل القيد على الله تعالى قال تعالى

[illegible]

كلهم قالين بانها تمت من الفاعلة كما كانا الساجدة يصلون على الملائكة من الجحيم او بما قوي الحق سبحانه على النبي
 جبرائيل السابق فاكنوا بالشافع بقلبه ووجهه الشافعين للغير بما يفيقونه من حال الضيق والحاجة الى قبول
 الدعاء والذنية الى الصراط المستقيم ووجهه الشاكت ان المأمور انفسه وشعره ما من الامام قادة لان الدعاء
 تقبل على الامام والامام يستر في المأمومين بقلبه عن الفعل الحشية فيهدد ما سرق على المأمومين
 غلة لك تحفظ على الامام فيعجز الولايتين تشدد عليه في الاخرى حلاله على القوة والحال فانهم
 ومن ذلك قول الائمة المكونة وهو الارواح من قولنا شافعي له لا يئن سودة بعد الفاعلة وفيه الركعتين
 الاصلين مع قول الشافعية القول الآخر انها تسلمت سلمة ذلك فالاول لا يحفظ والثاني
 مستند فريج الامور بربوبي الميزان ووجه الاول كونها بالحق في حق من حسنة الله عز وجل
 بعد الركعتين للعتلين فاذا اقر الله الدعاء العورة بها بعد ما فيها خرجت الحق من الحضرة للمور
 معاشا وتقبلوا لخواصا وراغبين في ذي الله بقلبي جسا بالارواح فان قيل لم ير صلاة
 روجه الثاني ثبوت قوة السورة بعد الفاعلة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكار والذين لا يؤمنوا واد
 بتقبل الامامة الزادة الاصور او شوا فكان مني عليه وسلم يفتي بما بعد الركعتين
 الولايتين فاذا قبل على حال الاضافه ويصل اخر من اعادة الحلال الاكابر وتشريعا للعتل ووجه
 يتفقد لك يا ابي تحقيق المساط في قوله ان لا يطول المقام افضل من نظير الركوع والجموع ومطلعا
 وعكسه فان ذلك في حق تحقيق في كان متيقنا من محل الخط الواقع في الركوع والسجدة كان طولها
 في حقه افضل بلا تردد وفي حق الركوع والسجدة كما ذكر وجد بخلاف من كان قريب على محل الخليا
 الواقعة في الركوع والسجدة فمما به الائمة التي تفصيل لم المذكور فان قال من انما يصح قول القيام
 افضل مطلقا هو في حق الاضافه من قال كثرة الركوع والسجدة افضل هو في حق الاكار وكذا في
 واجبات ذلك ان القيام هو بعد السجدة للركوع والركوع هو بعد السجدة للسجدة كذا في العبد
 لما الحال في جنازة رب يكلامه حال القيام لاح له باذنة تعظيم وميمنة من الحضرة الاحلية
 فخص لذلك في الله عليه بالركوع فلذلك محله من عظمة الله تعالى عز وجل ما كان عليه حاله
 مما كان في القيام وجهه الله بالاربع راسه من الركوع ليأخذ في الذهاب الى محل عظمة الله المعنى
 بتجلي له في السجدة ولولا ذلك الوضع لربما داب جسمه ولم يستطع السجدة ثم لما شهد عظمه على السجدة
 اخرى اعظم ما كان في الركوع اتموه برفع راسه ووجهه به ليعلن بين السجدتين ويأخذ له راحة وقوة
 على تحمل عظمة جلي السجدة الثانية وذلك لان من حضرا من تجليات الحق في السجدة الثانية
 اعظم من الاولى ربه الله اعظم من الثانية وهكذا وذلك سماع الشارح جلسة الاستراحة
 بعد الوضع من السجدة ووجهه بالحلي المتيقن ولانه هو القيام عند وضعه من النتيجة الثانية
 من جبريل واستراحة لكفه فالاولى من هذا حكمه في قبول الصلاة الحقيقية وانما من جلي الصلاة
 لهادة فلا يفرق شيئا ما ذلك ويكفي في صلاة ذلك هو وجهه الفاسي بالشارع عليه الله وسلم

وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ مِنْ هَذَا تَعَالَى بِالْعَبْدِ تَجَنُّبُهُ بَيْنَ حَالَتِهِ
الْهَيْبَةِ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْأَزْوَاجِ بَيْنَ يَدَيْهِ بِرُؤْيَا طَالَتْهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَيَقْبِضُ الْيَمِينَ فِي حَقِّهِ
بَعْدَ حُلِيِّ الطَّلَعِ الْوُكُوعُ وَالسُّجُودُ وَيَقْبِضُ يَدَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسَاجِدِ طَوْلُ الْغِيَا وَتَحْقِيقُ الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ وَفِي مَسَاجِدِ طَوْلُ الْكُشْفِ يَقْبِضُ يَدَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسَاجِدِ طَوْلُ الْوُكُوعِ وَالسُّجُودِ وَفِي مَسَاجِدِ
طَوْلُ الْوُكُوعِ وَالسُّجُودِ وَفِي مَسَاجِدِ طَوْلُ الْكُشْفِ يَقْبِضُ يَدَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسَاجِدِ طَوْلُ الْوُكُوعِ وَالسُّجُودِ
الْمُسْتَقِيمِ فِيهِ اغْتِنَامُ ذَلِكَ فَتَذَكُّونَ ذَلِكَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ قَالَ فَتَذَكُّونَ
بِهِ فَيُؤَمِّرُهُ حَيَّةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ وَكَتَبَ عَلَى الذِّكْرِ أَنْ تَقْبِضُ يَدَيْهِ بِرُؤْيَا
أَوْ سَاجِدًا حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ وَكَتَبَ عَلَى الذِّكْرِ أَنْ تَقْبِضُ يَدَيْهِ بِرُؤْيَا
لَهُمْ طَائِفَةُ لَوْ أَنَّ عَيْنًا تَقْبِضُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
تَقْبِضُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ مِنْ هَذَا تَعَالَى بِالْعَبْدِ تَجَنُّبُهُ بَيْنَ حَالَتِهِ
بَيْنَ قَلْبِهِ حَالِ رُكُوعِهِ وَحَالِ سُجُودِهِ إِنَّ ذَلِكَ الْخَصْرَةَ تَقْرِبُ مِنْ حَضْرَةِ قَائِمِ السِّينِ بِحُكْمِ الْأَرْضِ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا كَلَامُ رَسُوْلِهِ لَكَتَبْتُهَا أَوْ يَدْرِي عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي هِيَ أَرْكَانُ
الْعَبْدِيَّةِ ذَلِكَ الْخَصْرَةَ فَإِنَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ بِالْعَبْدِيَّةِ ذَلِكَ الْخَصْرَةَ لِيُحَرِّقَ عَلَيْهِ شَيْئًا مِمَّا كَانَ
لَهَا فِي الْأَرْكَانِ مِنْ دَائِحَةِ الْحَبَابَةِ مِنْ شَوْخَلِكِ الْعُظْمَةِ وَأُولَئِكَ الْمَطْلُوبَاتُ وَذَلِكَ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
مُفَاسَلُهُ أَوْ سَاجِدًا حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
يُضَعِّلُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
وَقَالَ سَيِّدِي عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ مِنْ هَذَا تَعَالَى بِالْعَبْدِ تَجَنُّبُهُ بَيْنَ حَالَتِهِ
طَرَفُ أَحَادِيثِهِ الْأَسْرَازِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا دَخَلَ حَضْرَتُهُ اللَّهُ الْعَاصِمَةُ مِنْ رَحْمَتِهِ حَبِيبَةٍ
أَنَّ عَزَّ وَجَلَّ وَتَعَالَى كَمَا يَلِ السَّحَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الرِّيحُ الْمَطِيفُ الَّذِي يَمْلَأُ وَلَا يَطْلِبُهُ
نَمِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَوْتًا بِشَيْءٍ مَوْتٍ أَوْ يَكُونُ رَحْمَتُهُ عَنْهُ يَأْمُرُ قَتْلَ رُبِّكَ مَوْتًا بِشَيْءٍ مَوْتٍ أَوْ يَكُونُ رَحْمَتُهُ عَنْهُ
لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ مِنْ شَأْنٍ فَاسْتَغْنَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الصَّوْتِ وَتَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ
الَّذِي كَانَ يَجْلِسُ فِيهِ وَفِيهِ وَعَلِمَ بِعَدْلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْكُمْ وَمَا يَكُنْهُ وَمَا
يَتَذَكَّرُ ذَلِكَ كَانَ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ الصَّوْتِ تَقْوِيَةً وَنَاسِيَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ
اشْتَدَّ النَّاسُ تَحْلُلَ الظُّلُمَاتِ لِحُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
مَعْرِفَةُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ حُلِيِّهِ حَالِيَانَهُ
بِأَمْرِ تَعَالَى بِالْعَبْدِ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ مِنْ هَذَا تَعَالَى بِالْعَبْدِ تَجَنُّبُهُ بَيْنَ حَالَتِهِ
تَعَالَى كَانَتْ يَتَوَدَّعُهُ وَتَقْرُبَاتُ الْخَلْقِ لَهُ بِأَنْ مِنْ خُصَائِصِ حَضْرَةِ الْغُزَّيْبِ الْمُبِينِ وَالْأَطْرَافِ
وَالْمُتَقَلِّبِ وَفِيهِ الْأَدَلَالُ عَلَى اللَّهِ وَكُلُّ مَنْ يَدْعِي مَقَامَ الْقُرْبَانِ أَدَلُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَبْدِ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ مِنْ هَذَا تَعَالَى بِالْعَبْدِ تَجَنُّبُهُ بَيْنَ حَالَتِهِ

المقرب بل هو محبوب بسبب صفاته الجاهلية التي هي صفات سيئة عليها المصطفى رحمه الله يقول طول القيام
بين الصلوة بين المواقف التي هي من صفاته الجاهلية التي هي صفات سيئة عليها المصطفى رحمه الله يقول طول القيام
المختص به تعالى في هذا الحديث ان احدا من الاكابر اطلال القيام فهو تشرع لقرنه الصلوة في كل يوم
والا فاصطادوا ان الاكابر الصلوة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام باقي
الاصحاب يقيمون وكانوا مع قدرتهم على طول الركوع والوقوف يقولون بطلان مثل ذلك او ضعف
او ثلاثة ان باعه او كلة في اختيار ركعة واحدة انتهى وتروى في سيد عباد الله الصالحين رحمه الله
يقول من اوليا الله تعالى من جملة اهل الجاهلية والوفاة كسفت له من خلقه تعالى لما استطاع
ان يقيم بين يديه اهل الجاهلية في امور الدنيا والارثية عظمة الله صار محذوبا
لا يمشي في اختيار الناس من امره حين يرونه صالحا في حق الدنيا ولا يرونه صالحا في حق
فذلك له فافهم في ذلك الحال فكل يجب عليه قضا الصلوة اذا قدر عليها فقال انهم
ذلك ويجب ان ياتي في علمه ذلك وتامل فيه فان لم لا يجد في كتابه واعمل على تحصيل مقام المحور
مع ربك في الصلوة على يد شيخ صالح في اياك ان تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة
تذكرنا وتكفي في خبر رسلك عند سماعك باحوال المواقف والمجده وبالله التوفيق وفيه
اشاق الائمة على ان المصلي اذا جهر فيما ليس فيه الاشتغال واستر فيما ليس فيه الجهر لا يبطأ الصلاة
الا فيما جهر من بعض اصحاب مالك انه اذا نهده لك فطلف صلاة فالاول مختلف والثاني
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود حديث صحيح به انتهى منه وجه
الثاني هو قوله صلى الله عليه وسلم كل من جهر في الجهر استر في السر وان لم يستر في السر فليست له صلاة
ان نهده لك فاه حاشا لك لا تسمع والجملة المتقطع وضلة فتات الغاري المذكر مبعوث
المسألة وكأنه لم يصل فافهم في ذلك في قول مالك والمشافعي واستحبوا الجهر للمفرد فيما جهر
فيه مع قول احمد ان ذلك لا يستحب فمع قول ابو حنيفة هو بالخيار ان شا جهر فاستحب بقية
وان شاع غيره وان قالوا لا مشدد والثاني فيه تصنيف والمشافعي خفف فخرج
الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول هو المفرد على القوة في مثل تلك الحالة التي هي حاله
قراءة كعليه الكل فذلك جهر وجه الثاني قد رتبته على تحملها فلم يقدر جهر بالقراءة في
شدة الجبهة ووجه الثالث عدم ورود لغيره جهر واستر فكان الامر واجبا للقراءة
المصلي واختياره فان قال تعاليل في الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان
للمفرد في الركعتين الاوليتين في الجهر دون ما جدها فالجواب ان ذلك تابع لثقل العمل
كما قد مضى وخففه على القلوب في وقت تلك الصلوة او الركعة او الركعتين فان تجل النهار
انقل من تجل الليل فلو كان الله تعالى في القيد الجهر في الظهر والعصر مثلا كان ذلك لا يخلو
بما لا يبطئ من ثقل العمل في صلاة فان قالوا ان صلاة الجمعة وقراءة الصبح والعدين

في النهار وضع ذلك فكان سلا الله عليه وسلم يحبر فيها اذا كان اماما وتغير الامر على بعض
بالصبح فاجاب بانما كان على الله عليه وسلم يحبر فيه الصبح لانه وقت ربه ووجهه الى النهار
ووجهه الى الليل لانه وجه الليل فهو بالنظر الى النهار والقرآن فيه وانما وجه النهار فلا شتر اط
الصباح من المظلمات فيه للصباح من طلع الفجر وايضا فانما اول صلاة يستقبل الصبح من
صلوات النهار بعد الفجر الذي هو اخر الحق وكانه بيت وخلق خلقا جديدا فكانت قوت شدة
لم يحلها لقب الفجر والصباح ولا ضعف ارتكابه للمعاصي والفتنات والاشهوات
لذلك اجبرنا الفجر في الصبح لانه عليه رغبة روائية على جانيته كالملكوت وسمعت
سيدى عبد القادر الشطوطي رحمه الله يقول لولا انه تعالى يحب أهل الصباح والحرف
من كمال شهوده في النهار لما استطاع احد منهم ان يعرفه وتطقت مصالح الناس لذلك شرع
لهم الفجر في صلواته النهار سرورا ورحمة بهم فما قد عمل الحرفة مع عدم الجواب في النهار لا افراد
من الاعيان التي واما الامار والمسوق في الجنة او العبد في الدنيا فاما في جهنم فاما في الجنة
على ذلك ما يستنبط من كثرة الخلق الذي يحسرون في الدنيا الصلوات في عادة قوي على ذلك
بحاله يشهد الخلق على النبي الواقع عليه في الجنة والعبد في اوكون الخ تعالى عيدا لا عام
في حقايق الصلوات بالقوة من حيث انه ثابت للشان عينة الامانة على العالم في السلطة
في استطاع المأمومين كلامهم وتكبيره وتلايله او غير ذلك من الامرار التي لا تذكر الاشارة
لأهلها ولا به المسيحي لانه عند من الامارة فان قلتم كاست الركنان الاخيرتان من الصلوة
او الركعة الثالثة من المغرب سراع ان ذلك من صلاة الليل والليل خفيف فاجب الصبح
انما كان ذلك راحة بضعف الامة فان من شان رجل الخ تعالى لعلوا الجبين انه يخفف على
قلوبهم ولا يثقل عليهم اخر ذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيئا يكون
الليل في ثاني ركعة اقل من القلي في اول ركعة وهكذا تاوان الخ كلهم بالمغرب في صلاة المغرب
او الاخيرتين من الصلوة انما يعرفون عن ذلك لما قبلهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل فما
الحكم في هذا من عمل ثقل الصلوة في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من الصلوة فاجاب
حكم اتباع السنة في ذلك لان الشايع جعل ذلك كالصابط لثقل الصلوة ونقصه والعبادة
بما قاله الخ لا افراد من الناس وقد جعل الصلوة لثقل الصلوة في صلاة ركعة سرية ومعه
في الادب انهم ابتاعوا السنة وانما هو للضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل الصلوة والهيبة
على احوال الصلوة الوقوف بين يدي الله تعالى فكيف ما يقع للصلاة احوال الوقوف بين يدي ملوك
الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سيدى علي الخ رحمه الله فيسوقه تلي المنكر على ذلك المنقيل
من انه تعالى انما هي نفسه للتكبر لكونه يتكبر في طلب عبده المهن شيئا بعد شيئا انكشف له الجواب
لان الخ تعالى في ذاته متكبر لان ذاته تعالى في صفة لا تقبل الامة كالانجيل المتضا والارادة

والمنقرضان الى شهود القيد بحسب قريب من حشرة الله تعالى وبهذه منها نظير شهود القيد فلاذ الله
بني السراج كما قرب منه علم ظله ونور السراج في شهوده وكما بعد عنه صغر وسدست
شهودي عليها القوام من الله ايضا بقوله تعالى ان الله تعالى لا يظلم عبدا ولا يظلم على حال من
الابر وصاغر غيبه القوام من الله تعالى فقد قيل ان الله تعالى لا يظلم عبدا ولا يظلم على حال من
الجبر فكذلك رحم الله الامة بعد امرهم بالجبرية بعض الصلوات والادكار وعلى الله تعالى كان
امرهم بالجبرية فقال ذلك القيل لما الطاعة لا يباين من انكشفت حجاب من كل اثاره في شهود
جلال الله تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجبرية اول في المغرب والعشاء بين المجتهد والمعتد
ويحان القيل يخفى في البيل واما المجتهد والعبدان طاعة من كثرة الاستيناس بكثرة المجاهدة
تجارة فلم تنكشف لهم حيلة الله تعالى كماله لان اكتشاف الذي يقع للعارف اذا استقر او كماله
سيا في حيز باب صلاة الجماعة ان اصل مشروعيته بينه وبينه هو تقوي الصلوة على الوقوف
بين يدي ملك الملوك لاستقامتهم بعبادته بعبادته تلك الحشرة التي نزل لها عاقب الملوك
ولو لا الجماعة لما قدر المنقرون ان ينفذ وقوده بين يدي الله تعالى فكان الحشر على صلاة الجماعة
رحمة بالامة وشعفة عليهم ليودوا الله الصلوة كاملة من غير دخول عن شئ منها فان قيل
فلم قلتم باستحباب الاسرار في كسوف الشمس الا كما يرفع قد تم على قتل النصارى فالجواب
انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاصل في ما فيها من تعريض فانها من الايات التي يخوف الله بها عباده
فكان فيها قدر ما يدعى على قتل النصارى وايضا فان الاكابر من مروجي الشريعة لاهلهم والكلو
والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفعلوا فيه لينتجهم قوم على ذلك عليه
يجل قول عبده بن عمر فان لم يتكروا في كسوف الشمس في القار فيمما الذين لم يتبعوا لاهلها فقد
علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجبرية صلاة كسوف الشمس انما هو لمعلم ما على قلوبهم زيادة
على قتل النصارى فانه من اجل كسوف الشمس في القرون كان كسوفه من الايات التي يخوف الله
بها عباده كذلك لانه ليس على قتل النصارى كسوف الشمس في القرون كان كسوفه من الايات التي يخوف الله
فان نور القمر مستقار من نور الشمس هذا هو الكسوف ولا عكس ايضا فليقل ان الله تعالى لا يظلم عبدا
بديل قوله في النصف الثاني من البيل هل من سائر ما عظمه سؤله هل من تاب فانزعه ليهل من
مستغفر فاعتزله هل من مبتلى فاعاقبه وما عظمه ذلك لعباده الا بعد ان فهم على خطاياهم
والنصرع اليهم سرا وجهرا فسمعت سيدي عبد الشادر المشاطي رحمه الله تعالى يقول بقليل
الحق تعالى بالخطية في هذه الدار مزوجة باللفظ والحق ولوانه تعالى على الجلال الصوف لما اطاع
احد حوله انتهى فان قلت فلو جبه طلب الجبر من الامانة في صلاة الاستسقاء ان عدم نزول
المطر او طول البيل مثله ما يجوز فاعاقبه فاعاقبه فاعاقبه ان سبب طلب الجبر بالقرآن فيها
انها انما هي في الحق لله تعالى ايضا فان الناس مضطرون للسقيا والمطر لا يحل عليه في رفع

صوت طيب حليمة ولا ينفذ ما فيه العذر في ذلك فهو كالدخول في بيت الله عز وجل
تسبيح على الخواص حليمة يتقرب بها إلى الله تعالى في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
عظيم ما جعل في قلوبهم من صلاة الخواص في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
وكانت الصلاة عندهم في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
كلما صليت ما صلتهم من صلاة للرب على البيت والرسول والجميع لا اله الا الله
كانت السنة في المشي مع الحياكة السكوت ووجه الحياكة من غير ان يشار كلهم بقوله او ذكروا
بما في قلوبهم وتعاظم من تكبير الله بما يشق عليهم ما يشار كلهم بقوله او ذكروا
الذكري انما الحياكة برفع الصوت من قلب على الناس في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
اهل الدنيا حتى ربما صلتهم مع الحياكة فلما راوا اخرجوا من كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
قد راوا الله في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
في المشي مع الحياكة السكوت لان الله تعالى في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
وكل من كان امره بالسكوت من جهة الله تعالى به من اسباب الناس او فديهم انهم بها طاعة ذلك
ولا مثل جميع ما قوته في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
مشرع من حاكمهم من غير ان يشار كلهم بقوله او ذكروا
مشددا في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
خبرة الله تعالى في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
المعاني في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
يزيدون في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
الذي كان كذا في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
لاح لهم من كبرياءه اول امتثالهم المشاهدة من الذي يبتغيهم في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
واسمهم من الذي قال الامام الجليل في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
الائمة الامام من حاكمهم من غير ان يشار كلهم بقوله او ذكروا
عز على الناس من غير ان يشار كلهم بقوله او ذكروا
الكار على كل من يشار كلهم بقوله او ذكروا
والا من يشار كلهم بقوله او ذكروا
الله واجبهم من جهة واحدة وكذلك القول في التبيين والحمد لله الذي لا اله الا الله
لا يسطر القادة فالاول من جهة واحدة والآخر من جهة واحدة
تتالي في كل وقت ومكان ما قام في نفسه من طاعة
بالفعل والادب والاعطاء والبيان من التبيين باللسان واليد واليد واليد

المعبر

نخرج الى لانه يتحقق لهم الحق نفس في جناب الحق بلين نزيه عنه وهذا خاص بالاكار والاشا
خاص بالاصاغر الذين يظهرون لهم الحق نفس متصفا بها الى مرتبة وبينهم من الحق منها في مرتبة وانهم
يكن ذلك مستقرا عندهم وشا عارضا لا يثبت في حكم الوجوب فاما ما هو من الحق في الاكار فيقول
احدهم سبحانه الله على سبيل الماتورة لا اله الا الله لا دما لما توجهه الا هذا هو ذلك كان السبيل
في حق هذا مستحبا لا رايها لا يستلزم ذلك الجزء في نزيه الله تعالى وتعالى عن هذا الجزء من الاشيا
عليهم الصلوة والسلام فان قيل هذا المحرك في قول الراعي سبحانه في العظيم والتساجد سجدة في
الايضا هو ان كان من خواص الائمة ام غيرهم فالجواب المحكى في ذلك ان في الركوع بقية لكبر
هذا الركوع فترجعه عن حال الخشوع لله تعالى فانه يفتقد تزيين بقية تلك العظمة التي بقيت
في نفسه وظاهره ايمان العظماء وحده وليس لي منها فتيب بخلاف التساجد فيقول سبحانه
ربي الاعلى لانه تزل بقية الى غاية الخشوع حتى ان اتار في قبيل متسا في السجود تمت الا في
السفليات فاعلم ذلك ومن في ذلك الفتاة الائمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى
ان السجود ثلاث على ما حكى من اجسادهم الذي جعل ما بينه وبينه وركبه وجمع ما حكم من الشرايع
يسبح تحت اذا كان اناسا ليتكلم المأمورين قوله ذلك مما كان في الاول في المسئلة الا في شد
والثاني في صفتهم بان الاول في الثانية صفت والثاني في شد وفيه للسبلتين في الركوع
الي في جود من في القول الائمة الثلاثة بوجوب الرض من الركوع والاعتدال مع قول الائمة
بعدم جود رانه من بعد ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشدود خاص بالاصاغر
والثاني صفت خاص بالاكار ووجه الامر الى بر تبنى الميزان واما في ذلك ان الصلوات
وتسل الى الصلوات في الركوع والسجود بالاشية لما قبله من التبرار والركوع فاي فائدة في
الصلوات بعد المحاب لو اضعفت من تحمل ثقل الصلوات ولو انه قد دخل في تحمل تجليات الحق تعالى
على قلبه ما كان للرض من هذا القربى غاية حتى ان بعض الائمة راقا حال الضعفا فاجل الائمة
اقام بطريق في الركوع والاعتدال هذا الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
المكث في فترة القربى فوجه المشايخ بامور بالرجوع الى الصلوات الذي كان قبله رغبة حتى
ياخذ قلبه راحة فيقدر على تحمل ثقل الصلوات والسجود والركوع وتبرعت سيد عليا الخراساني
وجه الله فيقول ما شرعت الطائفة والائمة الا عن الركوع والسجود الا للتبرير من الضعفا
من مشقة تحمل الصلوات في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الوجة للاكار الميزان في
على في الصلوات التي تحملها وهم يتحملون الاعتدال طلبا لكال راحتهم فيه كان بينهم بالغ
بين الوجه كذلك للاكار وامرهم بعدم الطائفة في الاعتدال من المحاب بعد ان ذاقوا راحة
ذلك ذوا منفرهم من حصة الحق تعالى كان بعض الائمة تنسطق ذلك وقال انه يطول الاعتدال
قدرا على العمل في مشقة مشدود منوط بالنظر لتمام الحاش من الاكار والاصاغر

[illegible]

تتميز طريق الحق في اليهود عظمة الله الواقعة للكل في غير وقت الايات فكان غاية كبريا
حسب رتبة مثل ان يرد العبد الى حاله فتوجه في غير وقت الايات انما كانت خطيئة
لشدته فقله العبد وشدة قلبه من حضرة العظيم ففاضل وتعمقت بصره الحق يقول انما كانت
المجوع من تيقن في كل لحظة ووفاء الركوع لان المحنة الاولى كانت لشدته لا لاله ولا ليهنا ولا لمجود
والثانية شكر الله تعالى على اقداره لما على ذلك انتهى نقاب سلطان الكلام على اسرار الصلوة
وبهنا ياتي مجلد فتم حينه المنع المبين بين استوار احكام الدين والمجده رب العالمين
ومن ذلك قول الائمة الملائكة ان الامم لا يزيد على قوله سمع الله من عباده شيئا ولا المنة على قوله
ربنا لك الحمد مع قوله ما لك بالزيادة في حق المحفود في احديا قولين عنه وقع هذا الشافعي للمج
بين الذكوي استجابا للاتمام في المأمور والمعتق الاول محققا الثاني شدة فزع الامم
الى مرتبة الميراث في قوله ان الامم واسطة بين المومنين وبينهم ولا يعلو في قوله تعالى
واحمد الله فاذن الله سمع الله من عباده فكانه يجبرهم عن الله تعالى ان قبل جدهم فامروا ان
يقرروا ما جهم ربنا ذلك الحمد يقر على قولهم فاذن الله في ذلك الامم سمع الله من
عباده فقولوا ربنا ذلك الحمد في الثاني عدم المحفود في جلي الامم واسطة بين المومنين
وبينهم في تبليغهم قول جدهم بل كل منهم كالامم في ذلك فيقول جدهم سمع الله بل
جدهم خاص طريق الكشف والشهود القلبي وانما من جهة الايمان وحسن الفهم بل
وهذا خاص بالاكار الذين ارتفع بها جهم والاول خاص بالامم في بين عن الله بانامهم
وتعمقت شديدي على الخواص بعبادته فيقول وجه منسوبة في ذلك على سمع الله من عباده
عند الرخ من الركوع كونه الركوع اول مرتبة للعباد فاذن الله في المنة كان تعبد في حضرة
عليه يكون الحق تعالى قبل جدهم الذي هو معظم ذكر الغيهم فلا يخضع في الركوع قرب من حضرة
المجود فسمع الله قول الحق تعالى الحمد لله فاحسبهم بذلك بشريهم انتهى فاعلم ان الاكار
شاه متفقدون لا المتبعية للامم الا في افعال الصلوة الطاهرة من ركوع وسجود فلهذا
وهم مع الله كالموضع الله فاحسبهم في ذلك فلهذا الامم ابراهيمية الفرض من انما السجود المسجدة
بالهيئة او الاثنت مع قول الشافعي بوجوب الهيئة في الصلاة له ثم باقية الاعتقاد في الصلاة
الوجوب وهو المشهور من مذهبه احد فاما الاثنت فالاصح من مذهبه الشافعي استجابا به وهو
الرايتين من احده وتم في ذلك في رواية ابن القاسم فلهذا الفرض يتناول بالهيئة والاثنت
فان اثاره اعدل في الوقت استجابا وان خرج الوقت لم يعد فلهذا محقق من وجهه والثاني
كذلك محقق من وجهه اخر والثالث مشدد فزع الامم في قوله الميراث في قوله الاول ان المراد
من العبد اظهار المستوعب على اسحق بل لا يرضى بوجهه الميراث في استجابته سواء كان ذلك
بالهيئة او الاثنت بكونها كذا الاثنت عند بعضهم اذ في الموضع من حيث ياتي ما في ذلك

الذي

رسوله عليه وسلم فاشكرى من فضله فضائله لا اقر باليه ولا اخذ لاهه انتهى فكانت مصطلحة من القائلين
لما قيل لها من عظيم نعمة الله عليها برزائها من السما والارض كانت في مقام بينهما سمعت لهما وقامت الي
رسوله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان الحق تعالى ما احسن بها هذا الامتنان الا اننا انبينا
محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجابة عن علماء القول الثاني بيان ما في كتابنا من
الشافعي فقال وجوب الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قدما في مقام
الاعمار الشافعي ما عايننا من اشارة الى كونه روي عنه في المثار وانه كان يفتي على شهود الحق مع
الحق تعالى لا يشقه شهود الحق تعالى من الحق ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الوجوب
احسانا للظن بهم واحسانا لمقام الكمال كان الاعمار ايا جنيته ومما كان اخذ بالاحتياط
للأمة فلم يوجب ذلك عليهم لاحتمال ان يقع لهم اصطلاح من شهود الحق بحال جلوسهم للشهادة
فيشك عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى نعم ان قول الثاني هو محض وشذ الشافعي ليس به
بذل للضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الامتنان كما
عليه الجمهور ولا يحال الا كما روي ما يوجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد لا يوجب
مما جرح اليه الثاني بيان ما في الشافعي من عظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم لم يثبتوا
كله موضوع للتكليف لانها كيف يظن بالشافعي انه يريد بقوله انه يريد وشذ الشذوذ
الذي هو الضعف هذا بعد من البيعة وسقطت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما
الشارع الحاصل بالصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهادة لينة القائلين
بجلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك المصروفاته لا ينافي حقيقة الله ابرار
فيما يطونه بالسلام متشافة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتابنا طاعة
الحكم والنوا من شوا الحق بالله تعالى وبالعباد فاجبه ان ثبت والله اعلم ومن في ذلك
قوله الاعمار ايجبه ان التسليم في الصلاة ليس يركن فيها مع قولنا لا يركن الله ان يركن
من اركان الصلاة فالأول ضعف والثاني شذوذ ووجه الأول ان السلام اقله يخرج من الصلاة
بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلافة في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان السلام بالسلام
واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتقوا كما الكبر وتقبلها السلام
فوجه بلا تسليم مبطل للصلاة بعد الصلاة فلا يجب كمال الصبر من حال الحج فالاول خاص
بالاكابر الذين هم على صلاة دايمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى قبلهم فكان السلام من
الصلاة وجهم مستحبا لا واجبا لما عساه يطرق من المخرج من حضرة الله تعالى ان اعتقه
عنهم العناية الربانية والثاني خاص بخائب الناس الذين هم على صلاة ثم يحاطون بطوق يخرجون
من حضرة الله ويبطلون ليلان وقالوا فافهم من ذلك قول بعض اصحاب الشافعي يخرجون
تقديم الشهادتين في الشهادة على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان

[illegible]

التي تخرج الى توجيه الاموال من قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
ان التلحم من قلوب القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
نية الخروج من القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
استيقظوا من القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
الطلب من القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
الحق في القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
استيقظوا من القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
من حشرته ولا خروجا ولا يقينا فان ذلك كادوا جيا لمرأى الشارع به ولو في حديث واحد
فلم يلقنا المخرج بذلك في حديث ولا اشرافا قالت العلي عليه السلام في القلوب على القلوب
ارادوا الاشارة الى القلوب من قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
بالنيات اذ المخرج على ذلك لا يترك ما فيه فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
انهم اذ القلوب لا يترك بل قال بعضهم ان ذلك لا يترك بل قال بعضهم ان ذلك لا يترك بل قال بعضهم ان ذلك لا يترك
يجوز ان يكونا من احد في المخرج والاصل في ذلك ثم قال واما اذا ما جيبك من جيبك
من غير استيقظان لك كيف تجد في قلبك منه ثم في خلاف ما اذا استيقظت فانك تجد
فيه قلبك منه انما هو في القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
فوجدوا في القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
حاجته فان لم تكن له حاجة فالي اي جهة شاء من قال في غير من جهة فان لا يكون في المخرج
كل حشرة له تعالى لا يخرج جهة على جهة الا بعض من الشارع وانما قد مر العود من العود
في حاجته على العود لان التيقن منه يستحق المصروفه واذا كان حاجته في جهة وجهه اذ
تغيرت في تنازعه فالي في جهة تلك المسته وهذا نظير ما قاله في استيقظان في القلوب
فيل الصالحين كل ما يشغل قلبه من قول وعمله وكل شرب وهو ذلك في سمعته مرة اخرى يقول
تغيرت في القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
المشهد خاص بالكل والكل الذين لم يندون تحيين حشرة الصلاة يزيد فضل ولا يترك
فمنها الا هو مفضل فيكون جهة العين يزيد على ذلك المفضل شرقا فان الشارع اذا جرحه
على بقية في المفضل قلناه في ذلك ونحننا حكم عقلنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور القوية
ما ورد من الامر بتقديم المفضل الجوف اذا دخلنا الحسد وثيقيم البصري اذ خرجنا منه فاحسوا
ومن هنا يتضح لنا انها من جهة من قال ان العود في القلوب فاحسوا في قلوبهم فوجدوا في القلوب من العود هو ان العود في القلوب لا يترك
انما نزل وعكسه ولغة ما قلناه لك الامن باب العدل بين الناس فانما نزلنا عن هذا نزل
ظهره من الجبر في ذلك النهار بل ورد ان النقطة تتنازع على هذا الامر على ما ذكره ونقول

على رتبة ذكرية هذا الهندا على وجه الترتيب في قول من قال ينقل للناس من موضع ومنه ولا يكون
 بغيره مناجاة الله تعالى فيها من اجزاء شرف من حصة مناجاة في هذا القول على رتبة عالية في الحديث
 المتعجب من اقتراب الى المقربين بطل ادعاء افترقت عليهم فبقت البقاع والفضل ما ضلها
 من فاضل ومعضول ورجع الامر به هذه الدنيا لا كما في البرية التي كان تخفيف قد يدغم في مثل
 ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا القول العلانية على مقام مرتبة السلام
 دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوا في ذلك عن غلبة الافكار والهمم رب

الفالين باب شروط الصلوة

اجمعوا على ان سترا للوجه عن اليمون واجب في الصلوة بغير ما رتب له شرط في صفة الصلاة وعلى
 ان السترة من الاجل ليست بجزء من كل ان لا يخلو عن السترة والجنين من الوجه واليد والرجل
 والجمعة وعلى ان استقبالا القبلة شرطية صفة الصلوة الا ان كان في المشقة والظلمة والحرب
 وان شغل على الوجه في السفر الطويل وكلمة من لا يجد من يوجهه للقبلة وكلمة من لا يجد من يوجهه
 في محو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبالا حال الكبر والشيخوخة وتقدم بقية ما اجو عليه
 من الشروط الى الباب قبله فوجهه واسما على الخان فلو قيل قول الجنيته والاشافي
 وهو احكام الرأيتين عن قوله واحد ان عورة الرجل عابدين سن تدركه مع الرأيتين الا ان
 من مال واحد منها القبلة والمه فسطح فالاول مشدد خاص بالكل والاسر كالعلماء الامر والاشافي
 مخفف خاص باراد الناس كما هو اتيه واحاد الذاهبين في الترخيل فغيرهم من لا يتحقق كنف
 فلهذا فرج الامر الى ما يتحقق الميراث ونور في قوله مالك والشافعي واحكام الركية من الاجل ليست
 بعورة مع قول الجنيته ويسمى اصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص بالكل والناس
 من الاصغر والشافعي مشدد خاص بالكل والناس على ذلك المسئلة قبلنا ونرى في قوله مالك
 والشافعي واحاد في الحديث ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول الجنيته انها
 كلها عورة كذلك الا وجهها وكفيها وقدمتها ومع الرأيتين الا ان وجهها عورة
 فالاول منه تشديد عليها في المستر والشافعي مخفف والثالث مشدد فرج الامر الى ما يتحقق الميراث
 ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها باخراج الخدم منها من وجوب السترة
 الثالث ان الوجه هو الجمل الاعظم للفتنة والموسنة وجوب كسوت الوجه وجزء ما ذكر في الصلاة
 تقدم مراعاة الشافع فوضع نظرا لظاهره الى ما من المشاكن الكسوت المذكور من ذكرها في
 باب عروجه وادناه امر المرأة بذلك الا ليقوم الوجه على يد في المياض والادب مع من الناس
 لم يمت من ينظر اليه في حمرته فيصير امته منظر عليها الى المشاهدة بطله وجماله فان كان
 الناس يراون النظر اليه في غير ذلك في نظر انما الى وجهه فان صاحب الادب لولا ما يرق المرأة
 وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها فينفضه بمراقبة من يراها حمرته فالمرأة بين يديها

تجدید

2

ان ذلك لا يقع فيه كمال الحسنة طاعة من المصطفى وحيث ان الثاني ان الشاهد هو موافقة الاستدلال بعد هذا
فذكره في قوله ولو نقلت عليه ما وجدنا بالاكابر من ان الكمال من خشية الله مبدل عند بعضهم غير مبدل
عند غيرهم في قوله لا يكون الا على العبد ان يملك طريق الرياسة حتى يصير ملكا عليه من قلوبهم
ويجمع مواظف القرآن كلها فلا يظهر عليه بكار ورجب الثاني قول الكمال من خشية الله يجمع المطلب على الله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان في قوله لا اية الاية الا ربعة انه يوجب الصلاة بالاشارة من المصلي في اسم
عليه بعد مع قول التوبى وعطا انه يرد بعد فرائضه وقال بن السيب والسنن يرد عطا في الصلاة مشددة
فيه وهذا السلام بالاشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشددة في الرد في الصلاة فقط
ورجح الاول حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الايمان من شره ورجع الثاني من اعادة الامتنان
على الله تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحمل المقصود بالرد بهذا السلام ورجح الثالث في حصول
شهرته لم يرد المقصود هو خاص من يرد على المصلي كالمجتهل من الاجلاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ورجع الى قول الاية الثالثة انه لا تجل الصلاة في جوف بين يديه المصلي لو كان خاصا او عاما
وكليا اعمود مع قول احمد بن حنبل في الكليات لحدود بين يديه المصلي في كل صلاة في كل صلاة
عند من يركبها كركبها من الشرايين السبب في الاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ورجح الاول قوله عليه الصلاة والسلام امر الله لا ينطق الصراط من رضى وتوحيده من الاكابر في الصلاة بهم
من شاهدة الحق فقلنا في قلوبهم شيئا لا يشغل قلوبهم عن ذكر الله الذي يكون ذلك حجب في قلوبهم
مشاهدة ما يتجلى لهم من قلوبهم من ملائكة الحق تعالى في قلوبهم من ملائكة الحق تعالى في قلوبهم
الصلاة بالحوار والملازمة في الشيطان لا يشاركهم كاهن مشاهد يتجلى المكنون والبيد
لا يبعد من الاية الاولى منه طيف فطعننا في هذه الفقرة فقلنا مشاهدته قطع ما ذكره في الصلاة
شهوده وانما قطع مشددة لان شهود الاكابر لم تكن وشدة من فقهه بما به فلا يتقرون من جميع المواقف
الا الى السواقي بعد ذلك من امره لا خارج عنه فانه من ذلك في الصلاة والثاني في قوله لا
الوصول الى ما بينه امره مع قول ابن جنيته بطلان ما ذكره في ذلك الاول مخفف خاص الاكابر الذي
لا يشغلهم من امره شغل والثاني مشددة خاصا لا من غير فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا في قوله
شهره الاكابر وجه الكمال في الصلاة الذي منه حصل الحق في الصلاة ورجح الاول من المؤمنين
والا لاية جديدة في ظننا في معنى الصلاة عليه وسلم على ما في نسخة من نسخة ومنه استفتت المرأة
ايضا اعظم مولود الدنيا هيبة المجد لها كالاوقات ومنه كان في الصلاة كانه ما شاهده من كان
مخاطبا من الناس التماسا ومنه قدرة المرأة على النساء في نفسها من جهة الوقوع من الرجل مع ان
شهرتها اعظم من شهرة الرجال في سبعين سنة في غير ذلك من الامور ورجح الاول من المؤمنين
رجحه الله يقول من تامل في قوله تعالى وان نظار عليه الى اخر الاية علم ان هذا المصلي عليه وسلم
أكمل الخلق في مقامه الصوري على الاطلاق ولذلك انقصر الحق تعالى لهذا الانتصار العظيم

قرين جيفته في رواية والشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاولى ان لا يفتى في حرمها بل هو الاولى وانما في
 فيه تشديد والشافعي حقيق فرج الامر الى بيتي الميزان ووجه الاول تسليم حقيقة الحزب وادعائهم
 فيها امر به سواء كان ذلك من جهة الاعتقاد بالاكاذيب من جهة ما قبله من جلال ربه وعظمته
 لتقصير شية الرابطة والجامعة من الوصول الى مقام الكمال فيصيرية دينه قوله ذلك المثل فيعرف
 ما يفضل وما يترك ولا فيه مشاهدة ربه عز وجل ولا في كمال عليه الانتباه على صلوة
 والاسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انما النبوة تنبى في اخبر الله وسئل عن المقام لا يتبع له فيه
 هو ولا يثبتان وتبعه في ذلك الاكاذيب الصعبة والشايعين فتقره عن عمر بن الخطاب انه كان
 يقول اني لا دخل في الصلاة فاجوز الجبش ورويته واثابته الصلاة ومن قال الله وكذا في كتاب
 الظاهر الطعنت والنقص بقدر داخل بمقام هذه الامام الاظم فليعلم من هنا ما يفضل من صلاة
 اعظمها فبقوله من عظمة الله في كمال النظر الى المقام الذي وضعه من هنا ما يستحقه بالاكاذيب
 فانظر الى النظر الى المقام الذي فوفقه فانظر ما فاضله فان ذلك نفيس فليعلم ان الله لم ينفذ من احد قبل
 انما وجه قوله ذلك في ظاهره ان النقص في الواقع لا ينفذ الصلاة كاصلة في ذلك اليوم
 وانما في الحقيقة عاقل فوجها كماله فكان البحر وما غير ما يجب وشيئا في الدين جيفته والشافعي
 ان السهر في صلاة الرابطة معنوية في الاستغفار والجد فان السهر ان شاء الله كان جديدا
 معنوية في صلاة الرابطة معنوية في الاستغفار والجد فان السهر ان شاء الله كان جديدا
 معنوية في صلاة الرابطة معنوية في الاستغفار والجد فان السهر ان شاء الله كان جديدا
 معنوية في صلاة الرابطة معنوية في الاستغفار والجد فان السهر ان شاء الله كان جديدا

فان لم يقع له ظن بغيره الا على القول ان الحسن المجتبي ياخذ بالاكبر فيجوز له ان يقول في رجب
 شك في صلواته فليقل لا يقول اخذ بالاحياء من الشاي فيقول والشايت محقق والراجح عند
 رجب الامر لا يثبت الميثاق في الاكبر الا على الاكبر والايين بالصور لاخذ بالاكبر فليقل
 زهوق قوسهم من حصة الله هو وجوبه فلا يخذوا بالاقول حصل لهم المثل وصارتم سالكنهم كماله للكون
 والله لا ثواب فيها والايين بالاكبر الاكبر المطلقان فافهمه رجب لا يقول الامام الشاهي ان ترك
 الشهاد الاول فذكره بعد انقضاء لم يعد له اذ قبله فادعيت له السهو ان بلغ حد الوكع مع قول احد
 ان كان ذكر بعد ان انقضاء فليقل لا يقول في رجب ولا يبرج ومع قول القمي رجب مالم
 يشترع في الشهاد ومع قول الحسن رجب مالم يركب ومع قول مالك انه ان فاتت ايشة الاكبر
 لا يبرج فالاول وما بعده من تحقير وقول مالك انه يشترط من حيث عدم الرجوع وتحقير
 حيث الرجوع الى الشهاد فرجع الامر الى رجب الميثاق روجه الاول ان جلوس الشهاد الاول انما
 شرع للراحة من تعب المحضوم مع الله في الجود حيث ما قام مستقيما فليقل الرجوع للجلوس
 فليقل لا سيما وقد وقف بين يديه الله تعالى فانشا ومن لا يقول القمي ان رجوعه ليس بركب ولا يجب
 لخطاب الحق تعالى في اتيان الامور والايين خطابه مع الحقوق وان كان الاصل في رجوعه قول الحسن انما هو
 الضعف وتدارك الغفلة في التوسيع ترك ما مر به روجه قول مالك ان غفلة عنه لا ركن
 ولو هو انه لم يترك على محض ما جاء الله تعالى في التيسار مع فعل الجلوس القمي انما هو بعد
 انقضاء وظيفة الميثاق وذلك في الجلوس لا يبرج فالحسن الشاهي القول لا يثبت في الشهاد
 الذي لا يقدرون على ثباته الواجبة او الشايت بالجلوس في وسطه فليقل لا يقول في الشهاد
 الجلوس للشهاد لا يبرج فنادون الاول مع ان كانا متما بعد جديتين فليقل لا يثبت في الشهاد
 الاخير انما كان الجلوس له واجبا زيادة رحمة بالمصلي في يثبت ان يخل الحق تعالى في الجود والايين
 اشد من تخليه في الجود الذي قبله الشهاد الاول وذلك من خصائصه في بيان الحق تعالى كما
 مر بطله في صفة القتالة فافهمه رجب لا يقول الاية الثالثة ان من قتل من طاعة سبوا
 ثم ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الرابعة للشهاد في الخامسة وتجدد السهو وان كان
 قد تشهد فيها مجد السهو وتسلم مع قول ابو حنيفة ورواية انه ان ذكر قبل ان يصعد في الخامسة
 رجع الى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان في سجدة في الرابعة فذكر الشهاد بطل
 فرضه وصار الجميع تنافا فالقول محقق والشايت مستد فرجع الامر الى رجب الميثاق في رجب لا
 اتفاق الاية على ان من سجد اربعاً سجد الله سبحانه في السهو فليقل لا يقول في رجب
 انه يصيب اليه باركة اخرى ويسجد لله ويكبر فيكون المغرب شجعا فالقول محقق فليقل لا يقول
 والشايت مستد فليقل لا يقول في رجب الاول ان المتوكل لا يتأثر من شهود الشهاد فليقل
 الاكبر وتذوب ابدانهم من مشاهدة فليقل لا يقول في رجب الاول ان المتوكل لا يتأثر من شهود الشهاد

المسلمة ضاروا قدم على منلهما فرددوا كما هي ذلك اهل المناجعة ثم قال قال اقبل ان منهم شئ
لكن تبارك بالجوابة انه لا يشفع الى الاوجه غيرا شاعدهم الحق وانما الشاهد فلا يفتح بين
الوزيرة لانها لا تكون الانية المرتبة السابعة قان تبارك كما يكون في قوله الامور اجمع وكنت اشفاع
عن وجهه للسلة لا يذكر الا شامة ومع الله الذي في عوبه في شاة هذا التروية لك
قول الامام الثاني واحد من خبر جماعة بانه تشركه شاة لا يحج الى يوم الله عيسى عليه
العليقين نفسه منع قول ايجيقه فادنية احتج بالروايات عنه انه يرجع الى قولها في ذلك حنف
والشافعية منه فزع الامر الى مرتبة الجيران ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لقب فانه علم فقال
من غير فلا يخرج منه هذه المكلفين الا بذلك ووجه الثاني ان شفاة الجيران لا ان النفس ديا
ليست على صاحبها ولا هذه الامرية الاجنبية فانه من ذلك قول الامام الشافعية لا يسجد
للملك مشوق الا الفتوة والشهادة الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم منع قول ايجيقه
انه يسجد لتكرار التكبير للركعة الاولى من موضع الاستراة وعنه ان كان اماما فانه يركع
عالمه لكن يحلف على السجود عند ذلك جهرت من موضع الاستراة يسجد بعد السلام وان كان اسير
في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقالا سمعنا سجدة في ذلك الحسن وقد تركنا في الاموال
حنيفة والثاني منه فزع الامر الى مرتبة الجيران ووجه الاول ان الفتوة والشهادة الاولية في شاة
الاكل فاستصاحبها بالسيود فذلك كما لاجية الفتوة ووجه الثاني ان نبيها في العبد
وتكبيره عاتق شفاة في ذلك المع العظيم فذلك الغاطيل بكبريا الحق تعالى سبحي هو او تبارك
بهم بشهود الكثرة وليس في ربه معاشرة الملو والعت في ذلك التبرؤة وكذا في الفتوة
في الجهر موضع الاستراة وعنه فان الشاع فاسترته كما لانية المتكلم في اسر موضع الجهر
او عكس مقتضى كالملة كالبطلان التام في ذلك في اربعة الفتوة عند الكلام على تكبير الله
والاستراة ووجه قول احمد المظهر الى قول الغالب الناس في قسمهم سائرهم فان تكلمت تبارك في شاة
الفتوة ولو بالحق في الاخرة فمن ذلك فذلك كان السجود اجسا الى اختيار الحلي فذلك جبرية
فنه فزما وحة سجد والا فانه في ذلك لا انقاضي الالية فانه يمكن له التهود اذا اكره سجد فان مع
قول الاوفاي فانه اذا كان التهود جسيب كان زيادة والمقتضيان سجد لكل واحد حدين في منع قول
ابو ابي ابي انه يسجد لكل هو حدين مطعانا اول حنف خاسر لتمام التثنية في ذلك يسجد
خاص بالمتطهين في التمام والثالث مشدد خاص بالاكار الميا الغينية كالالاختياط
فزع الامر الى مرتبة الجيران ومنه القول في ذلك والثاني لا حنف احيى في اية ان لما مفرد
يسجد للسجود اذا سجد امامه ولم يسجد للتبوء منع قول ايجيقه انه لا يسجد لان سجد امامه
فالاول مشدد والثاني حنف فزع الامر الى مرتبة الجيران فوجه الاول الاخذ بالاستحاط وشدة
الارتباط وتحميل الجابر بالفتوة مع اقتضا الفتوة ووجه الثاني في قول حنف في ذلك

الى مرتبة الميراث وهو الاول لان السمع اذا كان في الصلاة فهو مستحق للميراث واما ما ذكره
 المؤلف فلم يعم بالاشتغال بغيره ولا لان الامام من شانه ان يتكلم بالامور ومنه ما كان يسمع كلام
 السجود لقراءة غيره فانه مكان الامام نائبه في القراءة فلهذا كان له ان يتكلم بالامور ولا هكذا
 الحكم في غير الامام فلهذا كان قولنا في حقيقته انه يسجد بعد الفراغ من الصلاة بالامر من غير ان يتكلم بغير
 الحاجة المأمور بها في الصلاة فطافح من حيث يقتضي ما فاته من سجود الملائكة لتفسيره بعدم
 الرضاة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله ساجدة الله تعالى من الخلق ولا الخلق من الخلق
 وتفسيره في هذا ان الحق تعالى هو الشايف كل ما عليه من قبله هو القيد عدم ان يكون وجهه من غير
 كلام ربه عليه فلهذا سجدت له في الدنيا في اوله ولم اره في المقام الثاني في الدنيا
 والله اعلم من ذلك قولنا في هذا واحد في كل سجدة مع قولنا في حقيقته ومالك انه ليس في كل
 السجدة الاولى فقط فاولا من ذلك في محض فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه
 الاول العمل بظاهر القرآن في قوله تعالى الذي امنوا ركعوا سجودا سجودا سجودا سجودا
 ان في سلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاتي ولكن جمع السجدة مع الركعة في قوله
 بيان ذلك في الصلاة فالت ركوع وهو وجه قولنا في حقيقته انه يقول المراء بقوله تعالى ركعوا
 واسجدوا السجود الاسمي في الصلاة لا القاري ولما السجدة الاولى في الجمع فاما ان يوجه
 فيها بقية الآية لما في ايتها من التوعدا لهذا لم يلزم يصعد من الناس فيصالح ذلك ان مواخذة
 المعبودية عند حضور المراكب الالهية العظيمة اشده من مواخذة في غيرها المراكب المذكورة فانه تعالى
 الجبروت كل من في السموات والارض لا تشرف العبد والجبروت والجماله والجبروت والادب فلهذا كان
 ثم قال فكيف من الناس كثير من عليه العذاب وانما من هذا الكثير من الناس العذاب لما حدثت
 السجدة من هو دونه والديانة كان الاولى به ان يكون اول ساجدا وهذا ما يثبت للامام
 اوجبه في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل من ايا باب وقع من يشترطه السجود لله
 مع انه لا يصح لاحد التكبر على ربه ابا وانما يقع التكبر في حقيقته من الخلق فالجواب
 انه وقع عدم السجود من الجبابرة من صفات البودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقاسرا
 لا نبيا الله والانبيا به لانهم يدعونهم اليها فيصنعون به صدره فافهم واكثر من ذلك لا نبيا له وقت
 سبل الشيخ ابو عدي من حديث انا احب الله فلهذا نادى من السما ان الله تعالى يحب فلانا
 فاجبه فاجبه اهل السما ويضع له القول في الارض انتهى الحديث فلذا وقع التكبر بذلك في كل حاله
 الانبياء والاوليا من هذا النفاض ان لم يسمعوا ذلك ولكن يجوز في وقت معله انهم لا انبياء والاوليا
 بحكم التخصيص فلذلك طاع الانبياء والاوليا بقصدهم وعصاهم ايضا لاخر كما قاله في ذلك
 سبحانه والكل مني ومن اهل من ابي وماله الحي لان الانبياء والاوليا على الاحكام في الالهية والناهي
 بما في ذلك تتمتعوا بما فيهم بعد السجود له الذي هو كتابة عن الطاعة لأمور ليا شئ الانبياء

والاولى انما اقصى قصده لم يلزم فاضم الى ان قولنا بينه وما للثاني واحد في حديهما بينه
ان سجدة من من هزيم السجود وليست بالسجدة لشك من قول الثاني في حديته الزائدة الاخرى عنه
وهي المشهورة بانما سجدة شكر تسبق وغير الثلاثة فالاول لشدة والثاني ضعف وضع المولى في
البيان درجة الاول انما تنقل اليها ذكرها الاخر ايضا لما بالسر عند تلاوتها واولها من الام
لاسيما ان كان احدنا وقع في مصيبة ولم ينب منها ارباب ولم يقل لها قبلت فانه يور بالسجود
فيها الثلاثة اكثر مما يكون خارجا لانها حاضرة فيلب فيها الصلوة والوضوء من السجدة وهذا خاص
بالاصناف الثلاثة من جعلها سجدة لشكر بحملها خاضعة بالاكثر الذي لم يقوا في ذنب او نقص
فيمر لكن قلب على الخلق قول فربهم وانما قالوا الشائبة بطلان الثلاثة بها لانها لا يلزم
لاشاق له بالثلاثة التي هي فيها ولم يثبت الله على الله عليه وسلم سجدة في الصلاة فها هو الجواب
هذا القول من جعلها اذما سجدة وفيها الثلاثة في عمر قوله صلى الله عليه وسلم في عملها صلى الله
امرنا من ردا كانت في الصحيح فلكل من المذاهب وجه فاضم من كل الاعناق الثلاثة
على انية الفصل الثلاث سجدة في الصلوة والاشفاق والعلق مع قولنا في المشهورة عنه انه
لا سجود في الفصل ووافقه الاية في السجدة وهي احد عشرة سجدة ما عدا في السجدة الاجمعة
من الجوزية الاول الانتفاع وكذلك الثاني وموقد السلام بعد التبريل له عليه وسلم في الفصل
من منذ غزل المدينة فكل الامام وقت على حد ما بلغه مع ان من اشك السجود في الفصل منذ دون
نفي السجود فيه ضعف فزع الامر الى من تبقى الميزان وسمعت سيدي علي القوام رحمه الله
يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منذ غزل المدينة لاشفاقه ونقصه في الصلاة
الصالحية من غزل المدينة في كمال الايمان والاعتناء بجلائهم حين كانوا في مكة كل منهم طراية
عندهم فبما لا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوسهم من الوهن فلو لم
من سلم في بيته المتفق من ذلك قول الاية الثلاثة بان الركوع لا يقوهم مقام السجود الثلاثة واذ
قرا بقية السجدة في الصلاة مع قولنا لا تاتوا بي حقيقته انه بقوهم مقامه استعجابا بالقدرة لشدة
والثاني ضعف فزع الامر الى من تبقى الميزان ودرجة الاول ان الغالب في الناس ان لا يقتصروا في
الركوع كالسجود فذلك كان الركوع عندهم لا يقوهم مقام السجود ووجه الثاني ان الاكثر غلظوا
الي الركوع بقية التنظيم كالسجدة فذلك كان يقوهم مقام السجود فوجه الامام باختيافه
ما كان اذ قد اركه في حقيقته من بقية الابتهاج في ذلك قولنا للثالثين ان لا يكون للامام
قراءة السجدة في الصلاة مع قولنا اي حقيقته يكره قراءة ايها ما يسرفه بالقرأة دونها بغيره
وبعد قال احد فضائي قال واسر فها لم يسجدوا في كل حصة والثاني شدة فزع الامر الى من بقي
الميزان ووجه الاول عدم وجوده في قراءة اية السجدة في الصلاة وهذا خاص بالاكثر الذي
هذرون على التزول الى السجود ولو لم يزل القيام ووجه الثاني ان الامام والمأموم قد يكونان

لم يمتد اجابته الى الجوزة لعدم قرة استعماله هذا فطلب القول بالبرهان حتى يقع هذا الاذن بالسجود
 وذلك لوجوده في القوة على العمل بها حتى يقع في الجوزة فذلك كما لا يخفى والى اية التسمية لا يه
 وجوز في نفسه في غير موضعين من الجوزة فلم يكن قراية التسمية ما كان فطلب بالسجود في الثلاثة
 مع هذه التسمية فالحمد لله في ذلك في الشافعية انه اذا سجد الاثني عشر سجدة فلهما سجدة واحدة في السجدة الاولى
 سجدة واحدة في السجدة الثانية مع قولهم انها لا تخطى لان ذلك سنة في السجدة الاولى والسجدة الثانية
 مختلفة في جميع الامور وتبين الميزان في وجه الاول ان ذلك اختلاف في الالهام والاختلاف في العمل فلهذا
 اذا انقطعت القوة بطلت السجدة بغيره وانما جلت تلك السجدة في وجه الثاني والى اية
 لا يجزى الا بتمام من سجد السجدة الاولى فلهذا في قول الشافعية احدان سجدة واحدة
 في السجدة الاولى والسجدة الثانية مع قولهم في حقيقته فذلك انهم يكرهون السجود والبرهان لا يسلم فالاول
 مشدد بالسجدة في الثاني في حقيقته لعدم وجوب التمام في وجه الاول كونه كان في حقيقته
 بحيث فيها عن خلق فائدة فكان فراغه في السجدة كالتقدم على قوله في حقيقته فغيره وجوز
 الثاني في حقيقته في تلك السجدة عادة فكانت السجدة من غير ان يقرأ من الحاضر في رسمه
 سجد في حقيقته في وجهه انه يقول لا تكمل السجدة في مقام الركعة حتى لا يبين في سجود الخ
 بالسجود بين يدي الخ في سجدة يكون مشاهدا للركعة بالخلق في ذلك من امره يبين وما زاد
 عليه من سجود له حقيقته فكانه عدمه والسلام لا يكون الا في وجوده ولا وجوده بحقيقته
 ولم يبق فافهم وهذا سر ان لا تخطى في كتاب فهم انه الاقام ايا حقيقته حيث لم يبق وجوب
 التسليم من الصلاة في هذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجوده من يسلم عليه بعد الغيبة لكونها
 حاضرة جمع لا يجزى عنها عينية فمن في القول بالايمه انه لو قراية سجدة واحدة في سجدة واحدة
 في الحمال ولا بعد تظهن مع قول بعض الشافعية انه يتطرق في اية بالسجود وان كان قد
 ذكر الائمة مرارا في جميع السجرات فالاول مختلف في الشافعية مشددة في وجه الاول انه لا يخطى
 بالسجود الا من كان متظهن في وجه الثاني في وجه الاول عليه في قراية القرآن على ظهره فكان
 الخطأ في متونها عليه بالسجود في الاصل فذلك امر يتذكره في السجدة في حقيقته انه
 لو كرراية السجدة في مجلس كراه سجدة واحدة عن الجميع مع قولهم في الائمة انه لا يمكن السجود
 في اية عن السجود في مرة اخرى بل يكره السجود على عدد تكرار الركعة فالاول مختلف في الثاني
 مشدد في وجه الثاني ظاهر والله اعلم

باب سجود الشكر

هذا من جنس الشافعية منه سجدة واحدة او اثنان نعمة في سجدة شكر على ذلك وبه قال احمد وكان
 في حقيقته والظاهر ان سجود الشكر على نعمة واحدة او اثنان سجدة واحدة او اثنان سجدة واحدة
 فان جاز في الصلاة وقال عبد الوهاب المالك لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك لا الاول مشدد

في الثاني من صفاته الاول ان النعم لم تنزل به اية على النبي صلى الله عليه وسلم ان النعمة لم تنزل به اية فانه قد
 يبين القيد شاعلي الله تعالى كان لم يصره فكم كبري تقيده وتذمعه وكان النبي قد كان هذا الكلام
 الثاني انهم القيد بسجود الشكرانه ليس له عليه نعم الا انها قد لم يصره فكم كبري تقيده وتذمعه وكان النبي قد كان هذا الكلام
 بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان في تاركه يقول لا يصح شاعلي الله تعالى قد كان هذا الكلام
 الوحيد وهو من غير ذلك ابد الاديبي مع تقدير كون ذلك خلقا في اليكف وانما انما في خلق له
 جليل ولا يملك للشكر ان ذلك المصير والمهر في الاقرار ان النعم الجز من مقاديرها بسجود او غيره
 فاحمد من ذلك قول الائمة الشافعية انما يوجب القيد انما ياتي بقرينة لا ياتي بها او اية مطالب ان
 يستبعد مع قول اي حقيقه بقرينة ذلك في الموضع الاول بمقتضى الثاني منه فوجع الامر في يرتجى
 الميزان وجه الاول انهم القيد لخاصة الحاجة الى الرخصة وتزول العقوبة ليعتد في عمل القريب
 الذي هو الصلة وهذا خاص بالاكثر الذين يتدرون على المعلق مع علمه بغير ان الحق تعالى
 لقولهم والثاني خاص بالاصغر الذين انهم يستم هيئة الله تعالى فلا يروى بالسؤال بالمقدرة
 على المعلق فكان من رحمة الله بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالتوالي في فرضهم لما بها من حجة
 الهيبة والعلة بخلاف التوافق لفظ الجواب فيها رخصة الهيبة فانهم

باب صلاة النفل

انفق الامة الاربعة على ان التواكل الربانية سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك انفقوا على وجوب نافلة
 العوايت من الفرائض فمذاها انفقوا عليه وانما اختلفوا فيه في نسبة قول مالك
 والمشافعي ان الوقت مع الفرائض الوقت مع قول احمد ان كذا ركعتا الفجر ومع قول اي حقيقه
 ان الوقت واجب فالاول والثاني محقق بجعل الوقت او الفجر نافلة من كذا والثالث مشدود
 بجعل الوقت واجبا وجع الامر في يرتجى الميزان في قوله الاول قوله صلى الله عليه وسلم في قوله
 رضي الصلوات الخمس الا عرابي حين قال له علي بن عمر ما قاله الا ان نطق وعظا هو تقى وجوب
 ما زاد على الخمس صلوات الا ان يجب بفرض كذا رخصا الثاني كثرة التاكيد من المصلحة في
 صلاة الوقت وودونه تأكيد في صلاة الفجر وما اكديه الشافع في وجوب الاشياء
 فيكون مرتبة فوق المناقلة وودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا ينبغي عليه
 عارف فزم الله الامام ابا حنيفة حيث فابر بين لفظ الفرض والواجب وبين حتمها بما جعل
 ما فرضه الله تعالى على ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لا ينطق عن الهوى
 ادب مع الله تعالى بنفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الامام ابا حنيفة على النقل
 ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب دفع رتبة تشرع ربه على تشرع به هو ولو كان ذلك
 باذنه تعالى ولم ينطق الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف انما

هذا الكلام ابي حنيفة متفقاً على ان الحلف مضمون كقولهم لا ان يكون ذلك الامر الذي وجبه حلف الله
 عليه فسلم عند الله تعالى بنية ما فرضه الله تعالى لانهم من اهل الايمان بالشارع عند وفاء
 ما افادته ان الحلف بفعله لك الواجب وهو معنى به كالمضمر وتطير ما قلنا من ان الحلف لا يشترط
 عليهم الصلاة والسلام بالادعاء بل فقط الصلاة دون لفظ الرحمة والترضي وان كانت الصلاة
 من الله في اللغة الرحمة تفصيلاً لما يشاء الا ان كثيراً من ائمة الشارح اشياء على سقوا
 فيوجب بعضها الجهد باجتهاد كالحثان فان اشارة ذكره مع فعل الاطاعة وتنق الاصل
 وغيره لك من خصال الضرورة كالاستعانة به من خصال الضرورة وقال الملايكة بوجوبه فان لم يسه
 عندهم ما هو واجب وضمانها عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح الامام مالك لفظ
 الله يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله الله سنة فضا ويتردد في ذلك في نفسه ويقول الاستعانة
 عند مالك فلو قيل من غير استعانة صلاته ومالك لم يقل ذلك بل اوجهه من حيث انه بعبادة
 يجب ان لا يترك الصلاة فانه من قول الله تعالى انما يشاء الله بوجوبه ان يترك الصلاة او قبل
 الظهر او بعدا او بعدا مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء
 سأل الله وان شاء على ركعتين مع انه شديد في سنة الله التي قبلها فجعلها اربعاً كما جعل
 التي بعدها ايضاً اربعاً فالاول من سنة الظهر والقصر مشدد والثاني مخفف وفي سنة الله
 بالعكس فرجح الامر الى من ينهي الجهر في صلاة الله في الظهر والقصر والعشا طول من الاذان
 في صلاة الله قبل الدخول في صلاة الله في صلاة الله لان اكتشاف صلاة الله تعالى المضطرب في صلاة الله
 وتزويج الغلو بين صلاة الله في صلاة الله ما هو من العزم الذي هو العزم كقصر الشوب وكثافة
 الجهر في وقت الصلاة على ما لا يملك احد من تليد من صلاة الله فيها واما الاربع التي
 جعلها ابي حنيفة بعد ما هي على غير العدم كمال المحض فيها كثافة الجهر فانه ومن ذلك ان
 قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة المطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فانه يسلم من كل
 ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة فانه منع التسليم من كل ركعة وقال في صلاة
 الليل ان شاء سأل ركعتين واربعاً او ستاً او ثمانية بنسيلة واحدة فاعادها بالليل فليس من كل
 اربع فالاول مشدد والثاني مخفف ورجحنا الاول مراعاة حال غالب الناس من قد رخص على الوضوء
 بين يديه تعالى مع طول ذلك الخطي كان تسليمهم من كل ركعتين في محل الاخذ بالبين الاكابر الامارة
 ورجحنا الثاني يسلم من كل ركعة مراعاة حال الصغار الذين لا ينفذون على الوقوف بين يديه في
 صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة توجه قول ابي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين
 ينفذون على طول الوقوف بين يديه مع ثقل الخطي اكثر من ركعتين ووجد من منع الزيادة
 على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يديه في النهار على الاكابر وامسأهم به كمن على عليه
 الاضغار الذين لا يمسون بزيادة ثقل الخطي لا تقصها لهم هذه الامار ابي حنيفة ما كان اكثر من صلاة

لمتعلقات الاكابر والاصاغر ورحم الله بعية الائمة ما كان اكثر شغفهم على الامة وقرئ له الشافعي
واخذا قول الترمذي ركه واكثر احدى عشرة واد في الحال ذلك ركعات مع قول ابي حنيفة الوزن اثنا عشر ركعة
بتسليمة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الترمذي ركه قبلها شفع مفصل واحد عليها
من الشفع ولكن الله ركعتان فالاول منه تشديد والشافعي فيه تخفيف والشافعي قريب منه فرج الامر
الخير يبقى الميزان ووجه الاول لا يتبع الامر الشافعي والمكة فيكون المذهب له صالحة الترمذي زيادة او نقص
مراعاة الشافعي لا يوافق الله على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسعة الحضور وطبقة في اخر ركعة من صلاة
الوتر قد اقره كقول تعالى وكلم الله يوم البينة فواقعه من كان استعداده قد وصل
له الحضور مع الله تعالى في اول ركعة او ثلث ركعة اكثر من ذلك ومن لم يحصل له الحضور في الصلاة
حتى يجتمع في ذلك باحدى عشرة ركعة او ثلثة عشر ركعة او اكثر كما قاله مالك في قوله في الغزل
ابي حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كان المغرب وقتا لها ومن القواعد
المقترنة ان المشبه به اعلم من المشبه وان ينسب اليه زيادة عليه ولا تقتصر عنه ما يمكن وقد
تمت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول لا يسيئ فلا الاخذ كله فليعلم من الفرائض وما لا
تطير له لا يقال فيه نقل وانما يقال فيه على برهين سمعته من ابي حنيفة لا يكون الغل الا ان
كلت فرائضه وذلك خاص بالابنية لضعفهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نقل آخر
وسمعت ابي حنيفة يقول ما لنا والشافعي انه يقرأ في ركعة الوزن الا خلاصا من المعنى ودين
ان من وتر فقد وحده تعالى وانني هذه الشواهد دخل طريق السقادة وذلك اجزاء يكون
الي ابلوس فذلك امره ان الامانة في قراءة المودتين دفعا لشركته وموسى فوخاص
بالاصاغر وهو قول ابي حنيفة انه يقرأ في الاجرة سورة الاخلاص فقط عدم الحرف من
وسوسة ابلوس في تلك الحصة وهو خاص بالاكابر انتهى في قوله ابي حنيفة والشافعي ان من وتر
ثم تعبد لا يبعد الوزن مع قول احمد انه يشفع ركعة ثم يعيد فالاول ضعف بعدم اعادة الوتر
والشافعي يشدد فرج الامر الميزان ووجه الاول لا يتبع في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله
في ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يتنبل لابلوس على قديمهم ووجه الثاني لا يتبع لبعض الضمان
وهو خاص بالاصاغر الذين لا يملون من كثرة التعبد لابلوس عليهم سبيل وتضمن الحديث السابق
ان من وتر قبل ان ينام فقد روي ما عليه فاذا اقام سبيل بعد النوم فله ان يجمع بالشفع وان سبيل الشافعي
لا وتران في ليلة اولى من ختم اخر صلاة بالليل شفع ثم قمت امرى وذلك يستحق من فم هذا
لا يحتاج الى تعقن الوتر فافهم في قوله مالك في المشهور عنه فالشافعي يقتضي بالثبوت في
الصفحة الشافعي من رمضان في اخر ركعة من وتر التراويح مع قول ابي حنيفة تراجم باستجاب ذلك
في الوتر جميع السنة نبه قال جماعة من اصحابه كان عبدا وايضا من هو ابن هزان وابي الوليد
البنسابة وري فالاول ضعف الشافعي يشدد فرج الامر الميزان ووجه الاول ان الشافعي فضل

ذلك في المصنف الثاني من مصنفات دينه ووجه الثاني ان قوله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي
الدوام فاخذ الامام ابو حنيفة واحدا بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الامام حنيفة لم يجز لا يرد الوتر
كاستهادة لله بالمركوبة والاحدية والاحدية وكان من القوة الدنيا للمؤمنين والمؤمنات في ذلك الحضر
ولا يخفى الصبر فيه فيها بالادعاء فاحذر من ذلك قول ابو حنيفة والثاني واحد في صلاة التراويح بين
شهر رمضان عشرون ركعة وانها في الجملة افضل من قول مالك واحدي الواجبات منه انهاست وذلك
ركعة وان فعلها في البيت احب اليه وبذلك قال ابو يوسف فقال لمن قد دخل في بيت التراويح في بيته كما
يصلح الامام والاحد ان يصلح في بيته فالاول منه تشديد من حيث الامر بصلتها في الجماعة وفيه تخفيف
من حيث العدد فجميع الامر في المرتبة الميزان وزوجها الاول وهو حاكم الجماعة في صلاة فيها راحة جميع
لعدم قرة احد على الوقوف وحده بين يديه الله تعالى في عشرين ركعة مثلك كان لا فضل لم فعلها في
جماعة خوفا ان يرفع منه من جهة الله عز وجل ويخرج من حضرته لعدم من يتأخر في ذلك الوقوف
بخلافه اذا صلاها في جماعة ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بسبب
يدي الله افرادا ومعهم من يشبههم ايضا والوقوف في الربا بحضرة الناس في المسجد كما يشاء الى بطه
ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في التراويح ثم لا يقول مالك والثاني واحد انه
يجوز قصر التراتيب في الاوقات المنيوية منها مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول تخفيف والثاني
مشدد فجميع الامر في المرتبة الميزان وزوجها الاول انها صلاة لها حسب مكان ذلك كاذن للملك في الاصل
في حضرته بعد ان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان المنيوية مع من صلاة في هذا
الاقوات من غير ان يمتنع صلاة مثل المنية كما في صلاة الجماعة في ذلك من هذه الاوقات
اوقات هتف للمنيوي ولا ينعى الوقوف بين يديه الملك في وقت عتبه اذ لا يكون ذلك لانه وقت الاضطرار
لا يوجد فيه لتأخر طليع ابداء بخلافه بعد الزوال فان المتأخرين لم يكن ساجدا فقله
لا يبيح منابه وانما استغنى العلاء وقت الاستواء في الجمعة لما فيه مرفوعا ان جهنم تجري كل وقت
الاستواء الا يوم الجمعة واستجارها كناية عن الغضب الاله ووجه الاستحرام مكة من النبي من
الصلاة فيه في الاوقات المذكورة كذا في بعضها في حفرة الملك الماسة فكانه من اهل البيت
او ضامه الذين لا يمتنعون من القرب من خدمته ووقت من الاوقات ووجه الجهر ان الصلاة من بعد
صلاة العصر بعد صلاة الصبح حتى تقرب الشمس وتطلع زرقة فيدعم كونهما الشمس بالهجر
للشمس في ذلك الوقت فهذا الاستحرام عن مواضعهم في الوقوف بين يديه الله في ذلك هو وباي اشاركم
في سورة العبادة وان كان اقتصد في ذلك في صلاة العصر والصبح في اول وقتها كان النبي في حنة
في تحريم اي تحريم وسایل لا تحريم ففاحذر كما تقدم في تحريم الاستمتاع من المباحين بما بين الشرة
والركبة وان كان التحريم بالاصالة اعلم بالاستمتاع بالصبح فقط وقد بلغ ان غراب المطالب
رضي الله عنه واي حذيفة صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة فغلا بالدره فقال حذيفة انما يتبعني في ذلك

الكفار وهم الانبياء بعدد ما قاله عمر الكائنات من ذلك انتهى بهذا سبب هذا العلم على الحق بالباب
 بين من يضل صلاة الصلوة السجدة ليل يتسلل الى ما في مواضع الكندي في السجود للشمس فاقم من في
 قول الشافعي في اوج قوله واحد في احاديثه انه ليس له من فائدة شيء من السجود الواقف
 ان يقيضه ولو في اوقات الكراهة كالزواجر مع قول ابي حنيفة انها لا تقضى مع الغرضية اذا فاشت
 وضع قولها لك انها لا تقضى مع قولها القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد
 والثالث مخفف فخرج الامر الى بين يدي الميزان وزجرا لاداء التماس على الزواجر اذا فاشت بما مع
 انطوائها مقينا في جوار ما يحصل في الغرض من التقص في فضاها فافتح احسن الابد مع
 ربه حيث لم يجد اليه شيئا ناقضا كبطولة فالاصح والاكراهة في غيرهما وان كان كل منهما نقاي
 واليه وجه قول ابي حنيفة ان الرتبة الغرافات مع فوقيتها تحكي الادة انك ترتفع الغرضية
 لاوتها الجابر لقصتها وقد كان على ان يطلب ربه الله عنه يقول بحالها بالركعتين بعد المغرب
 فانها برقتان مع الغرضية فيقال في ذلك غيرهما وقد ذكرنا من ادب ملوك الدنيا ان لا يكون
 في خادمهم تقص في اعتنا به او رخص او جدام فوجدت ليل يقع فيهم على فقر ما كان اديا
 مع ملوك الدنيا في ادب مع الملوك الملوك من بابا ولي وان كان الحق فطالهم الى ذلك
 البلاء فانظر في السجود لك والشافعي في الغرضية ان الروايت لا تقضى من كل وقت
 له نصيب من الخدمة واذا فاشت وقت بلا خدمة ذهب فارغا للذي يورثه العبد ان يضرغ
 الوقت المستعمل من تلك العبادة وبلاها الوقت الماصح مع انه كله في الصلوة فزارجل
 العبادة المستعملة للوقت الماصح كانت نظا للكتابة من اسفل الصحيفة الى اوطا وحدا
 خاص بنظر الاكل والاول والثاني خاص بنظر الاصل فخرجهم الله الامة المحبدين ما كان
 اكثر اديهم مع الله وخلقه ومع بعضهم بعضا فكلما يذكر جهنمة كره المحبة الاخر من رعاة
 لمشاهد العبادة علوا سفلا من خواص محبوبين ومن في القول الشافعي واحد انه ليس له دخل
 المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصل في صلاة المسجد لا يضرها مع قول ابي حنيفة وما لك الله انما من
 فوات الركعة الثانية من الصبح اشغل ركعتي الجرح خارج المسجد في سورة ما اذا اجتمعت
 الصلاة وخرج المسجد فالاول مشددة امر القبة والثاني فيه تشدد فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان وزجرا لاوله لينة الجينة والمقظيم على الصلوة في الغرضية وعمله بشدة مواحدة
 الله تعالى للعباد اذا اخلا لادبها اكثر من مواخذته له اذا اخلا باب في المناقاة فقص هذا
 الصلوة بغير الغرضية الاوحاد على تحمل ما بين يد يدي الغرضية من الجينة والمقظيم والثاني
 شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة ربما ان يكون الله تعالى غير لعب من محلي في
 تلك الجماعة وشغفه في جميع المومنين او غيرهم معه وربما استحدثت الجينة في عملهم فيقدر
 ان يفتقد بيني بجماعة وحده في الغرضية فكان تحصيل وقوف مع الجماعة قابل له من اشغاله بالادب

العذر على حضوره الله عز وجل ونفوسه المحض ورحمة في ذلك الجزية بالسلامة من شدة الجبهة
 كما يرق ذلك من سبب الصلاة على وجهها فاسأل الله فانه نفيس ووجهه قولي اي جنبه رحمه الله
 ان كل وقت مني الشارع عن الصلاة فيه لا يصح تصد الصلاة فيه ولا تغفل لا يجزئ الكراهة
 مع قول الشافعي رحمه الله ان الصلاة لها سبب متقدم يجوز ضلها فيه كالحنية وركعتي الطلوع
 والمنذورة وسجدة التلاوة والركعتين عقب الوضوء لا يملكه فيقدم صفة الصلاة في الوقت
 المذكور والثاني فيه تحقيق نوح الامر الى مرتبة الميزان وتقدم نوحه هذين القولين في
 الكتاب را انفقوا على كراهة التغفل بعد فعل الصلوة الصحيح حتى تغفلوا عن طمأنينة وقال
 ابو حنيفة من سبب الصلوة من طلوع الشمس وضع واذا شجع فيها فطلعت الشمس فتم بها بطلت
 صلاة من ذلك قول اي جنبه والثاني واحد بكراهة التغفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول
 مالك بعدم كراهة ذلك فالاول مشدد في الكراهة والثاني مضعف ونوح الامر الى مرتبة الميزان
 وزجره الاول الاتباع فلم يلقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتغفل بعد صلاة نفسه
 الفجر شيئا انما كان يحدث مع اصحابه فان لم يجد احدا يقف معه اضطلع على جنبه ورفع
 راسه يحد راحه المصنوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوله الليل الذي ادركوا وقتها
 الغفل لا يجرى كادق مفاصلهم من الحنية فيكون قول الصلاة بعد ركعتي الفجر كاللها
 لقول القسب الذي اصحابهم في هذا على حال الاسافر الذين لم يحضروا ذلك الليل الا يجرى
 اليك انما مواضعه ويصح عمله ايضا على كابر الاكابر الذين حضروا ذلك الليل الا يجرى
 الله تعالى على تحله فلم يمتد الغفل بعد ركعتي عليه كالا صاعدا فانه في ذلك قول مالك
 والثاني باستثناء التغفل عن النبي مع قول اي جنبه واحد بكراهة ذلك فالاول
 مخفف والثاني مشدد ونوح الامر الى مرتبة الميزان وزجره الاول ان التغفل بركة كعدم
 الملك وداره المأثور لم يرد المأثور عليه لانه ساقط من قبل ان يمارها ولو لم يرد
 على الملك من الاثاق لم يرد الموقوف بين يديه الا بعد ان يخرج من صدام الملك لم ولو كان
 احدهم من اكبر الامر فلههم ووجه المثالي اذا الخدام ولو كانا ذونا لم يمتد الموقوف
 بين يدي الملك اي وقت شأوا فلو لم يمتد الا بوقت من الاثاق فخر به وان كان الحق تعالى
 لا يفتيد عليه فله ان يرجع عن ذلك الاذن بدليل رفع الشك في الاحكام الشرعية والله اعلم

باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب لها رها في الناس فان لم يسمعوا منها فقولوا
 ترافقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأمور وقول ان في الجماعة اسم وتامم وقام عن
 يمينه فان لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند احمد كاستياني وقيل انه اذا سلم الاقام وتبين
 بينه وبين مسوقين فقد مواضع لهم الصلاة في الجمعة لم يجر خلافة في غير الجمعة فاحمد

الخشوع رتبة ذلك كاستيافيه وكذلك انفقوا على ان من خلتيه ومن افقت فايتمت الجماعة وقد قام
الى الله فليست له ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك انفقوا على الله اذا انقضت الصفوف
ولم يكن بينهم طريق او مرجع الى الجماعة وكذلك انفقوا على جوار هذا المنقلب بالخرق وكذلك
انفقوا على ان الجماعة لا يجرى من مكرهه الا عند ان يجرى كاستيافيه وكذلك انفقوا على عدم صحة
الجماعة المارة بالرجل في الفراش وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك انفقوا على كل
ارتفاع الخامس على اعلمه بغير حاجة ثم اذا وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق ولم يلاحظ
فيه ثم قال في بيانه ان الجماعة في الفراش غير المصحة فرض كتابه وهو الامم من منصف الشافعي
من قولنا ان الجماعة وبه قال جماعة من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن قولنا ان الجماعة
غير وليست بشرط في صحة الصلاة عند ولكن ان سبيل منفرد عن العدة مع الجماعة اتم وصحت
مسألة فاوله فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فوضع الامر الى رتبة الميزان
ورحبه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعائر الدين في دولة الظاهر والباطن
بما يرضى القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد تقدر على ذلك والاولى الى هذا الذي هو غاي
المتناهد والتمساع وعلت كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان صلاة الجماعة من
جدة صحة الله تعالى بالاحسان والشفقة ويستشهد كثرة الجماعة وروية بعضهم فصائل الوقوف
بين يدي رب الارباب في حضرة نكاه احكام الانبياء والملائكة ان تفصل منها فلو ان المنفرد
اقبل في تلك الحضرة وحده ونجست له هبة الله تعالى فلو قدر على ان يقف حتى تم صلاة عشرة
اهل العصاة حين خلع كان من حجة الله تعالى برأيه امره ان يجتمع مع جماعة معجزة الشافعي
وتنقية العزيم كما يعرف من على صلاة الحقيقة فالذي من على الصلاة القادرة للوقوف
شخص ذلك وفائته ان يطيق في ركوعه وسجوده وتراعي معانيها بقرائن الفرائض والادكار
ومثل هذا محرم عاقلنا مراعاة لافراغ الطاهر فافسده من قلة اناسه الحائرين
فلمن الغافلنا النبوي الله عليه وسلم لم يوجها كان للجهل ان يلحقها بالواجب كايه
مسألة الجماعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله المشايخ ولم يبين لنا من يشهد
خل هو واجب ام مستحب ثم كان من قبله الامام في وقت حكمه فيما بينه وبين وجوبه وندب
من لم يكن مقلدا فيكتبه الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت صلاة في بيته
ينقل النظر عن كونه في سنة او سنة ليل بجوارحه وسعه الشارع اوسع فاضيه الشارع
وقوله في الجماعة من اهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض على اخذ بظاهر الاحاديث
وامره قائلها في وقت شدة الخوف والاضرام المبرر فلما لم تكن واجبة على الامكان
لما سمع قائلها الناس بما في وقت تطاير العنق وقفا تراه تعالى في العباد في شدة القتال
امرا عاملا لم يسامح احد في الفتن عنها الا للجماعة لمقتضى حال الشغل بالصلوة

وتمناطة بهم فاذا صلي بهم ماشح لهم ارجوا به كذلك وفي ذلك من الحكمة والحق والحق الذي هو الله
الساكن في الجوارح من حيث لا يدركه احد من المخلوقين في حياته المصنوعة من حيث لا يدرك
فيه جواهر من غير ما يدرك ولا يتطاول فيهم من ذلك قد اجمروا من الصلاة في الجماعة للكثرة افضل
من قول مالك ان افضل الصلاة مع الرجل كفضله من الكثير لا والله في حق طائفة من خلق الله الذين لا يخلو
على الخوف يعني اياه مع الواحد والاثني والثلاث فيشد وخلص الاثر الذي يزدون على طول
الوقت بين يديه اياه مع الواحد فطيلة الصلاة مع بقائه على الجزء البشري بخلاف غيره فانه اعم
من قول الاول الشافعي احد ما قلنا ان الجماعة في يومين خير من ركعة في ذلك مع قولنا في حقيقته
وما لك بكثرة الجماعة لمن قال اوله ضعف والثاني في شدة وجع الامر الذي يتحقق لغيره والاولى من الثاني ان الجماعة
ما شرعت بالجماعة الا لطائف قلوب المؤمنين بنسبتها على بعض الاجل من المومنين وقائمة شاكله في حق
المطلوب اذا لم لا تلتزم مخالفت بعضها بتضاف الى ذلك المتكبر بضمها في ذلك الهدى والادب يطلب ان الله
يحب نظام الدين ومعلوم ان الشافعي يصفون غلبة ذلك الوجه الاول اقربا لاشاع بجماعة الناس
منه قصر على اعماس الجماعة في بوقن وفيه المشايد خلفا لرجال يقولون لم يكن فيه ضرورة في الدين
كالجماعة وانما المتكررات فيه ايلاف المطلوب للزومات والحسومات ولذلك جعل المصنف الموقن في
دولة الطالبين بين يديه اياه في ذلك التكليف بالجماعة عام للاكوف والارثا فانه من ذلك قوله
والشافعي على انه لا يجب على الانام بنية الا جماعة وفيه الجملة الشافعية مع قولنا في حقيقته انه لا يجب
عليه بنية الجماعة الا على الجملة من كان كافا ولا يوجب واستثنى الجماعة بعينه والسيدي
فقال لا بد من بنية الجماعة وفيه السلامة على الاطلاق وقال اهرية الجماعة شرط فالاول ضعف
والثاني مشهور فيه تضيق وقد بين من يجب ان لا يشاركه في ذلك وفيه الميراث في الميراث وفيه
الاول عدم ودوره اهرية الجماعة من الشارع واجباته سورة الانتباه قد حصلت بعلم اتمام على
القاله وذلك كاف في إقامة الشارح والشافعي الا من قد ابرجته ضعف رابطة الناس بالجماعة
في التسامع والتمساق على إقامة شعار الدين من خارجا الى اوجه بنية الا انما البين لينفرد بغير
به وبذلك علم توجبه ما اذا كانوا راجعا لوجه استئنا الجملة واليخفيف والجمع يعرفه سورة
الشارح بذلك وسنورد الشارح بذكره الجمع في هذه المسئلة وانما يتفق اتمام فبما اذا كان لا يكد
الارتباط به فيتم روجه قوله في الاخذ بالاحتياط ليرتبط الماعز بالانام ويتبين ذلك وهذا خاص
بالتمساق والاول خاص بالانام الذي يشهدون بتمامهم بالانام في يوم كالاخر من حيث لا يشعرون
لا يلبس عليه الحال لو خلط المبلغ في الاضال كان كبر للرجح ولم يركب الانام ومثل هذه هي الواصلة لليقين
التي كان عليها السلف الصالح فعمل من ادب في حصة الانتباه بالباطن باخا به وتبع المبلغ في انظار
هو من اصل النبيين على منتهى فتمسكوا من ذلك قوله مالك والشافعي في اعم قولهم واحد انه لو نجا المخذ
الدور في الجماعة من غير قطع الصلاة مع قولنا في حقيقته انه لا يبطل الصلاة فالاول ضعف

کلون

ههنا في الصلاة لا يترك عن غير جنة الصلاة للثانية واخذت شوقا الى الحرب فحسب علي الناس من قوله
 وفي نسخة الصلوات مع المين له عادة وانما المشرق بعد الحج والعمرة انما يطالع من الصلاة فوجدنا اليه
 ان قصصه التي في قطع الشعر مع خالي اجمدة من راحة القلوب من حيث جاز ان التردد وان كان له حكم القوم
 من جهة وجوب البقاء بها مع اخذته وطريق الخروج منها يبينه ذلك فلو ان اخذته الى الداء وتوجه به
 الى المنزلة فوجهه الى اخره من غير ان يحدوه حوله الا في ما تقدمه من الحج عن الصلاة فحسب
 الحج وتجبف الامر على الناس بعد الحرب ووجه قول وجهه لا الظهور انما هو انما يبيد عما
 كونه وقت الظهور فقام اليه الحجاب فليكنه العبدية يابى بسلامة على حاله من عادة جارية على
 فيه من التقى وانما كانت فانما عجب اليها من عجز الحرف ولفظا من عادة مع غلظ الحجاب في ايضا
 ولذلك احتجب الشارح لامة تأخيرها الى ان يبين ذلك القيل الاول كما اشار له حيث ولان اشخ
 على ان الظهور انما هو ذلك البلي من قول الحسن هو الوجه وقوله هو فاهم ومن ذلك
 قوله لا علمه لما شفي في الجديد ان ومنه اذا اعد هو الاول والثانية قطع مع قول الشارح في القديم
 ان ومنه العاطية ومن قول وجهه واحد والا في ذلك الشئ ما جازا ومنه فاولا من عطف والاول
 مشدود والثالث هو لتدويره مع الامر الى يرتقي اليه فوجه الاول سقوط الخلل منه فبطلنا
 ووجه الثاني ان عطف الاحاط ونية الخبر كانت مع في الاول من التقى ووجه الثالث انه في الطرافة
 اليه تعالى اما مع الشارح حيث شكك من بيان وجوب ذلك وجه قال عبيد الله هو في قوله انما يبين
 قوله ان ذلك لما يستجب له تعالى بها عاشا من ذلك قول الشارح في قوله انما واما احسن
 بدليل وهو ذلك ان الشاهد الاخر يثبت له انظاره مع قول وجهه فمالك بكافة ذلك وهو
 قول الشارح في قوله مشدود باستحياد الانظار والثاني منعت في ترك ذلك اتصالا ومع الامر الى
 مرتقى الميراث وهو الاول ان ذلك عن اجنبه للشم على قبيل قبيلة المنصور مع في الركعة
 مع الركعة وجوبه في يديه مع الجالسين ووجه الثاني في قوله من الشرب في قوله اعادة الخلق
 ومكانه الثاني وان كان مثله من معتقروا سمعت سيد عبيد الله في قوله من سمعت في قوله
 استحب الامام الشافعي واخذ انظارا اذا احسنه الامام في الركعة او الشاهد لاحسن انما
 الظن بالامام وان مثله لا يشغله انظار ذلك الامر من وجه من جاز من حيث انما من مشب
 الامام الاظم ولان حديث الامام في قوله انك يشغل ذلك الامام من وجه ما استعمل ذلك في انما
 وسجدت رضي الله عنه يقول كلام الشافعي واخذ من الامام الذي يطلعه انما في قوله وسجدت
 عدا بين ضيق ينظر بها الى جود غار وقين ينظر بها الى الخلق والى ما يعقل وتجب ينظر بها الى الخلق
 مما سلم ان الكراهة خاصة بالامام انما الكراهة من غير ذلك قطعاً فانظر من ذلك قول الامام
 احمد وهو الرابع من مذهب الشافعي انه لو بقي الحاقه معارفة امامه من غير هذه ينظر مع قول
 الوجهه ومالك انما تطله الاول منعت والثاني مشدود مع الامر الى يرتقي اليه فوجه الاول

429

وذلك حاصل البصر المبرور الذي يخرجه من العجز والضعف ويخرج عن الضلالة مع الحقائق والبصائر والبراهين
 لا ذنب عليه بخلاف ما يقع فاشبهه بالاعمال المظلمة المحبوسة في القلوب فكلهم يرضون بالقول لا بالبراهين
 بان اقامة العبد في غير الجملة صحيحة من غير كراهة مع قولنا في حقيقته بكونه اقامة العبد فلا يلحق
 والثاني مشدود في الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت الشارع بامانة العبد باحصائه
 قوله صلى الله عليه وسلم لا افضل من عبد في عبد ولا عبد على امر الا بالمعقوبي وربما يكون ذلك العبد
 الخي من امر واكثر ولا يمكن ان يبيد وجهه فيكون مقفيا معادته على امر الذي منه كبر وعزة
 نفس ووجه الثاني كون الامانة في الامر من مصلها الامام الاصل وتصلح انه يشترط ان يكون خيرا
 فذلك القول في ما يبيد وان كان البطل ليس من شرطه ان يكون في صورة البطل لكن لا وجه فانه
 وفي الاول قول الامام الشافعي ان الصغير والاعرج في اقامة سوا مع قولنا في الميسرين واليه حقيقته ان
 الصغير والاعرج في اقامة الشافعي ان الصغير والاعرج في اقامة سوا مع قولنا في الميسرين واليه حقيقته ان
 في الاول محقق والثاني مشدود في الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود من يشد ذلك
 مع ان المدار على هذا المطلب عندنا في الاول في البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامانة من
 منصب الامام الاصل لا يكون الامام الاصل في ذلك نافي عنه ومن قال في الامة الشافعي بكونه
 اقامة من لا يجاوز مع قولنا في عدم كراهة الاول مشدود والثاني محقق ووجه الاول
 طلب الامة اتصال السند بالامام المحض خطاب الله عز وجل لا في البراهين المأمومين اياه من كل
 النسب والوصلة بمحض خطاب الله عز وجل لا في البراهين المأمومين اياه من كل
 خطاب الله تعالى بالامانة والعدالة واللين لنفسه ولكونه قد اذن في مصيبة كاشا الى الله
 قوله تعالى في الزمان ان كان ما خلفه ومثاقا ساسيلا وما ينفق روي عن بعضهم انه قال
 انه تعالى راعى السند المبطلين كراعي القصد المظالم والامر الى وجه الثاني عدم ورود خبر في
 ذلك ويقول صاحبنا قد امرنا الله تعالى بالسبع والهاجرة على ولا علينا وان كان ناقضا اذ بان الله
 الذي ولاه ونفسه راجع اليه لا يثبت له ما لا يتبعها الا ما فاهم من ذلك قولنا في حقيقته والثاني
 واحد في نصيب روايته بحقه لثامه الخاسر مع الكراهة مع قولنا في شرور ائمتنا بالانتفاع
 ان كان حقه لا يتكامل ويثبت من كل حاله الصان وان كان يتكامل في احوالها فانما هو في الوقت لا في
 محقق والثاني مشدود بالشرط الذي ذكره في الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مكانه المصائب
 خلف الجاهل قالان عمر وكوفي فاستأمن فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه
 وعشرين الفا فاستأمن فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه فقاموا من خلفه
 بقوة حقيقته وانما كرموا خلفه لاستلام امره وقال بعضهم لا يصح ذلك الصلاة خلفه فاستأمن
 اذا في ما نال الصلاة على حاله لا على ما بين تكبيره وقراءة وركوع وسجدة وتسبيح واستغفار
 من غير مرد ان لم يلبس ثوبا نازلا يوصف بشيء من ثوبه انما جاز الكراهة من استصحاب الذين

طريقه الذي فصله خارج الصلاة الى اذن في الصلاة وقال لا تقربوا الى الصلاة الا على طهارة ولا تقربوا اليها الا على طهارة
سبح الشيوخ بعد من رجع صلاة من لم يركبها كان من قبله قد لا يجعلها اليكم خياركم فانهم وقدكم فيها بينكم
ويبين لكم انتم في روج من قال بعد من رجع صلاة من لم يركبها كان من قبله قد لا يجعلها اليكم خياركم فانهم وقدكم فيها بينكم
في جهة الانبساط الناجم من الفاسق لا يقع له دخول في صلاة الله الخاصة ابدلوا في طهر من في غيره كلنا
فان في الدعاء باطله فكل من اظهره حكمنا كالفراصة الحسنة عندنا على من سوا فقال من يري ذنبا
يدبره فانه لا يفي بها اوله بلا طهارة لا تقع صلاة فكل من فعل ذلك من فليس بالذنوب وقيل بانهم
وهو في ذلك انما في الامة الثلاثة على عدم جواز اقامة المرأة وصلاة الغاريج بالرجال مع قول الجمهور ان
ذلك لا يشترط ان يكون متاخرا فالاول مشدد والثاني مخفف فوجب الامر الى التمسك بالقرآن وهو
الاول في الشايع في اقامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من نصب الامام الاصل وهو
لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم الغيرة امامتها في الغاريج من حيث ان الجماعة بها بدعية
عندنا وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين والكسوف والاستسقاء وغيرها مما
شرعت فيه الجماعة فلا تقع امامتها فيه اجماعا اهل المذهب الثاني ان يشار عن القيام به الرجال
ويقتصر له المساقان ذلك يؤيد بقلة الاحتجاج فانهم ومن ذلك قول الامامة الطبري ان لا تقع
الذي يبين امامتها وليكن الا مع قول احمد ان الاخر الذي يبين امامته فكل من فعل ذلك من فليس بالذنوب وقيل بانهم
اولي ما اوله مشدد في معرفة الله دون الغاريج والثاني عك فوجب الامر الى التمسك بالقرآن وهو
الاول ان معرفة المسلم واجبات الصلاة فكل من لم يركبها الذي لا يعرف اليه كانت وجه الصلاة
عكس الزيادة بل كره حمل الرجل لا يبرأ ان كان يحفظ الغاريج كله وصاحب هذا القول يقول في العمل
الثلاثة من وقوع الامام في التجرع او في غير ذلك العدة ويصح حمل قول الامام احمد في الاخر الذي
يعرف الله كان عليه السلف المتابع فان يكون صانعا لبقية الامة فكل من فعل ذلك من فليس بالذنوب وقيل بانهم
ابي حنيفة لا تقع صلاة الناري خلف الذي يجلون صلاة تمام في قولك بطلان صلاة الغاريج
وجهه ومع قول الثاني في صلاة الناري بالانحطاط وبطلان صلاة الناري على الانحطاط
القول في الاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فوجب الامر الى التمسك بالقرآن وهو
والاخير هو الذي لا يقيم امامته رجلا الاول فقيل لا يوجب منصب الامامة فهو كالمرأة اذا صلحت
بالرجل وان قبل بوجه صلاة لها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الناري في صلاة صحت لانه
صلي بحسب ما قد عليه من الفسحة بخلاف الثاني مما كان له ان يجل خلفنا فكل من فعل ذلك من فليس بالذنوب وقيل بانهم
وكذلك الثاني وجه اربع قولنا الثاني في ربيع حمل الاول على العمل بالقرآن والاحتياط الاحتياط والشارح
والثالث على ان كان دوغم في الاحتياط من ان يركب في قولنا الثاني في ربيع حمل الاول على العمل بالقرآن والاحتياط الاحتياط والشارح
محذوف في غير الحقيقة ثم بانها صحتها اما في الجمعة فلا تقع الا بشرط ان يتم العدد بغير من قولنا في غير
بطلان صلاة من صلى خلف حدث بكل حال ومع قولنا ان كان الامام نائبا له في صلاة

صحت صلاة من خلفه وان كان قد اعلم بذلك فالاول والثاني فيها تشديد والثاني فيه تشديد فرفع الامر الى مرتبة
اليمين وتوجه الاولى الى المصلين خلفه في صلاة امامه في الحديث لا يوجب الجهر في الصلاة لان كل واحد من العدد
وجوه صلاتهم به والحديث لا يمنع صلاة ولد لك تشديد الائمة في الجماعة خلف امامها وفيه وجهان
وجه الاول والثاني الاول قوله تعلي لا تزوروا زواجره وخبري وتوجيه الشيء الاول من قول مالك
كفوجه الاول فالحمد ومن ذل قولنا الثاني بمعنى صلاة الفاسم خلف الفاعل لهدن مع
قول اي حقيقه واحدا منهم يعني خلفه فعمد او هو قول احمد مالك في العدي ومابنه فالاول
صحت اخذ الاخوان والثاني فيه تشديد في العقود اخذ بالرخصة فرفع الامر الى مرتبة اليمين في الحديث
لاول ان الله تعالى قال لا من الامام وانما هو ان يهدل وسعه وقد بذل كرامته واحدا من جهة الثاني
الاول عيبه واذا صلي يعني الامام قائدا فقلوا اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا عن غيره
فلم يثبت منه عند صاحب هذا القول فيجوز العلامه سيد الشهاب الاخذ بقوله على الامام في الاعمال
الطاهرة مطلقا فاحمد ومن ذل قولنا الثاني في احكامه يجوز للمراكم ان لا يجزوا ما ياتوا بالوجه
الركوع والجموع مع قول اي حقيقه ومالك بان ذلك لا يجوز فالاول صحت والثاني فيه تشديد
فرفع الامر الى مرتبة اليمين في الحديث الاول كون الشارع لم يكلف كل واحد من الخلق الاجتهاد في صلاة
وقد فضل كل واحد استطاعه ووجه الثاني ان المولى لا يصح ان يكون اماما لان الاجل لا يفتدي
اليه اكثر للناس وربما ثبتت الحركات على المأمومين المدة في فتوقم حجة في المناجاة ومن
شان الامام ان يكسب الناس العقيدة لانه يتقصر اياها ومنها قالوا ان فرقوا الامام
لا يكون الا لصاحبه فاحمد ومن ذل قول الامام مالك والثوري في حدادته لا ينبغي للامام ان
يقوم للصلاة الا بعد فراغ المودن من الاقامة فيجوز له بعد ذلك الصلوة مع قول اي حقيقه
انه يجوز عند قول المودن في جملي الصلاة ونهيه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر
الامام واخبر فلا تفت الاقامة اخذ الامام به في القراءة فالقول صحت والثاني مشدد
فرفع الامر الى مرتبة اليمين في الحديث الاول ان قام الاذن في الوقوف بين يديه تعالى لا يفتل
الاجزاء فقط الاقامة ووجه الثاني ان قول المودن في جملي الصلاة فانه في الوقوف اي المودن
الى الوقوف بين يدي ربكم فنهى التمسح فنهى التمسح في كل استسبح للوقوف بين يدي الله
هنا كان اقرمين الله تعالى بين يديه في الصلاة واستسبح في النهوض على الصراط فاقم ومن ذل
قول الائمة المصنفين الواحدين في معنى الائمة فان وقف على بيتا ولم يكن احد في بين
الامام لم يتبلا صلاة مع قول احمد انها يتبلا ومع قول سعيد بن المسيب يقف للمودع عن
بيتا والامام ومع قول القتيبي خلفه الى ان يركع فان كان اخره لا وافق غيره اذ
ركع فالاول صحت بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد والثالث صحت الرابع مفصل
فرفع الامر الى مرتبة اليمين في الحديث الاول الاتباع لكون الائمة مشددة في الصلاة فان كان في الصلاة

التسعة وقد سرت الاحديث به كل من خالفها في وجوبها كذا قالت رسلنا اخطا الذي هو نكاح
 للمورث في الاصل اوله ذلك كان من جلي حوايت اخطا جميعا فلما من جلي من بينه ولاة تلك الفيل
 وركه الذي هو ايتاد وجلس الذي كان على العين على ايتاد ووقف على اكار الدولة على ذلك ايضا
 ورجل اربع ان توقف الاصل لما هو حقيقة افاض خلفه اى بقية كما هو بقية في الاصل فاعلم
 من ذلك ان خالق الخلق المجلد صنف خلف الامم اذا اجتمعوا مع قول ابن مسعود ان الامم تنفك
 بغيرها فالاولد ليهلها الاجتماع والثاني ان بينه عد لا يبينها ورجل اولاد الاثني عشر ورجل الثاني
 ان الصنف ما يكون ثلاثة فاكثر من قول الامم في انه اذا احضر رجلان ومسيبان وخمسا وثنا يفت
 خلف الامم الرجال ثم البعيان ثم الخمسا ثم التسا مع قولنا لك وبعض اصحابنا في انه يفت
 بين كل رجلين مبيي يعلم ان الصنف ما فالاول محقق والثاني مشدد ورجل اولاد الباعين
 اولى بالشذيم والقبول بين الرجال كل حال والمستحق يحمل الله ذكر كفيده على الشا ورجل الثاني
 مراعاة فليعلم القبول افضال الصنفه من يكون من بينه ومن يكون من شاله فانه اهل في التعليم من هو
 امامه فقط فرج الامر لي يرتقي الميزان في قولنا لاية الثلاثة انه اذا وقف امرأة وصنف اولاد
 لم يطل صلاة واحدة مع قولنا في حقيقه بطلان صلاة من جلي منها على جلي شاله صلاة
 من خلفها دون سلاتها جلي فالاول محقق وقدرها مرد الاكابر الذي لا يهاجم عن اسه من شوا
 الدنيا من نتا وغيره والثاني مشدد وقدرها مرد الاضاهر الذي يرمي بليون الى الشهوات بحكم
 الطبع فرج الامر لي يرتقي الميزان في قولنا لاية الثلاثة ان من صلى منقرا خلف الصفت
 صحت صلاته مع الكرامة عند بعضهم مع قولنا احد بطلان صلاة من ركع مع الامم وهو
 وقع قول الغفر صلاة على صلى خلف الصنف وحده فالاول محقق والثاني في تشديد والثالث مشدد
 فرج الامر لي يرتقي الميزان ورجل الاول ان مقدار الفتوة في الاصل ما بالامتداد وذل الوقت واعا
 كره ذلك كزوجه من سورة الاجتماع الفاضلة التي خضع لاجلها الجماعة من حيث انها على الاجتماع
 الفتوة كما اشار اليه حديث فتوة الصنف وقوله ولا تختلفوا عليه اي الامم خلفت فلوكم
 ورجل الثاني ان الوفاق خلف الصنف حكم من بطلان صلاته بانامه وقد علمه وكذا ذلك فيطيع
 ارتيا بطلان صلاته خلف الامم بخلاف قاءه الذي ركع في حكم بطلان صلاته فقصر الزمن ومن هذا
 يعلم توجيه كلام الغفر ومن قولنا في حقيقه واحد والثاني في انه ح قولنا بطلان صلاة من
 تقدم على انامه في الوقت مع قولنا لك بطلان صلاة فالاول مشدد والثاني محقق
 فيه فرج الامر لي يرتقي الميزان ورجل اولاد ما خلفه شيب الخلف في الظاهر من حيث ان الوفاق
 امام امامه فيه من سوا الود ما لا يصح وليس هو يفتد بانامه عنده من راءه فانه واقف في مكان
 الامام ورجل الثاني ان استغنى في نصب الامم في الارض كالنائب عنه في تلخيص امره وتوجيه
 لا غير كان ان المستغنى لا يفتد في حقه فكذلك نائبه من حيث المعنى وكان ان لا انشا الامام الله

وتكون غير مبرجة فكذلك المثل في القريب يجب ان يكون افضل لاتباعها لا لقوله ان في جهة
 التوجه ويؤيد الامام مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جازي بل يكره ان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام مع غيره
 اي بكرهه في الموقف واقوى له عبادته وهذا اعظم شاهد بجهة صلاة الله ورسوله مع تقدمه
 في الموقف على ما هو لكن طائفة الجاهل ان يكون رخصة في الصلاة عليه وسلم ما هو ما
 سقط الاحتياج به عند الايقاع الشارحة فلهذا قلنا انما هو في الصلاة لا في غيرها
 من غير ان قلنا الامام مالك ان من صلى في حارة صلاة الاضافي المسجد كان يسمع التكبير من الصلاة
 الا في الجمعة فلهذا جمع الآية الجامع او رجا به المصلحة في جمع قول الامام اي في جميع صلاة
 من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها فيجمع قول هذا ان الاعتبار بالعلم بانطلاقات الامام وهذا ما
 يعرفه المفسرون في المصنف ومعه قول القوي الحسن المصري وبه قول الشافعي فالاول لا يثبت فيه
 والثاني يخفف في جميع الامور التي في الميزان ووجه الاول ان هو ان الشارح باخراج الناس في الجمعة
 شدة الاطلاق ليعلموا على القيام بالجهاد وتعمير الدين بخلاف الامام انما هو في الصلاة
 باختلاف من تقدمه في صلاة عليه وسلم سواء صوفىكم ولا خلاف في
 فختلف قولكم في حكمه في جميع الاختلاف في العلوب باختلاف الموقف اذا اختلفت الطلوع
 وقع الضالاج والظاهر ان الهداية وقصارا كروا حديق لرضي الاخر في قوله واقفاله على امر
 يعرفون انما عن منكر من شدة ظهيرة واحتفظوا الامام مالك ان يسل عن الصلاة في البيت
 المصطفى بالمسجد الحبيب بخلافه في جميع الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتياج ذلك البيت الى
 استيفان في الدخول في صلاة فيه والاحتياج انتهى ووجه هذا ان كل مكان احتياج
 الى اخلاص اليه الى استيفان في موضع الناس شبهه فان يوجب له الاحتياج الى استيفان من
 الخلق ووجه الثاني في ما بعده من اصل المسئلة ان الاحتياج بالعلم بانطلاقات الامام فسطح
 غير كل المصنف به في انطلاقات الامام من صلاة صلاة وكان منه في موضع واحد ومن هنا
 يعلم منه من صلى عصر خلف من يصلي بالحر والمكبر او بيت الخدي اذا كلف له منه وقصاره من
 انطلاقات الامام هذا المصنف قالوا هم من خلفه ولو كان بينهم وبين امامهم بطائفة
 لروا الحسد البعث من قلوبهم فلا يخرجوا من القريب الاحتياج بل ربما كانت اجسامهم
 مع البعد في بعض الضفاف بحيث الدنيا يكف اخيه كالمالك في القليل تحببهم جميعا وقلوبهم في

باب صلاة المستافر

اتفق الاية كالم على ان القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام فالقصر افضل
 هذا ما وجدته من متايل الاجماع واما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الامام اي في حقه ان القصر
 عزية مع قول الاية المودة انه رخصة في السفر المجاوز ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب

ويعبر عن ذلك بحسرة ثلاثة ايام مع قرب ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو من اجابك فاقول محقق
 والحق في مشدود وجب الاول ان لا تقام من الاول انقصها من ذلك ارجع الى الاصل فارجع
 عليه وجه الشافعي الاتباع للشافعي من جهاد صاحب هذا الرخصة طلاق الامانة بحيث رخصة الشافعي
 وعادتها لا محالة بمخالص البشارة فالبشرع يمنع والمتم لها على طاعة ويتبع رجع القراني
 من غير الجواز ومنه ان لا يفسر حتى يجوز ببيان طاعة من قول مالك في انسحب
 الرخصة عنه انه لا يفسر حتى يارق ببيان طاعة ولا يجازيه عن يمينه ولا يميناً دهرية الرواية
 الاخرى انه لا يفسر حتى يحاذر ثلاثة ايام ان وقع في طاعة في ابي حنيفة انه لا يفسر حتى يبيت قبل
 ان يخرج المسافر ومثل الناس من مكث في بيته وفيهم الاخوان وغير واحد من اصحاب جده الله
 وتسمى وتقع قول صاحبنا اضافة خرج بما دام يفسر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يفسر حتى
 يدخل النهار وان لم يفسر في الثانية فثبته والثالث ضعف جدا وكذلك الرواية الثانية
 عن مالك والراجح مشدود رجع الامر الى يوقى طاعة وجب الاول انه شرع في السفر بخارون
 البطلان ولو من جانب واحد وقدره الثاني انه لا يشترع في السفر حقيقة الا بجواز البطلان من
 الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك انه لا يمين في الايمان فانه لا يقتل ببلد
 غالبا وذلك بخارون الفرع والبشارة ووجهية صاحبنا لا يتعدى البلد فوق ثلاث ايام
 ووجه من قال لا يفسر حتى يبيت انه لا يفسر على السفر ان جعل حصول بنية السفر جهة للفسر وقد
 جعلت البنية نذره قوله بجهاد ان المشق التي يمينت الرخصة لا يحسن في السفر فعادة
 لا بعد سفره القليلة واذا من هذه الارجحة كلها كون المسافر كلما قرب من حضرته انه تعالى التي هي
 مشق ففسر المسافر كان ما قبل بالضعيف لطول ليلة وبالنسبة في تلك الحرة وتامس
 التساوي لا يقتضيه الشان على طاعة ما كلف وجهاه عند هذا الا يشترط الا كل من عرف ان
 بل تعالى به جميع مراتب الشكرمان التي تعالى فذا وصانا بادية حقوق الجاه ومعلوم ان
 لا يميناً على خلق حسن الا وحوله بالامانة وكيف يامر بالان الجليل عند طوع ورضا لا يميناً
 ما قلناه به من مشدود عند انتسابه بنا وضدنا لا على ذلك من قول الله الاية الثلاثة انما قلنا
 مشدود فقيم في غير من مكانة زعمه الاخبار مع قول مالك رحمه الله عليه من طاعة خلفه وكذا قلنا
 ببطلان خلفه وكذا قلنا بمره الاغايرة الوالدي من قبل الجمة وفي هو الفهم قصر الزعم الاقام
 لان صلاة الجمة في نفسها صلاة مقيم ومع قولنا احد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم
 وبه قال اسحق وزاهوية رحمه الله فاقول مشدود في زعم الاغايرة ان يثبت مسافر في جزء
 من مكانة والثاني فيه تحقيق الاية صورة الجمة والثالث محقق رجع الامر الى يوقى الجبران
 وجه الاول في تعليم مشغب الاسلام ان يخالف احداً الغزوة من متابعه ومنه قوله وجه الثاني
 انه لا يميناً بما به الا ان فعله وكذا انما قال كان يجوز وجه الثالث ان لا واحدية نفسه

الحال الذي يتقاسم لهم الزيادة على الاربعه ايام لان كل ردة من صلاتهم ترجع على قضا غير من حال الصاع
ويعلم ان يطل الاول بتعديل الثاني وبالعكس من حيث ان لا يجرده دون كل هذا القول بين يديكم
ولا يصير في كل الجهر الطويل بزيادة الصاع وهذا السر لا يدركه الا من له كفاية في كتاب وجها
تفصيل قولنا في حقيقته ان الثاني لو اقام ببلد يتيقن ان رطل اذا احتلت حابسته يتوفاها كل وقت من
انه يتصرف به وقولنا الثاني انه يتصرف ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه وقيل اربعة وسبعون
ومن قولنا لايمة الاربعه ان من فاته صلاة في الحضر فساها في السفر فساها في السفر فساها
تامة قال ابن المنذر ولا يعرف في ذلك خلاف ما مع قول الحسن البصري والمزني ان له ان يصليها حتى
تأخره شدة والتأخير مخفف وزج الامر الى موتى الميزان وفي قولنا في حقيقته ومالك ان من فاته
مسألة في السفر فله قصرها في الحضر مع قولنا في الحضر واحد ان يصليها الا فاما الاول فمخفف
والثاني في حدود الاول ان غاية السفر حين فاته لم تكن الا ركعتين فافاها من السفر فساها
على صفتها حين فاته وجه الثاني زوال العذر بالجمع لوان القصر وقصر السفر فساها في السفر
الحضر فله قصرها فانه لا يجرده فله قصرها في السفر فساها في الحضر فساها كانت العذر انما كانت
تؤخر الثاني را حذرا من لا يجرده من كل الدين والاحتياط والاول خاص بالاستاذين والآخر
وهو في قولنا لايمة الثلاثة يجوز الجمع بين الطهرين والعصر وبين المغرب والمساء فتدبر ولا يخبر
مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز الجمع بين الصلوتين بعد السفر بحال الانية عرفه من لغة الاول مخفف
وهو خاص بالصاعين والثاني مشدد وهو خاص بالاكابر وزج الامر الى موتى الميزان وجه الاول لا يجمع
والثاني في حقيقته انه لا يجمع بين الصلوتين بعد السفر بحال الانية عرفه من لغة الاول مخفف
وجه الثاني ان لايمة الامة والزيادة منه كلما قرب العديد من حضرته استقل بيقين في يوم الاذان
خاص في كل صلاة دون الاذان العام اذ المولى تعالى لا يشيد عليه فله ان ياذن للعبادة بعد حضرته
مؤشرا ثم يرجع عن ذلك بدليل ما ذكره من الترخ في بعض الاحكام الشرعية فافاها من الحضر
قولا في حقيقته واحد بعدم جواز الجمع بالطهرين الطهرين والقصر فقد يراى في الجمع قول الثاني في حقيقته
الجمع بينهما فتدبر في لغة الاولى بينهما ومن قولنا في حقيقته واحد ان يجرده من كل الدين والاحتياط
لا يجرده من كل الدين والاحتياط ومن قولنا في حقيقته واحد ان يجرده من كل الدين والاحتياط
تخفيفه لرجح الامر الى موتى الميزان وجه الاول عدم المشقة كالباقى في المشقة في الطهرين فانه وجه الثاني
الاخذ بالاحتياط فله صلاة الحاجة في حال الحاجة فله صلاة الحاجة في حال الحاجة فله صلاة الحاجة
لانا خيرا ومنه لغة عرفه وجه قولنا في حقيقته واحد ثم ان الرخصة تخفف في حيلة الحاجة بحال عبادة
الطهرين بطريقة فله صلاة المسجد ويصلي في بيته جماعة في كن او كان على الجماعة على باب كانه فلاح
من مذهب الثاني واحد عدم الجواز وسكن ان الثاني في حقيقته الاما في الجواز وفي قولنا في حقيقته
انه لا يجوز الجمع بالوجهين خبر مطو مع قولنا في حقيقته واحد فله صلاة الحاجة في حال الحاجة فله صلاة الحاجة

عليه لانه لا يجوز الجمع عند الاقوية ومنه كانه لو كان الاول مشدودا لكان الثاني مخففا فوجها ظاهرا
 ومنه القول الثاني بعدم جواز الجمع للحرف والخوف مع قولنا جواز الجمع في جملته من غير
 اعتبار الشافعي وقال النووي انه قوي جدا وانما الجمع من غير خوف ولا من غير خوفين بل من غير
 علم فيقيد ذلك عادة ولذا لا يخار ان المشدود جماعة جواز الجمع في الحصر من غير خوف ولا من
 ولا من غير علم فيقيد ذلك عادة ولذا لا يخار ان المشدود جماعة جواز الجمع في الحصر من غير خوف ولا من
 فوجها الامري يثبت الميزان وقوله الاول عدم ورود خبر جواز ودفع قولنا محدودين والمخفون كون
 المرفوع والخوف اعظم منه من الخطر والرجاء لهما ولم اعرف دليلا لقول ابن سيرين وابن المنذر
 وكان الاول منهما ما عدم التصريح بجواز ذلك مطلعا ولا مطلقا بل انما هو قولنا لك لما قيل له ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جمع بالمدي من غير خوف ولا من غير علم فقال اراه بعد الخطر ولم يخبرني من
 جهة شفه في غاية الادب فاياك يا ابي ان تغفلنا وروى ابن سيرين عن ابن المنذر
 الا عن بيان ضعفه ويؤكد ان القديم المذكور اعادونه الصلة التي وردت في النسخ بجواز
 جمعها على ما لا يجوز الجمع فيه اجماعا لجمع الجمع مع العشاء من الحصر مع العشاء وهو ذلك

باب صلاة الخوف

اجماعا على ان صلاة الخوف نافلة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى عن الخو
 انه قال في مشروحه ان الاما حكى عن ابي يوسف من قوله انها كانت برسول الله صلى الله عليه وسلم
 و اجماعا على انها في الحصر اربع ركعات وفي السفر ركعتان موافقا لاجماع جميع الصقات المروية
 فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في التزجيح والتفريق بين الاما لا يجوز الا
 ليس الحزب ولا يجوز عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن ابي حنيفة في تخفيف التزجيح والتفريق
 خطا وتجدته من سائر الاجماع وانما خلافتها فيه في ذلك قولنا لا ية الصلاة انه لا يجوز
 صلاة الخوف للحرف المشدود في المستقبل مع قولنا في حقيقته يجوز ما لا الاول مشدود والثاني مخفف
 في جميع الاما ليرتفع الميزان وتوجه قولنا في حقيقته الخطا في الخوف في الايات والاجابا في الخوف
 الحاضر والخوف المستوقع وجميع الاما في حقيقته على ما شد عليه الرهب من اهل المدينة وفي الشرح
 ومنه القول لا ية الصلاة وفيهم انما تنبأ جماعة وفراوي مع قولنا في حقيقته انها لا تنبأ في جملة
 فالاول فيه تحقيق على الاثمة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة وفراوي والثاني ضعف على الاثمة
 بالمشروبات في ترك فعلها جماعة ومشد عليه لو انهم اختاروا فعلها جماعة فوجها الامر
 اليه يثبت الميزان وجها الاول عدم ورود دعوى في المنع من فعلها باجماع وصحة دعوى في التوسعة
 على الاثمة بعدم ارتبائها على فعل الانام فان كل واحد منهن على الخوف على نفسه فاذ لم يكن من يتبها
 كان المقتال امون عليه لانه من غير اتفاق شيف مسا في وقت واحد فمما اعلموا وهو ومن ذلك
 قولنا لا ية الصلاة يجوز صلاة الخوف في الحصر كافر كعتيق مع قولنا انما بانها لا تنبأ في الحصر

لا ية

فالاول من هذه الشايف مشد فرج الامر الى مرتبة الجيزان وقد اجازها في المعنى اسما واما في وجوه لا
 ظاهر وهو وجد الحرف على الشفع لم يجده بالسفر في القرآن لا في الآية الثالثة انه قال انهم انما لا يشهد
 الحرف يملكون كيف امكن لا يرون الصلاة الا ان ينهوا عنها انما اشارة او كناية ما مضى في القبله او غير
 مستقبلها يرمون ما فرج والجرد بقرهم مع قول اي جنيتم انهم لا يملكون حق ينهوا فالاول مشد والشار
 مخفف فرج الامر الى مرتبة الجيزان وهو الاول لا يتبع ورجع الى الشايف انهم ما امروا بالاعتناء حال الحرف لا يتركا
 بالافضل هو اول صلوات عليه وسلم واتباعه طاعات رسول الله صلى الله عليه وسلم انما في ذلك الموضع
 ومكانا جازا صلاوة مع الكثرة من الافعال المشغلة عنه تعالى ولي من عرف هذا الموضع الله تعالى
 على الكثرة والشهد فان الجهاد مبني على وقوع من المحاب ولا يبعد على الجاهلة في الكثرة مع الكثرة
 والشهد الاول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ناضل من قبله تعالى يا ايها النبي جاهد الكفار
 والمنافقين واعلم انهم دونه تعالى الجيزان من لامة ولجوزوا فيكم غلظة قد يتبع له ما استمر الى به
 وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ورثته لا خبر بقوله اي جنيتم خاص بالامارة وكونه
 بنية الامة خاص بالاكابر فانه من ذلك قوله اي جنيتم ثالثا في قوله اي جنيتم انه يجب على السامع
 في صلاة الحرف مع قوله عز وجل انما لا يحب الا ان خاص بالامارة اي جنيتم من سخطه الخلق وهم
 بين يديه عز وجل لفظ الجاهلهم والثاني خاص بالاكابر الذين لا يبالون من احد ومن بين يديه الله
 لقوة يقينهم بان الله جنيهم وهدوهم فابقى الا انه مستحب لا واجب ورجع لاستصحاب ان حلا السامع
 لا يتاخر اليقين بالله ولا التوكل عليه كاقوال في الدوا فرج الامر الى مرتبة الجيزان ومن ذلك ان
 انما في الآية على انهم يقفون اذا املوا السواد ظنوه عدوا شهابا خلاف ما ظنوه مع احد الطرفين
 لثاني واحد الى الثاني عن احد انهم لا يقفون ووجه الاول الاخذ بالا احتياط وان لا يهمل
 بالحق البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر كمال الصلاة لكن لا يفتي استصحاب الاعادة
 فلهذا وقع في قوله تعالى والشافعي والشافعي ومحمد بن حبان ليس الحرف في الحرف مع قوله اي جنيتم
 واحمد بن حنبله فالاول مخفف والثاني مشد فرج الامر الى مرتبة الجيزان ووجه الاول انما العذر
 الذي هو ليس الحرف لا يخلو من الخطأ الحثيث كالاستناد لا يثبت لاسب في الحرب والتحيث والاعمال
 على الضرورة مع مساعدة الشارع في احوال في الحرب بقرينة جواز التجزئة ووجه الثاني انه
 يتاخر شامة الضمان في الحرب فيجب موافقهم في البيوت جملات لابس الاشياء غير الناعة الخفيف
 الجلد واللبف مثالا ومن ذلك اتفاق الامة على حرمان الاستناد الى الحرب كالسهم مع قوله اي جنيتم
 فيها حكمه ان القرم خاص باليس فالاول مشد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الجيزان
 ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لان لفظ الاستعمال الرادية الحديث بما يشمل المحلوس والاستثناء
 ووجه الثاني الوقوف على عدم ما ورد على جهة الحديث والمحدثه من التاليف

باب صلاة الجمعة

انفق الائمة على صلاة الجمعة ومن وجب على الاعيان والمساكين من قدامهم كفاية وعلى اهلها على
الجمعة ومن المتعارفين في الامة قوله الاموي والقبلي انما يجب على المساكين ان يسمعوا هذه واقفوا على المسافر
اذا امر ببلدة بينها جمعة خبيرين مثل الجمعة والظلمة وكذلك انفقوا على اهلها لا يجب على الاخي الذي يجد
لا بد فان وجد قايما وجبت عليه الامانة في حقيقته وانفقوا على اهل البتة في الطيبين مشروعا
واما المنفق على الوجوب كما ينبغي وعلى اهلهم اذا اتهم صلاة الجمعة صلى بها طهرا هاتما وجدته
من مسالك الاتفاق وانما اختلفت ايمانه في ان قوله الائمة ان الجمعة لا يجب على مسوي لا بعد ذلك
ولا امارة الائمة رواية عن احمد بن العبد خاصة وقال داود يجب فالاول فحقت والثاني مشروط
المراد من يترقى الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله تعالى اعلم من تركها
غيرها فكان لا يلقى بها الكاملون لانهم اضم من الارقاء في دولة الظاهر وانما وجوبها على المسافر
فلم يثبت دعوى في المقابل ذلك بقدره على المشي والحضور يترقى يدي ربه عرفه في ذلك الموضع العظيم
ووجه الثاني في الكلام في العبد خاصة اخذ بالاحتياط فان المصل انما اصلوات كما يجب على العبد
كما هو على حدسوا بهما مع ان كلهما عهدا هو جمل وخطا بالحق تعالى له سباده بالتمكيد فحمله ولوقع
استثنى الشارع العبد من وجوب تكليفه بامرنا فانما ذلك شفعة من الله ونهية به بدليل انه لو قيل
الجمعة صحت ولا ينفقه منها الا بعد رشوبه وحايو بد قوله داود كون المشقة في صلاة الجمعة حبيبة
على العبد لانها لا تفعل الاكل اسبوع لا سيما ان امر شتد بذلك فانه موقوف في ذلك قول الائمة العائنة
بوجوب الجمعة على الاخي المبيد من كان الجمعة اذا وجد قايما مع قوله لا يجتمع لها لا يجب على الاخي
ولو وجد قايما فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان في وجه الامور والاشقة
التي خفف عن الاخي الحسن لاجلها ووجه الثاني اطاع قوله تعالى ليس على الاخي حرج كما خفف
عنه في الميزان فكذلك القول في الجمعة في قوله الائمة الثالثة ان الجمعة تجب على من سمع النداء
فالاول مشدد اخذ بالاحتياط والثاني مخفف اخذ بالرخصة فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للجمعة فامسوا اليها فاسمعوا في ذكره
فالامر كل من سمع النداء بالجمعة لصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم
فعل الجمعة في بلدهم فالاول خاص بالماهر بالا كابر من اهل الدين والادب والاحتياط والثاني
خاص بالماهر من ذلك قوله الائمة الثالثة انه لا يكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من يمكنهم
ايتيان مكان الجمعة بل قال الشافعي باستحباب الجماعة بينهما مع قوله لا يجتمع بركاهة الجماعة في الظهر
المذكور فالاول فيه تقييد من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقوله الشافعي فيه تشديد من جهة
استحباب الجماعة فيها وقوله ابو حنيفة فيه تشديد في الترتيب فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول عدم ردد امر بالجماعة في الظهر المذكور لان السوا الذي في صلاة الجماعة عن حيث الاحكام والاسرار
لا يردنية صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف لان من شأن الحزن وشدة الندم على فراغ حقه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والله اعلم بشدة فرج الامر الى يوم القيومين روي في الاول ان الائمة منكم صلا الصلوة والائمة الثانية
كالذكر وبها روي في الثاني انه روي الجماعة مع الائمة في الجملة ووجه الصلوة الاخيرة بالاحتياط
فتقبل ان الخطيبين قبل من الركعتين فيقال في الركعة الاولى ان الائمة في الصلاة فيكون المسبوق
بذلك لا بد له ثلاث ركعات وذلك مع العلم بالصلوة بالالتحاق ومزيد الى التعلق بالامة في الركعة
قبل الصلاة شرط في صحة اعتقاد الجماعة مع قول الحسن البصري رحمه الله ما سئله قال لا بد من ثلاث
مخفف فرج الامر الى يوم القيومين ووجه الاول الاخذ بالاصل لا علم بيلقيا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى الجمعة بعين خطيبين يتقدمها وانه لك من اول طريق الى جوارحه الشايع عدم ورود
من يوجبها ولو انما كانا واجبتين لوقد مضى بوجوبها ولو حديث واحد وقد قالوا ان الكثرة
ان الشايع اذا فعل صلا وسكت عن الصلوة بوجوبها ونهيه فالادب ان يتسوى في ذلك الفصل
بقطع النظر عن ترتيب القول بوجوبها وينبغي فان ترجمنا لاحد الامر من جملته قد لا يكون
للمشايع وانما وجوب الائمة صلا الجمعة على اثر الخطبة من غير فصل فصار ههنا بيان ان
عليه الخطبة الراشدون وحقا من ان الله الذي شرعت له الخطبة فانما شرعت تهذيب الطريق
فصل جمعية القلب مع الله تعالى في حصة خاصة زائدة على الجمعية العامة في غير ما من الصلوة
الحسن فاذا سمع الخطيب ذلك التوضيف والتحذير والترتيب الذي ذكره الخطيب قام الى الموقف
بين يدي الله تعالى بجمعية قلب مخالفة ما اذا احتل فصل وما فصل القلب من الله تعالى في
ذلك الوعظ فانه معنى الجمعة واعلم كيف الشايع خطبة واحدة في الجمعة والجمعة ونحوها
بالجمعة في تجميع جمعية بتكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يظن سماع ذلك الوعظ
اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سيدي علي الخراساني يقول ينبغي ان يقول بوجوب خطبة فقط
على حال اكابر الخطيبين عليها لا على الناس اذا اكابر طائفة فلو لم يكن في
حصول جمعية قلم بجمعة الله ياد في تجميعه بخلاف غيرهم وكذا لك القول في خطبة العبد
والكسوف والامتناع فان قال تعالى فلم يشرع الخطيبان بين يدي شين الصلوة الحسن
تهذيب الحضور القلب في الله تعالى بالجمعة في جواب **انما** يشرع ذلك تجميعا
على الامة ولذا الصلوة الحسن قريبة من بعضها بعضا فان من جملة ما ياتي في الاستماع او
الاستماع مرة فاذا القلب ربما كان مشتت في اودية الدنيا فخرج الى تهذيب طريق جمعية فافهم
ومر له ان قول الشافعي وما لك في ارجح روايته انه لا بد من الانبيا في خطبة الجمعة بما في خطبة
في العادة مشغله على حصة لكان حله تعالى والصلوة في كل رسول الله صلى الله عليه وسلم
والوصية بالمقوي لقراءة اية ممتعة قالها المؤمنون والمؤمنات مع قول اي جنته وما لك في ارجح
روايته انه لو سجدوا لابرأه ولو قال الحمد ونزل كفاء ذلك ولم يجمع الى غير ذلك خالف في ذلك
ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام بسمي خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مولد له

الاول مشدودا بعد محقق ذبح الامر الي موتى ليرتد وروى الاول لا تجلج لم يتبين ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم خطب الجمعة وتضمنت الحجة ان كان المذكور ووجه ما بعد حصوله تذكر الناس لوعظ يذكره
نفاذ وتحييد وتبسيه وفيه الا ان العظيم وذكر اسميه فمضى فاذا كان ذكر اسميه يكره من قراءة القرآن
في الصلاة في خطبة الجمعة الحمد وقد قالوا هو الله كلام يشغل امر عظيم بمنى خطبة واسم الله
امر عظيم بالاتفاق وقد قلنا قولها لله والشايع بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول
ابو حنيفة زاعده بعدم وجوبه فالاول مشدود والثاني محقق فربح الامر الي موتى ليرتد وروى
الاول ان منسب الداعي اليه خطبها عليها والعزم وشدة الاحتكام بامرهم تعالى في الخطبة كالسائر
تتأني ذلك فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين متصفا لا سيما عند من يقول انها بدل
عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد ايضا الكلمات لوعظ الحاضر والفرقة التي لا يحصل
مع الخطبة بما استلزاما عند من يقول باستحبابا خطبتين كالحسن البصري رحمه الله ذلك وروى في
قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدود وثانيه لا يرفع
والثاني محقق وتبيله التنبات على جليلة الاستراحة في الصلاة ورجح الامر الي موتى ليرتد وفيه
قولنا لله كراي حنيفة والشافعي في القول المرحوم بعدم شرط الطهارة في الخطبتين مع قول
الشافعي في ارجح قوليه باشرط الطهارة فيهما فالاول محقق والثاني مشدود فربح الامر الي موتى
الجزن ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرا صرفة ذلك جاز مع الحدث بالاجتماع ووجه
الثاني اخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلف الراشدين ولا حرج ان يكونا بذلكا وكهني
عند الشارع كما قال بعضهم فتم ما فعل الشافعي باشرط الطهارة في الخطبتين وان كان الراجح
عنده ان الحجة متلفة كاملة على جملتها وليست الخطبتان بذا لاعتراكين فيهما ولم يسلما
يقول الركعتين جزما لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء مما في قولنا الشافعي واحمد بن حنبل
الا انه لا يخبران بسلام على الحاضرين مع قول ابو حنيفة ومالك ان ذلك مكروه ووجه الاول
الاتباع ولانه قد اخرج عن الحاضرين باستدراجه اليهم قبله السلام على قاعة المشرك في غير
هذا الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للامان من وقوع الاذى منه ان يسلام عليه ومنسب
الخطيب بسلام الامان بذاته بل بعضهم ينزلون يسبوا به اذ اخرج عليهم قالوا لا بد منهم حتى
يحل شيقهم الى سوا الفقيه وسؤقتهم فانهم فان قالوا بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخلف الراشدين كانوا يسلطون اذ اصعد احداهم الخبر فاجاب ان سلام الايتام والسلامين
محمول على البشارة للحاضرين اي اقامتهم في امان من ان تهاجموا على عطفكم على الشارح وليس
المراد انتم في امان من ان يؤذيكم بعض من وقد تقدم فغير ذلك في الكلام على قول الحسن في
الشهادتين السلام عليك ايما النبي ورحمته وبركاته اي امنت في امان من ان يؤذيكم الله تعالى
شرك لان الامان في الامور لا يكون الامن الا على الله فيؤمن في القول ابو حنيفة ومالك في ارجح

اوليته

مدانيه لا يجوز ان يعلل بالماضي في هذه الحجة التي طلب الاخذ بها من قوله تعالى في الآية الاولى لا تروى عنه لا يثبت
لغيره عليه ومع قول الشافعي في وجوب قوله تعالى في ذلك وهو الذي لا يثبت له الاخذ به في قوله تعالى في ذلك
مشدود والاعمال صحت في وجوب الامر اليه حتى لا يكون له الاخذ به في الاجتماع فلم يثبت ان احد سئل عن الناس
بالحجة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاء الراشدين الذين طلب منه يعرف الجوابين
قول ما للشواحيه السالكه وهو روي عن ذلك وان كان الايمان لا يصلح الجاهل الامن خطب فانه يقر في ذلك
قول الائمة ان يسحب قراءة سورة الحقة والمثاقيق سنة في حق الحجة اوسع وانما يشبهه مع قول الشافعي
انه لا يخص قراءة سورة دون سورة فالقول مشدود والثاني انفسه ووجه قول الاجتماع في وجوب الشافعي
مشدود باب الوجبة عن شوق القرآن دون شوق كماله يقع فيه بعض الجاهل من عن شوقه تساوي في شدة
القرآن كله الا انه تعالى في السور الاول قال ولو كانت نسبة القرآن الى الله تعالى خاصة فكل من
امر الشافعي في تفسير قراءة بعض السور في بعض الاصلان دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء
بسنه الفصل الحقة من قوله اود الحسن بعدم سنيته فالقول مشدود الشافعي مختلف ولا يثبت
الاول والاجماع وتعليم حقة امر تعالى من الله المحمود على طلب ان لا يمنع نظر الحق تعالى
الاجماع في ظاهر تفسيره في كل من تعالى لا يمنع مما به عن النظر في رولا فاجوز من حيث تدبره
لعباده ووجه الشافعي طلب دخول حقة الله تعالى بذلك والاكثار وشهود المعتقدات
بما لا يظهر والله تعالى بالنظر اليه ولو انه فلف جسد في عيار في نقابة نقب من المذبح
لجنت من شهود الدلالة وطلب الحقة فكان ابتداء في جسد مذكر الطلب الحقة وشهود الدلالة
والاكثار بين يدي ربه ليرجعه لكل جسد مشدود في انفسهم لائمة الائمة مطلق في
الفصل عن جسد الحجة مع قول الشافعي في انفسه لائمة الحقة اصل جسد الحجة والاول
قوله صلى الله عليه وسلم في الحجة فليقل في حق الامر بالفصل عن جسد الحقة ووجه
الشافعي ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في الحجة فليقل في حق الامر بالفصل عن جسد الحقة ووجه
لغيره في قوله صلى الله عليه وسلم في الحجة فليقل في حق الامر بالفصل عن جسد الحقة ووجه
في حدة حدة وبعيد جسد في الحقة فليقل في حق الامر بالفصل عن جسد الحقة ووجه
في الحقة في تفسير الفصل عن جسد في الحقة فليقل في حق الامر بالفصل عن جسد الحقة ووجه
حل الوجه على من يثبت من يتألف الناس بالبيعة يدينه وشيا كما في الحقة في الزايات وعمل الاحتياط على
يدن المطارد المتأخر وعونه في ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يقتل الجنب بيعة حدة الجنب في الحقة
منه اجزله حكم في ما لا يثبت له لا يجوز من غير حدة منها فالاول مختلف والثاني مشدود في حق الامر الج
مرتبة الجنبان فالاول خاص بالاكثر الذين حلفوا لله تعالى من الزنوج في المعاصي فكانت ابدانهم
حبة لا يحتاج الى تكرار الفصل في الاجابة او انما يشاهد والثاني خاص بالاصغر الذين كثر وقومهم
في اللغاضي يحتاج الى تكرار الفصل في ابدانهم فوجه الائمة ما كان في نظرهم في استخراج

اسلم واحد اثنى اثنى هذا الحق الذي هو خوف الله من تعدد الجماعة جاز المقعد على الارض
 إقامة الجماعة: قلنا ذلك مراد فانه بقوله ان الجماعة كسائر القسوس ويدر على الناس المقعد
 في سائر الامصار من غير مبالاة في المقتضى من سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان
 المقعد منهي عنه لا يجوز فعله بحال لو رد ذلك في حديث واحد فلماذا تقدمت في الشارع
 صلى الله عليه وسلم في التسهيل على الجماعة في جوان المقعد في سائر الامصار حيث كان سهلا
 عليهم في مكان واحد فانه فان قلت فوجه اعاد بعض الناس فيه الجماعة ظهر بعد الصلاة
 من الجماعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجماعة صلاة في الظهور وانما فرض الجماعة فلا يصح الظهور
 الا عند الجرح عن تعيين شروط الجماعة مثلا فالجواب ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة
 منع الامة المقعد بقطع النظر عن ما ذكرناه من خوف الفتنة او خوف وقوع المقعد بعين
 حاجته كما هو مشاهد في كثير من مساجدهم وعينها فقد صاروا الذين يقيمون في
 قنون الاموال والاموال يملسون يملسون ويصلون بالناس الجماعة من غير تكريم مع عدم
 الامة فيقفون جوان المقعد مشرقا بالحاجة وكان حالها ظاهريا في غاية الاحتياط
 وان كانت الجماعة صحيحة على حسب ادوا فانه ومن ذلك القول في تنبيهه وما للسلطنة
 اذا قامت ومثلها ظاهرا تكون فرادى مع قول الشافعي في هذا جوان صلاتها جماعة فالاول
 مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى ترتيب الجزان وجه الشافعي ان الظاهري في الميسور
 لا يقطع بالمعسور وقد تقرر حصول الجماعة وتبين الجماعة في الظاهر فلا يمنع من صلاتها جماعة
 على الاصل من مشروعية الجماعة ورجل الاول الضعيف على الناس اذ وجوب الجماعة في الجماعة
 مشروط بصلاة الجماعة فلما كانت خفت في هذا صلاته فرادى والله اعلم

باب صلاة الصلوات

اتفق الامة على ان صلاة الصلوة مشروعة وموجوب بأكبر الاحكام او لها في مشروعية
 رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا في رواية في صلاة وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة
 حق المأمور وعينه خلف الجماعة هذا ما وجدتم من سبل الاتفاق وانما اختلفوا فيه
 في ذلك القول في تنبيهه في احدي روايتيه ان صلاة الصلوة واجبة على الايمان كالجمعة
 مع قولنا ان الشافعي بنى عليه مع قولنا ان صلاة الصلوة الصلوة فرض على الكفاية فالاول
 مشدد والشافعي مخفف والشافعية تشدد في جميع الامر المبرر في الجزان ووجه الاول عدم
 المقتصر من الشارع بحكم هاتين الصلوتين فاحاط الامام ابو حنيفة ورجلها فوجبه مع
 كونها ليس فيها كثير مشقة ككونها يعلان في السهرة طاعة فلا فرق بينهما وبين الجماعة
 في الميزة فانما اختلفان في تطبيق فعلها بخلاف صلى الله عليه وسلم في الجماعة ووجه
 الثاني الاحتياط بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في يومها

أكثر أيام من الجمعة من حيث أن المدة فيها لا ينال من حصر ولا ينال من الحاجة وتتم لم يحضر خلاف الجمعة
فإن المدة خاص من يحضر المدة تختلف عنها بعدد من يحضر فلو لم يحضر أحد من سائر المسلمين لم يكن عليه شيء
فقط الجماعة واكثر من الناس في يوم الحضور فيه صلاة كما كانت أشبه بغير من الكثرة وكان
من حصر بين يدي الله تعالى فيها كالشأن لمن لم يحضر فضل له الفضل بعد من شفع فيه ولذلك
قال الله تعالى الله أفضل من المؤمنين كقولنا سقط الحج عن صاحبه وعن غيره فانه رخص ذلك وقوله
أي حقيقته وأحد من شرائع صلاة الصلوة في الصد والاستيطان وأذن الأمان في أحاديثه وقايتنا
عن أحمد في الجمعة وإذا هو حقيقته وإن أقام في مصر مع قولنا لا والله الشاؤون ذلك كله ليس
بشرط وأجاز صلاة تمام في أي بلد شاء من الرجال والنساء فالأول مشدود والثاني مخفف فجميع
المراتب في الميزان ووجه الأول ما تقدم أنما من كونها يشبهان صلاة الخطيبين والركعتين
وعظم مؤكدهما المستحبة لقيمة الصلوة ووجه الثاني ابتاع ظاهر كلام الشارع من حيث أنه جعل
أيام العبد بين أيام المأثور شره وذكره وفيه رواية يقال إجماع فلا خفت الشارع في يومها فيه
صلواتا ذكر دون يوم الجمعة كان حضورهما مسخرا للأجر وأيضا لما ورد أن القيامة تقرب يوم
الجمعة فأخطأ الاعتقاد بكونه على الدين والإيمان في ذلك اليوم من اعتبار الظاهر في كل ما في ذلك
اليوم بأعجاب الحضور عليهم في الجمعة والاعتبال على الصلاة ليلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
بذلكهم وشرهم ومن ذلك جلال العبد لم يرد أن القيامة تقرب فيه ومن الحكمة في جعل العبد
قراي زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب بطله بأشياء لا يجوز الإجماع تحريكه فانه
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاث تكبيرات في الأولى وخمسة
الثانية من قول مالك والشافعية يكبر سابعة الأولى وخمسة في الثانية ومنع الشافعية يكبر سبعة
في الأولى وخمسة في الثانية ثم قال الشافعية وأحمد أنه يستحب للذكير أن يكبر ثلثين وقاله
أبو حنيفة ومالك أنه يمين التكبيرات تسعاً فالأول مخفف في عدد التكبيرات والثاني
فيه تفتيح والثالث فيه تشديد ومن قال بالثلاث تكبيرات مخفف ومن قال بستة تكبيرات
بها مشدود فجميع الأمور التي هي للإيمان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر أن كل أمة
تبع ما وصل إليه من الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال بالثلاث تكبيرات فأنه هو المشادة
إلى العلم من كلام الشارع وهو ظاهر لا كبر البر الذي يندون على قولنا في تحليبات التي تعالي
بعثة الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال بستة تكبيرات فأنه هو كبر الاستغفار
بأنواع الذنوب التكبيرية تحقيق على ما لا يسع أن غابهم لا يقدرون على قولنا في تحليبات
الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان الشاؤون إلى من استحب والتجديد والتجديد مع التكبير
كالغزوي للصد على تحليبات العظمة والكبرياء فانه رخصت مستبدية على الخواص
رحمه الله يقول أنما شر الصلوة الجماعة في الجمعة دون العبد لأن جعل الحق تعالى في صلاة الجمعة

ثم من عليه في صلاة العيدين بذلك كانت الجماعة في الجمعة ومن في صلاة العيدين في سنة وادخل الجماعة
ووشيت فادى لذلك اهل الصلوة من سنة الحبيبة والجمعة التي قبلت فليعلم ان كان في مشروعية صلاة العيدين
مع الجماعة ووجههم لاستيانتهم من غير المشي فان قال قائل ان المشي في العيدين في كل يوم من يوم لا
الكنية بالاستيانت من غير المشي فان قال قائل ان المشي في العيدين في كل يوم من يوم لا
من غير المشي فان قال قائل ان المشي في العيدين في كل يوم من يوم لا
الحاجة عنه انتهى . تقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها جهة باطنية فان قال قائل
فلم كانت الجماعة المأمرون في العيدين اكثر من جماعة الجمعة في كل يوم من يوم لا
يشهد اكثر من من يشهد تلك العظة التي قبلت لهم ليكمل سدد يوم العيدين ولو لا شهود تلك العظة لما
انسطوا يوم العيدين فكان عدم شغل العيدين عليهم مع اكثر من هو مستحب كالسرور في يوم العيد فافهم
ونقول قولنا لك والشايع انه يقدم الكثير قبل التواضع في الركعتين وهو صدي الروايتين عن احمد مع قول
ابن حنبل واحد في الرواية الاخرى انه يقرأ بين الركعتين فيكون في الركعة الاولى قبل القراءة في الثانية
بعد القراءة فالاول مختص بالشافعية والثاني لا يشرع له الاول وهو خاص بالشافعية والاول هو صلاة
كبر الحنفيين والاول في صلاة العيدين مع الله تعالى وتكون على وجه الصلاة ووجه جعل الكثير في الركعة
في الركعة الثانية كونه لا كبر بزيادة ونظما في الصلاة فانه كان تقدم الصلاة الاولى على
فان قيل كبر الحنفيين على قلوبهم فكيف لا يقرأون العظة فتكون الصلاة الاولى على وجه الصلاة
وجههم لبيان يدون من صلاة كبرياء وعظمتهم كما يؤمنون بين الناس في الذين يتلون الصلاة
في صلاة العيدين في الركعة الثانية من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية
في الركعة الثانية انها العظة في رواية الاول مختص بالشافعية في الركعة الثانية كونه في الركعة الثانية من صلاة العيدين
زوج الاول في الركعة الثانية من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
ان صلاة الثانية من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
مكانتها في الركعة الثانية من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
ان يصح من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
تقدمت فانه من الاجر والشواب ليعلم على الوجه في حضورها مع الامام في الايام المشبهة بها لهم
ومن ذلك قولنا الشايع انه يقرأ بين الركعتين صلاة الامام مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
وهذه الرواية هي المختارة عند حنفى اصحابه في الرواية الاخرى منه انه يقرأ بين الركعتين او يقرأ
فالاول مختص بالشافعية ووجه الاول صلاة العظة الاولى على وجه الصلاة في الركعة الثانية من صلاة العيدين
في صلاة العيدين على وجه الصلاة في الركعة الثانية من صلاة العيدين مع الامام لا يثبتها مع قولنا بعد الثانية من صلاة العيدين
الامام كان لا يثبتها عليها اربعا فان صلاة الركعتين فقط مستند لكان فانه الاحتياط وقد تقدم
في صلاة الجمعة ان الشايع اذا صلى امرأته لم يبين لها هاتوا واجب او مزدوج من الادب فقلنا له

وقوله في قوله الآية ففضلنا بالحق الظاهر المبدأ بقتل من قبلها في العبد مع قول الشافعي وان فعلها في العبد
فصل اذا كان داسعا فاول ما يشهد بالحق في العبد او في غيره تحقيقه بالقتل لعدم حصر النفس في المحمد
وتعويضها بالاعتقاد والثاني صفة وقوعها بالاكار وذلك لان الاعتقاد لا يمتد دون محله ونفوسهم
في المحمد يوم العيد لا يشهد لانه يومه زهير واكثر مما في غيره من ايام الشان فيه تكاف صفاتهم العبد
بالاعتقاد الرقة فهو راضا الاكار فافهم يذن لكم بين يدي الله في بينه واسع ما بين السما والارض فقد
كالواسم المبدأ مع الاحباب ميذان فاحسن من قولنا في حقيقته انه لا يوجب القتل قبل صلاة العيد
والمعابد ما يجوز ولا يفرق بين المحل وبينه ولا بين الامام وغيره مع قولنا ان الله اذا فعلها في المبدأ
فلا يفتل قبلها ولا يصحها سواء الامام والمأمور وعنه في المحمد رواياتنا ومع قول الشافعي انه
تقبل قبلها ولا يصحها في المحمد وغيره الا الامام فانه اذا اطهر للناس لم يعل قبلها ومع قولنا
احد لا يفتل قبل صلاة العيد ولا يصحها اصطفا فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث ان
فيه روايتين والثالث فيه تحقيق والمراجع تحقيق بالكل ذلك مرجح الاول بل يتبين المبدأ في وجه
الاول عدم دلالة خبره في الشارع في جواز القتل قبلها كما عمل به في بعض النسخ الشان فهو مودود
غير مقبول الا ما استثنى من الامور التي فيها الشرعية بعدم خروجها عن وقتها وابتهاج
ذلك من الشارع والدليل لذلك جميع سورنا فكذلك لم يثبت عنه فعله فهو منع منه على الاصل
في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى لان لاهدية القتل قبل صلاة العيد لا يجزئنا
بذلك وان كان هو فعله ولم يبلغنا الله فعل قبل صلاة العيد واذا اباح الله جقيقته القتل بصلاته
العيد كونه الله الذي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة الصليقة الالهية التي جعل العيد قبل
صلاة العيد بحال في الامر بعد الصلاة فانه حصل العيد لاه حال بطلع الصليقة فقد حصل ان القتل
بعد ما وجب الاذن بالوقوف بين يديه فصار في هذه الاذن له بان يفتل بعد الصلاة وقبل
الحطبة ووجه قولنا ان الله لا يفتل في العصر قبلها ولا جده الضيق على غالب الناس
فان الامام ما صل بعينه العصر الا مداواة فلوهم ما كان يحصل لهم من الحصر فيهم في العيد
فلو امروا بالفتل في العصر الذي هو المعنى الذي قصده الامام وصار تحسلا منهم كما تها في المحمد
من حيث الحصر واليق في نفوسهم فيقتول بين يدي الله في الصلاة ولا كسالي ولا كركه في فاتهم
ومن قولنا الشافعي انه لا يكون القتل قبل العيد الا امام او وليه كما في الاكار الذين يفتلون في ايامه
اصول الوقوف بين يديه كما يسألون مرة لك ولا مطالعهم قوسهم بالهوى والاكل والشرب يوم
العيد بحال في الامام فان الناس ما مودون بان يتابعه فاذا انشد اللهوا وفيهم الذين يفتلون
مواظفة على قوسهم فيكون الامام سببا لحوال الرجوع واليق عليهم في الصلاة فيقتل
احدهم في الثالثة موزة وهو خارج منها حقيقة وكما راي الامام احمد في هذا المعنى قال

لا يفتل الامام ولا غيره قرا صلاة اعيد تلاعبها حتى يقرأ على المصنف من الناس فانهم لا يقرأون
التحاق الاية المداينة بينا ان يناديها الصلاة خلفه من قول ان لا يقرأه بولن لها
قال المصنف واول من اذن صلاة الفريضة صلاة في الايام الخمسة في الصلاة الثانية مشدود
فيها واول الاجماع والتشريع على صلواتها في جماعة ليس فيها على الناس في صلواتها في جماعة
الجماعة فيها هو المصنف والاعظم وكون كل عبيد جعل في العام مرة ومعه قوله في الزبير
ومعه قوله في الناس على الفريضة جميع المشرعية والصلوات في الزبير لم يبق في ذلك شيء الا في
ورقها في الاحتياج اليها في صلاة في الصلاة الثانية في صلاة قراءة سورة في في الصلاة الثانية
في الثانية او قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولي والثانية في الثانية مع قول مالك
واحمد انه يقرأ فيها بسج والثانية فقط ومع قول ابو حنيفة انه لا يثبت تخصيص القراءة
فيها بسورة فالاول مشدود والثاني مخفف والثالث اخف فجميع الامر الى ترتيب الميزان فالاول
خاص بالاكثر والثاني بالمتوسط والثالث بالامتنان فجميع الامر الى ترتيب الميزان فالاول
والجميع في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
يوم الجمعة فكانت قراءة سورة الفريضة كالتكرار في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
الغفلة في صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
والقرآن معا في يوم العبد فان قلت ان مثل سورة الفريضة كالتكرار في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
قراءة سبع فالجواب ان الحق الا في صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
بالخلق فلو انه تعالى جعل الصلاة بصفة واحدة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
المدين قراءة سورة سبع طاعتها في التيسير وسماها الحمد والكمال وكذلك القول في سورة في الصلاة الثانية
هو من وجوه بصفة الحال من صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
فخصر نفس العبد تكره قراءة غير السور التي عينت للقراءة فالتكامل في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
في صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
عليه ما كان في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
انها لا تنقضي وقوم منها احد فان لم يكن جميع الناس في ذلك اليوم صليت من العبد في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
قال في قوله وقال ابو حنيفة صلاة عبيد المصنف في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
حيث الامر بالمصنف والثاني مخفف وهم الامر والثالث متوسط فجميع الامر الى ترتيب الميزان فالاول
ووجوب الاول طلب المداينة الى تفاوت ما فات ووجوب الثاني طلب التيسير في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
في صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية
استعدت للصلاة في صلاة في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية في الصلاة الثانية

[illegible]

كبريا الحق تعالى لم يبرأه المرفوع والفرج مدة أيام التشريق بجلائل الأصاغر وبيضاء دلالات
 الهدى لا يبرأ جيفة هذا التورم كبراه تعالى لأن استغفره في قلبه كما يكفيه بالحق والقلب
 غافر وليس هو مقصود الشارع وقد جعل شعار التكبير جيفة واحدة في الجملة وفي حق
 الأصاغر فاحتمل من قول أبي جيفة واحدة في حبي رداً على أن من مثل منقود هذه الاوقات
 في مثل من لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في رتبته الاخرى لا يكبر وانما خلف النوافل
 لا تغفلوا لانه لا يكبر جيفة الابنية القول الرابع للشافعي فالأصل صفة الشافعية في الجيفة
 ووجه الأول في المسئلة الاولى ان من مثل منقود يشهد عليه جيفة الله تعالى وقيام تعظيمه
 في قلبه فيمثل عليه النطق بالتكبير لا يكلف به فان الجيفة قد حلت فلا يجازيها إقامة شعار
 الطاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يذرون في الجوارح موتهم بالتكبير
 مع قيام التعظيم والجيفة في قلوبهم فرجع الامر إلى برتبة الجيران ومن ذلك يعلم قوله في قوله
 في التكبير عقب النوافل التي فصل فردي فان الجيفة ربما هت متاجها بمثلها ما كان بينه
 جماعة منها فان البشر يستأنس بعضهم بعضاً عادة فيجوزهم من الموتى عن شهود كالم
 غلة للمثل مثالي في الشفاعة فمع موتته بالتكبير والله تعالى اعلم

باسم صلاة الكوفيين

الحق تعالى ان الصلاة تكون في الكهنة موكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا وجده من
 مسأله لا تنافي في هذا الباب وانما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 ان السنة فصلاة الكوفيين ان تصل ركعتين في كل ركعة قياتان وقراءتان وركوعان ومجودان
 مع قول أبي جيفة انها فصل ركعتين كصلاة السبع فالأول مشدود والثاني منقود فرجع الامر
 إلى من يترى الميزان ورجحاً لأول مطلوبة زيادة الحق لله تعالى بتكره هذه الاركان لغيره
 الذي يقتل المعبود من الكوف فربما اشغقت الجيفة على قلوبهم فلم يصل لهم صلاة كما لا يخفى
 مع انه الحق لله في اول كل ركوع او سجود كونهما بفعلان في مثل القرب والابتداء والفرق من
 تشبه القول الاخرى في الروية بما فكان الكوف في الدنيا اعظم فقه من حقة الدجال
 فان الحق تعالى لا يبيع في جناب عظمته نفس ولو كان الحق تعالى امتن على السابقين بموتهم من رشا
 التكرار والاكافا فشوا عندهم وهذا استراة نظير فيها الاعتناق لا تسطر في تحاب فمن فهم
 ما ذكرناه وأما ما ابيه عرفته تكبيراً للركوع والاعتدال والمجود كما يجازي ذلك الحق بالمصل
 في فصل كل اول ركعتين ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد في الشروع من ضلها يتكرر فيها الركعتين المذموران
 وادع صلت وحسنات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب السابفة في عصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما في قوله الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والمظلة عند الناس
 فلم يبهلوا عن كمال الخشوع والخضوع فكلام الائمة خاص بالأكابر المترسلين وكلام أبي جيفة

خاص بالاشارة الموجوبين ولا يتركان لخصور غيرة قبل الجبهة والمقتضين من تلويح على حاله واحده وانما هو
الذي يكره من هذه الامكان كجبهة المتكلمين ومن ذلك قول لا يترد الى الله حق القدر مع قول الله يبر
بما لا اول منصفه من الاشياء والاشياء على ما كانت عليه فبما لم يترد في الجهر والاشياء من ذلك
بالاكثر الذين يتردون على النطق مع شدة الجبهة ولا تقالي لا يترد في نفسه نقاشا الاوسها انما هو من ذلك
قول في جنيته واحده في المشهور عنه ان لا يستحق لفسوق القدر لا لكونه في الشر خطية مع قول الله
انه يستحق لها خطية ان كان الحق فالاصل منصف وهو خاص بالاكثر الذي قام الخوف في قلوبهم فلهذا
الكنوف او الخوف فلان يشاركون في اجتماع خطية ولا وعظ ولا عقوب والاشياء في عقوب
الخطية وهو خاص بالاشياء الجبرية من المعنى الذي في الكوف خطية فيهم خيفة من خفة من ذلك
لما جاز الى خطية مع مشهور الكوف ليقوم الخوف في قلوبهم وتذكروا به احوالهم في الحقيقة
فيما هو الله بالايمان الصالحة وتزك المعاصي ولما كان الناس فيهم مخايف وغير المخايف
جدة كل صبر راجي الشايع والاية صفت الناس الذين يصرفون في صلاة الجماعة وفيما يترد
وخطبهم مترادفا لكال المصلحة ليشبهه الذين يظهر له خوف بالكنوف فيضيق ويرد خوف
من كان خصله به خوف فاعلم ذلك من ذلك قول في جنيته في الجهد في المشهور عنه انه لو لم يترد
وتفرغ الكوف وقت كرامة الصلاة فانه يترد فيه ويعمل كما كانتا فيسجل مع قول الشايع وما ذلك
في احدي روايتيه انها في قوله لا اوقات فالاول منصف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى فيقيم
لنائه المهني من الوقوف بين يديهم وبينهم والاشياء في شدة وهو خاص بالاكثر من كل الكثر الذين
يتردون من طريق الاهتمام لادانهم بالوقوف بين يديهم في ذلك الوقت او عدم الادان فيهم الامر الي
من يترد المبتران وتصبح توجبه الاول بانه خاص بالاكثر الذين يتردون في الحق تعالى لا في غيره
في شئ بل في الحق بوجه ان الحق تعالى هو الذي من الادان وذلك الامر انهم المتوقفت عن
خل ما اذن لهم فيه من طريق الاهتمام بخلاف ما جاءهم من الشايع ان الادب المتأخرة الفصل
في المروءة من غير توقف فانه من ذلك قول في جنيته وما ذلك بعدم استجابة الجماعة في صلاة
الكنوف بل في كل واحد منهم مع قول الشايع واحدتها استجابة الجماعة للكنوف في الاول
منصف والاشياء في شدة وزج الامر الي مرتبة المبتران وتوجه الاول ان الخطي الاخر يترد في خوف
البيل ونظم الجبهة بينه على القلوب تخفف عنهم بعدم التباطؤ بايمان يراعيه انما هو من قدام
هو خاص بالاشياء في ان الاكثر يترد في صلاة الجماعة انما هو من قدامهم مع قيام تلك
العلقة والجبهة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض وتشددهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
اولي الحق من افضل الجماعة كان الجهر بالقرآن ايضا في حقهم اولي بخلاف الاشياء في حقهم النطق
تعالى فكل من كان المروي في الحق فيقول الله هم مع الامام ان صلاة الجماعة متلوها معه
والامام كما هو في ذلك يقول لا يترد في الصلاة ان جبر الكوف من الايات لا يترد في صلاة كالأول والاشياء

بغيرهما فكانه انهما قلبه انتقم من ذلك قولنا ليمه الاربعه بان تكبيرات الصلاة على الجائزة اربع
مع قولنا في بيوتهم اربعون ثلاثه ومع قولنا حنيفة في ايمانهم فخص وكان انهم حود يقولون كبر سول الله
صلى الله عليه وسلم على الجائزة تسعا وسبعين وثمان اربعه وكبروا الله ما كبروا الله ما كان زاد على اربع كبريات
انتقم وقال الشافعي ان من شغل علم فزاد على الاربع واربعة اربعين وقال احمد بن حنبل في الصلاة على النبي
قال اول منصف والثاني نصف والثالث ثلثه والرابع ثلثه ومن وجهه وتخصيف من وجهه
وجه الامر ان يربى بيني وبين الله وجه الاول لا يتبع وجهه الثاني تركه من الاربعة ووجهه
الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الاعمال شيه من وجهه من قولنا نحن خير من سبيح النجاس على الكبر
صلاة الصلوة وجهه من قولنا نحن تسع بتقديم الشافعي المسمى ان ذلك عند الافلاك العلوية كانت
يقول الله اكبر من جميع ما يكبر به احد هذه الافلاك كلها فكل ذلك شدة من شدة صفوة الموت
لصفات البار بي صلوة على من كان زيادة التكبير لزيادة بعد صفوة ذلك الميت من صفات التي توالي
فان لم يزد في قولنا في حنيفة ومالك الله لا يرفع يديه في التكبيرات عند منكب اليمين التكبير للعليل
فقط مع قول الشافعي انه يرفع يديه جميع التكبيرات فالاول منصف ومن خاسر بالاكابر الذين هم في
عقبة الله عز وجل ويصلون حشرته باول تكبيرة فان يخرجون منها خيبر عن من الصلاة والتباني
مشدود يخرجون من الصلاة لا يخرجون من الصلاة لا يخرجون من الصلاة لا يخرجون من الصلاة لا يخرجون من الصلاة
حشرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روجه من حشرته الله المرة بعد المرة ثم يدخل من يديه
عند كل دخول لا يتقدم مجرد على حشرته الله عز وجل فانه ومن ذلك قول الشافعي واحد قراءة
الاعانة بعد التكبير الاول من قولنا في حنيفة ومالك الله لا يرفع يديه في التكبيرات فالاول منصف
مشدود والثاني منصف خرج الامر الى بيننا الميزان وجهه القول ان القرآن مشغول من الغزو وهو الميم
هو يقرأ نقول لا يرفع روجه ذلك الميت على حشرته ربه المصور الخاص على وجه الاكرام والتبجيل فلهذا
وجهه الثاني ان الميت اذا خرجت روجه الميم فصل روجهه الجميلة بحشرته ربه فلا يحتاج الى قراءة
قرآن يصنع بها بخلاف الدنيا الميت لا يستغفر الله عنه لاجب واجبت فانه من قوله لا يرفع يديه
انه يسلم من صلاة الجائزة تسليمين مع قولنا صدقوا للشهود من ذلك انه يسلم واحدة من بينه
فقط فالاول مشدود والثاني منصف وجهه الاول المتناول بحصول الثاني الميت من الجملة بين
وجهه الثاني المتناول بحصول الاول من جهة عينه فقط وذلك لاشارة الى انه ليس انما من
الابصار فقط من سريره فكان الجواب القيس هو صورة سريره فكذا اعطاه الامان
من جهة الجملتها بها فليعلمه تعالى في حشرته يخرج من باطن الالباب فانه لا يخرج من باطنها
بخلاف الاماخر فكل انما مشدود فانه من ذلك قولنا انما الشافعي من قاة بين الصلاة
مع الامام فيرفع الصلاة ولا ينظر تكبيرة الامام مع قولنا في حنيفة واحداه ينظر تكبيرة الامام
ليكبره وهو احدي روايتهم ان ذلك فالاول منصف والثاني مشدود وفيه تشدد بخرج الامر

[illegible]

187

•

14

فما كان لا يجنبه فلا يجب عليه زكاة ان كان يغير رسته في حية له فاجزى عنهم ما سبق في القول في حية
وهذا ان لم يغيره الا في غير ذلك لا يجب عليه الزكاة الا بعد قبض الدين ثم قول الشافعي في الموقوف
الجزء منه يزعمه اخرج زكاة كل سنة ولا بد بقبضه فمعه قوله لا زكاة عليه فيه وانما سبق
في قبضته في تركه لسنة واحدة وان كان من قرض او من بيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى قبضه في كونه
ويستأنف به العمل منهم حيث وان هو وعكرمة والشافعي في القديم وابو يوسف قالوا لا زكاة في الدين
واضافوا محققا في الثاني مشددة زرع الامر الى مرتبة الميزان في حيا لا قول الله الذي كماله الصالحين قالوا فيهم
مما فيه كل صلب اليه ام لا فانه يبال بينه وبينه ولو كان على مقرر على ان يزل عليه لم يزل عليه
ثما له وهذا خاص لا اشارة الى دينه فيهم من ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص بنزول لايمان الميزان
الذي رجى الى الحق تعالى ان لا يتصل به بل بجانهم طرفة للشافعي فاصفاة وكذلك قول مالك فاس
بالاشارة واما في كونه سنة واحدة الا بقضه فلا بد لم يكن في غير حقيقته قبل ان يقبضه لعدم
وصوله الى القبض فيه لا يسع والشافعي اشارة كانه كان حيا فانه هذا اطلاق غايته وفيها بينه
الاجماع كل لما سبق في قبضه كما تقدم في القول في حية وقال الشافعي واخذ في الخبر في
انه يكره للافتان ان يشترط في هذه المسألة ان اخذ صاحب حق من قول الله تعالى لا يجرى بيع الا بعد قبض الدين
قالوا لا يفتن في شراء الصدقة وصحة غرابها والشافعي مشددة فيمنعها وجها لكونه في الحق لا الاول الغزار
من سورة الزمر في الصدقة بعد ان اخذها من ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بنية الاصناف
الشافعية وهذا خاص بمصار الامانة كان من اطلاق الشافعي بمصار الاكابر زرع الامر الى مرتبة الميزان
ومن قال قول الامامة فلا بد ان كان له في حيا لا يدين في احد من اهل الزكاة لم يزل عليه مقاصصته من
الزكاة وما يوجب اليه من الزكاة قدر قبضه ثم يدفعه اليه من ماله ثانيا مع قوله الله لا يجرى
المقاصصة فالاول مشددة والشافعي بخلاف زرع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالامانة في الدين
يجازون من حرمهم ومصارهم الى الاحكام وطعنهم ان للدين لم يدفع اليهم الدين والشافعي خاص بالاكابر
الذين لا يمانون عليهم ذلك وهذا ظن قول مالك جميع البيوع بالمعاينة من غير ان يقطعيه على البيوع
كما في قوله خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعية لا يسع الا بلفظ لانه خاص بالامانة وطعنهم انهم اكرهوا
المؤمنين الذين يبيعون او يشترون ثم يتكفرون ويخلصون فقد قال تعالى واشهدوا انما يبيعهم ولا يفسد
ثامع لثامه بالبيع فانه من ذلك قول الشافعي في حية اسم القولية لانه لا يصح الزكاة في قول الله
الحق من الذهب والفضة اذا كانا بليس وبيعا مع قول الشافعي في القول الاخر انه يبيع فيه الزكاة
قالوا لا يفتن والشافعي مشددة زرع الامر الى مرتبة الميزان في قول الله لا يجرى بيع الا بعد قبض الدين
روايقه انه لو كان زوجا لغيره للامانة فلا زكاة فيه مع قول الله تعالى ولا يفسد ثامع لثامه بالبيع
الزهر من امة الشافعية مما يوجب قوله لا يجوز ان يجرى بيع الا بعد قبض الدين فالاول من ضعف والشافعي مشددة
زرع الامر الى مرتبة الميزان في وجه القولية فانه من القول الايمانه لا يجوز ان يجرى بيع الا بعد قبض الدين

[illegible]



